

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتغل على لائحة
ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالي المؤرخ في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر
بقانون العقوبات الجاري العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس انظارنا
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

١ - يستعاض عن قانون العقوبات الجاري العمل به الآن بقانون العقوبات
الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والرفق بامرنا هذا

٢ - يجوز للقاضي في مواد الجنيح والمخالفات المنصوص عليها في الاوامر العلية
والقرارات الخصوصية السابقة على صدور أمرنا هذا أن يخفض العقوبة طبقا للقواعد
الآتية متى رأى أن ظروف الجريمة المنظورة أمامه تستوجب الرأفة وهذه القواعد هي:
أولا - للقاضي اذا كانت العقوبة هي الحبس والغرامة معا أن يحكم بأحدى
هاتين العقوبتين فقط

ثانيا - وله أن يخفض الغرامة الى أقل من الحد الأدنى المقرر لها قانونا بشرط
أن لا تقل عن خمسة قروش

ثالثا - وله كذلك أن يخفض مدة الحبس بشرط أن لا تقل عن أربع وعشرين
ساعة

ولا تسري مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها في لائحة الجمارك
٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء
من ١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بسرائي تابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

عبدالله حلي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

قانون العقوبات الاهلي

الكتاب الاول

﴿ احكام ابتدائية ﴾

﴿ الباب الاول ﴾

﴿ قواعد عمومية ﴾

١ - يسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه الا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية

٢ - تسري أحكام هذا القانون أيضا مع مراعاة الاستثناء السابق على الأشخاص الآتي ذكرهم

أولا - كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجمله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري

ثانيا - كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جناية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون

(ب) جناية تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ من هذا القانون

(ج) جناية تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ و١٧١ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانونا في القطر المصري

٣ - كل مصري تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو في خارج القطر فعلا يعتبر جناية أو خنعة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه

٤ - لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج الا من النيابة العمومية

ولا تجوز اقامتها على من يثبت أن المحاكم الاجنبية برأته مما أسند اليه أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته

٥ - يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلى للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره

٦ - لا يسر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجبا للنصوص من الرد والتعويض

٧ - لا تخل احكام هذا القانون في أي حال من الاحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الفراء

٨ - تراعى أحكام الكتاب الاول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية الا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك

الباب الثاني

﴿ أنواع الجرائم ﴾

٩ - الجرائم ثلاثة أنواع :

الاول - الجنايات

الثاني - الجنح

الثالث - المخالفات

١٠ - الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية
الاعدام

الاشغال الشاقة للأبد

الاشغال الشاقة المؤقتة

السجن

١١ - الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية
الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع

الرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

١٢ - المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية
الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته عن أسبوع

الرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

الباب الثالث

﴿العقوبات﴾

القسم الأول

﴿العقوبات الأصلية﴾

- ١٣ — كل محكوم عليه بالاعدام يشنق
- ١٤ — عقوبة الاشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيدا بالحديد في أشق الاشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة
- ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالاشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا
- ١٥ — يقضى من يحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقا مدة عقوبته في أحد السجون العمومية بدون قيد بالحديد
- ١٦ — عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه غير مقيد بالحديد في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الاعمال التي تعينها الحكومة للمدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا
- ١٧ — يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة القائمة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتي
- عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
- عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن
- عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن سنين
- عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر
- ١٨ — عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركبة أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد عن ثلاث سنين الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا

١٩ — عقوبة الحبس نوعان

الحبس البسيط

الحبس مع الشغل

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون او خارجها في الاعمال التي تعينها الحكومة

٢٠ — يجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك في الاحوال الاخرى المعنية قانوناً ويجب الحكم دائماً بالحبس البسيط في أحوال المخالفات

وفي كل الاحوال الاخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل

٢١ — تبديء مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناءً على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومع ذلك اذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الاشغال الشاقة أو السجن وكان استئناف الحكم مرفوعاً من المحكوم عليه وحده ولم تنقص العقوبة من المحكمة الاستئنافية جاز لهذه المحكمة أن تأمر في حكمها بأن لا تستنزل من مدة العقوبة المحكوم بها مدة الحبس الاحتياطي التي مضت من يوم صدور الحكم الابتدائي بها أو ان لا يستنزل منها الا بعض هذه المدة

٢٢ — العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزانة الحكومة المبلغ المقدّر في الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية في أي حال من الاحوال

٢٣ — اذا حبس شخص احتياطاً ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور واذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التي قضاه في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة

القسم الثاني

﴿ العقوبات التبعية ﴾

٢٤ — العقوبات التبعية هي

أولاً — الحرمان من الحقوق والمزايا النصوص عليها في المادة ٢٥

ثانياً — الغزل من الوظائف الاميرية

ثالثاً — وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس

رابعاً — المصادرة

٢٥ — كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق

والمزايا الآتية

أولاً — القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أي كانت

أهمية الخدمة

ثانياً — التحلي برتبة أو نشان

ثالثاً — الشهادة أمام الحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال

رابعاً — ادارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قبا لهذه الادارة

تقره المحكمة فاذا لم يبينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته في أودة مشورتها بناء

على طلب النيابة العمومية أو ذي مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذي

تنصبه بتقديم كفالة

ويكون القيم الذي تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته ولا

يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله الا بالايصاء أو الوقف أو بناء على اذن من

المحكمة المدنية المذكورة

وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغي من ذاته وترد أموال المحكوم

عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن ادارته

خامساً — بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائياً أو غيابيا عضواً في أحد المجالس

الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو الحلية أو أي لجنة عمومية

سادساً — صلاحيته أبداً لأن يكون عضواً في إحدى الهيئات المدينة بالفقرة الخامسة

أو أن يكون خيراً أو شاهداً في العقود اذا حكم عليه نهائياً بعقوبة الاشغال الشاقة

٢٦ — الغزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات

المقررة لها

وسواء كان المحكوم عليه بالغزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير

عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيله أي مرتب مدة يقدرها الحكم

وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة

٢٧ — كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس

والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرأفة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه
 ٢٨ كل من يحكم عليه بالاشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة في الاحوال المينة في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من هذا القانون أو قتل أو لجناية من المنصوص عليها في المواد ٣١١ و ٣٢٢ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين

ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفف مدة المراقبة أو أن يقضي بعدمها جملة
 ٢٩ - يترتب على مراقبة البوليس الزام المحكوم عليه بجميع الاحكام المقررة في الاوامر العلية المختصة بتلك المراقبة
 ومخالفة احكام هذه الاوامر تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة

٣٠ - يجوز للقاضي اذا حكم بمقوبة لجناية او خنعة أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي حصلت من الجريمة وكذلك الاسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت او التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية واذا كانت الاشياء المذكورة من التي يمد صنعها او استعمالها او حيازتها او بيعها او عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للنهم

٣١ - يجوز فيما عدا الاحوال السابقة الحكم بمقوبات الزل من الوظيفة الاميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الاحوال المنصوص عليها قانونا

القسم الثالث

تعدد المقوبات

٣٢ - اذا كَوّن الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بمقوباتها دون غيرها

واذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم

٣٣ - تعدد المقوبات المقيدة للحرية الا ما استثنى بنص للمادتين ٣٥ و ٣٦

- ٣٤ - إذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي
 أولاً - الاشغال الشاقة
 ثانياً - السجن
 ثالثاً - الحبس مع الشغل
 رابعاً - الحبس البسيط
- ٣٥ - تجب عقوبة الاشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها للجرمة وقت قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة
- ٣٦ - إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن او مدة السجن والحبس عن عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده عن ست سنين
- ٣٧ - تستعد العقوبات بالقرامة دائماً
- ٣٨ - تستعد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها عن خمس سنين

الباب الرابع

﴿ اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة ﴾

- ٣٩ - يعد فاعلاً للجريمة
 أولاً - من يرتكبها وحده او مع غيره
 ثانياً - من يدخل في ارتكابها اذا كانت تشكون من جملة اعمال فيأتي عمداً عملاً من الاعمال المكونة لها
- ومع ذلك اذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف الجريمة او العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها الى غيره منهم وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة او كيفية علمه بها
- ٤٠ - يعد شريكاً في الجريمة
- أولاً - كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض
- ثانياً - من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقت بناء على هذا الاتفاق

ثالثاً — من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أي شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علم بها أو ساعدتهم بأي طريقة أخرى في الاعمال المجهزة أو المسهلة أو التهمة لارتكابها

٤١ — من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى قانوناً بنص خاص

ومع هذا

أولاً — لا تأمير على الشريك من الاحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضي تغيير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الاحوال
ثانياً — اذا تغير وصف الجريمة فظراً الى قصد الفاعل منها أو كيفية علم بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علم بها كقصد الشريك منها أو علم بها

٤٢ — اذا كان قاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الاباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لاحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً

٤٣ — من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التي تهمد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقت بالفعل تقيمة محتملة للتهريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت
٤٤ — اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالقرامات يحكم بها على كل منهم على أفرادهم خلافاً للقرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك

الباب الخامس

الشروع

٤٥ — الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروطاً في الجنابة أو الجنحة مجرد الزم على ارتكابها ولا الاعمال التحضيرية لذلك

٤٦ — يعاقب على الشروع في الجنابة بالعقوبات الآتية الا اذا نص قانوناً على خلاف ذلك

بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجنابة الاعدام

بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجنابة الاشغال الشاقة المؤبدة

بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقرر قانوناً أو السجين

إذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو الحبس أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيهاً مصرياً إذا كانت عقوبة الجناية السجن ٤٧ — تعين قانوناً الجنيح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع

الباب السادس

المود

٤٨ — يعتبر عائداً

أولاً — من حكم عليه بمقوبة جناية وثبت ارتكابه بعد ذلك جناية أو جنحة
ثانياً — من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انتهاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي للمدة
ثالثاً — من حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا مماثلة في المود

٤٩ — يجوز للقاضي في حال المود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن عشرين سنة

٥٠ — إذا سبق الحكم على العائد بمقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير بعد الحكم عليه بأخر تلك المقوبات فللقاضي أن يحكم عليه بالاشغال الشاقة من سنتين الى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة

٥١ — وللقاضي أن يحكم بمثل ذلك أيضا على العائد الذي سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المود ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ بمقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣١٠ و ٣٢١ بعد آخر حكم عليه بالمقوبات السالفة

الباب السابع

﴿ في الاحكام المعلق تنفيذها على شرط ﴾

٥٢ كل حكم صادر في مواد الجنج ما عدا ما نص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون بالجس أقل من سنة على منهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالجس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف تنفيذ الجس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الايقاف مطلقاً على العقوبات الأخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم

٥٣ — يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن اذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ولم يرتكب جنائية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية ومع ذلك فإنه يكون مانعاً من الأمر بإيقاف تنفيذ أي حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه

أما اذا ارتكب المحكوم عليه جنائية أو جنحة في الميعاد المذكور وحكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية فيصحب الحكم الاول واجب التنفيذ حتماً ولا تدخل العقوبة الاولى في الثانية

٥٤ — يجب على القاضي بعد النطق بإيقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المينة في المادة السابقة تنفذ عليه العقوبة الاولى بتمامها بدون ادخالها في الثانية وأن العقوبات المقررة للعود تنوقع عليه طبقاً لتصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون

الباب الثامن

﴿ أسباب الاباحة وموانع العقاب ﴾

٥٥ — لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سلبية عملاً بمقرر بمقتضى الشريعة

٥٦ — لا عقاب على من ارتكب جريمة الجناة الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بشيره ولم يكن لارادته دخل في حوله ولا في قدرته منه بطريقة أخرى

٥٧ — لا عقاب على من يكون فاقد الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل اما لجنون أو عاهة في العقل

واما لضيوبة ناشئة عن عقاير مخدرة أيا كان نوعها اذا أخذها قهراً عنه او على غير علم منه بها

٥٨ — لاجرمية اذا وقع الفعل من موظف أميرى في الاحوال الآتية :
أولاً — اذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته
او اعتقد أنها واجبة عليه
ثانياً — اذا حُصفت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد
أن اجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل
الا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب
معقولة

الباب التاسع

المجرمون الاحداث

٥٩ — لا تقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة
٦٠ — اذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وكانت
عقوبة الجريمة التي ارتكبها السجن او الاشغال الشاقة المؤقتة تبذل هذه العقوبة بعقوبة
الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الاقصى المقرر لتلك الجريمة قانوناً
واذا ارتكب جنابة عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة تبذل هذه العقوبة
بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين
٦١ — اذا زاد سن المجرم عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة
وارتكب أي جريمة جاز للقاضي بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة
قانوناً أو بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة في مسائل الجنابات أن يقرر
اما تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه اذا التزم الوالدان أو الوصي في الجلسة كتابة
بحسن سيره في المستقبل

واما تأديبه تأديبا جسانيا ان كان غلاما
وكذلك يجوز له في مسائل الجنح والجنابات أن يقرر بأرسال المجرم الى مدرسة
اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة ويجوز له في هذه الحالة أن يقرر أيضا
تأديبه تأديبا جسانيا ان كان غلاما

٦٢ — يترتب على التزام الوالدين أو الوصي طبقا للمادة السابقة ما يأتي

إذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصريا

وإذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جنابة ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي سنة من تاريخ وقوع الجريمة الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن جنبيه مصري إن كانت الجريمة الثانية مخالفة أو عن جنيتين مصريين إن كانت جنحة أو جنابة

٦٣ - يحصل التأديب الجسماني بضرب المحكوم عليه بعصا رفيعة ولا يجوز أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي عن اثنتي عشرة في المخالفات ولا عن أربع وعشرين في الجنح والجنابات

٦٤ - لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جنابة إلى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين وإذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنابات جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة ويجوز في هذه الحالة تسليمه إلى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من سنتين إلى خمس سنين

والمجرم الذي سبق تسليمه إلى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لا يجوز في أي حال من الاحوال ارساله مرة ثانية إلى مدرسة اصلاحية أو محل آخر

٦٥ - لا تسري أحكام الباب السادس من هذا الكتاب المختصة بالمواد على المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة

٦٦ - لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يبين أولا العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت فان كانت تلك العقوبة هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين وان كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن

٦٧ - اذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه

الباب العاشر

﴿ حق العفو ﴾

٦٨ - الجناب الحديوي أن يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها أو بعضها

وأن يبدلها بأخف منها وله أن يصفو عن الجرائم ذاتها فيزول كل أثر يترتب عليها ويصدر العفو عن العقوبة أو تخفيض مدتها أو ابدالها بأخف منها بعد أخذ رأي ناظر الحقاية ويصدر العفو عن الجرائم بعد أخذ رأي مجلس النظار

٦٩ - إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وإذا عفى عن محكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين

والعفو عن العقوبة أو ابدالها ان كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المتصوص عنها في الفقرة الاولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون

وهذا كله اذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك

الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية

وبيان عقوباتها

الباب الاول

﴿ في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ﴾

٧٠ - يعاقب بالاعدام كل من رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها

٧١ - كل من اتى الدسائس لدولة اجنية او لاحد مأموريها او تخابر معها او معه بقصد إيقاع المداوة بينها وبين الحكومة او بقصد تحريضها على محاربتها او تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالاعدام ولو لم ينشأ عن فعله محاربة

٧٢ - وكذلك يعاقب بالاعدام كل من استعمل دسائس او تخابر مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضي الحكومة أو تسليمه مدنا أو حصونا أو محطلات عسكرية أو مواني أو مخازن أو ترسانات أو سفنا مما هو مملوك لها أو بقصد امداده بمساكر أو نفود أو مؤنات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو الى ارضها أو ازدياد قوته عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتوهين صداقة عساكرها لحاكمهم ولوطنهم أو بأي وسيلة أخرى

٧٣ - إذا كانت الرسالة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جريمة من الجنايات المذكورة بالمادة السابقة إلا أنه نشأ عنها وقوف العدو على اخبار مضرة بأحدى حائتي الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهدها يعاقب قاعلا بالسجن

٧٤ - يعاقب بالاعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأموري الحكومة أو غيرها أودع إليه سر مخبرة أو ارسالية عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأفشاه بقصد الحياة مباشرة أو بواسطة الى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك

٧٥ - وكذلك يعاقب بالاعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو المواني فسلم جميع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو للمأوريه وأما اذا سلمها بدون اذن الحكومة الى مأموري دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحيادة فيعاقب بالسجن

٧٦ - كل من أخفى عنده أحدا من الجواسيس أو العساكر المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو حمل غيره على اخفاء من ذكر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

الباب الثاني

﴿ في الجنايات والجلب المضرة بالحكومة من جهة الداخل ﴾

٧٧ - كل من حرّض بفعل مخصوص من سكان القطر على حمل السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالاعدام سواء تم المقصود من ذلك التخريض أو ظهرت بعض مبادئه فان لم يتم المقصود منه يحكم على المحرّض بالاشغال الشاقة المؤقتة

٧٨ - الاعزاء الذي يقصد به تخريض سكان القطر على مقاتلة بعضهم بعضا أو على تخريب جهة أو أكثر أو على قتل أو نهب سكانها يعاقب قاعلا بالاعدام اذا تم المقصود منه أو ظهرت بعض مبادئه

٧٩ - اذا حصلت إحدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ من عصبه أو شرع فيها فمن كان منهم مديرا لتلك العصبه أو محرّضا لها يحكم عليه بالاعدام أيا كان المحل الذي قبض عليه فيه وأما باقي الاشخاص للمتصين فمن قبض عليه منهم في محل الواقعة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

٨٠ — إذا تحزب جماعة خفية وصمموا متفقين على فعل إحدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و٧٨ يماقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا ألحقوا هذا التحزب بأفعال مجهزة وشرعوا فيها بقصد تميم ما صمموا عليه ولو لم يترتب على ذلك حصوله مقصودهم وأما اذا لم يلحق التحزب المذكور بتلك الافعال بل حصل مجرد التميم والاتفاق على فعل الجناية فيعاقب المتحزبون بالسجن وأما اذا دما شخص أحدا الى التحزب على فعل إحدى الجنايات المذكورة في المواد السابقة ولم يحبه المدعو الى ذلك عوقب الداعي بالحبس

٨١ — يماقب بالاعدام كل من قلد نفسه مع قصد سب قيادة فرقة أو جيش من الساكر او دونها أو سفينة حربية أو محل حصين أو نقطة عسكرية أو مينا أو مدينة بدون مأوردية من الحكومة أو سبب مقبول وكذا يماقب بالاعدام كل من استمر على قيادة عسكرية بخلاف أمر الحكومة وكل ضابط ابقى عساكره مجتمععة بدون سبب مقبول بعد صدور أمر الحكومة له بإطلاقهم من الخدمة

٨٢ — يماقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل شخص مرخص له بالتصرف في عساكر الجيش او عساكر الضبط والربط فطلب منهم أو أمرهم بعدم جمع الساكر اللازم. جميعهم بحسب أمر الحكومة أما اذا ترتب على أمره أو طلبه حصول مقصوده بمعنى أنه امتنع تنفيذ أوامر الحكومة بناء على امتثال الساكر أمره الغير الجائر قانونا فيعاقب بالاعدام وأما من دونه من رؤساء الساكر الذين امتثلوا تلك الاوامر المخالفة فيعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

٨٣ — كل من أحرق أو خرب عمدا وبسوء قصد مباني أو مخازن مهمات أو نحو ذلك من أملاك الحكومة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

٨٤ — كل من قلد نفسه رياسة عصبة حاملة للسلاح أو كان موظفا بإحدى وظائفها يعاقب بالاعدام سواء كان قصده من ذلك الاعتصاب اغتصاب أو نهب أراضي الحكومة أو أملاكها أو تقودها أو عقارات مملوكة لجماعة من الناس أو كان قصده مقاومة القوة العسكرية المأمورة بجمع المرتكبين لثمل تلك الجنايات وأما الأشخاص المتعصبون الذين لم تكن لهم رياسة ولا وظيفة في تلك العصبة وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

٨٥ — يماقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصبة المذكورة في المادة السابقة أو شكلها أو أعطاها أو جلب اليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين

بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث إليها بمؤنات أو تخاير بأي كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديرها مع سوء القصد وكذلك كل من أعطاهم مساكن أو محلات يكمنون أو يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفاتهم

٨٦ - لا يحكم بقوبة ما على كل من كان في زمرة البغاة ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل منها وبعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الأحكام الملكية أو الجهادية أو بعده إذا لم يكن قبض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعا بدون مقاومة ومجردا عن السلاح وإنما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من الجنايات

٨٧ - يعنى من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم بإخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أخرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعنى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش

٨٨ - كل من جهر بالصباح أو الفناء لآثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تزيد عن عشرين جنينا مصريا

الباب الثالث

﴿ في الرشوة ﴾

٨٩ - يعدّ مرتشيا كل موظف عمومي قبل وعدا من آخر بشئ مما أو أخذ هدية أو عطية لاداء عمل من اعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق

٩٠ - للمأمورون والمستخدمون أيًا كانت وظيفتهم والخيرون والمحكمون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يستبرون كالوظفين

٩١ - تعدّ من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بمن أزيد من قيمته أو من شرائه بمن أقصص منها أو من أي عقد حصل بين الراشي والمأمور المرتشي

٩٢ - يعدّ أيضا رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التي تحصل لاجل الفرض السابق ذكره للموظف أو لأي انسان آخر عينه لذلك

٩٣ - من أرشى موظفا والموظف الذي يرثني ومن يتوسط بين الراشي

والرأشي وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجين ويحكم على كل منهم بغرامة تساوي قيمة ما أعطى أو وعد به ومع ذلك ينفى من العقوبة الرأسى أو للتوسط اذا أخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها

٩٤ - يمد مثل الرأسى يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة من يستعمل طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من اعمال وظيفته

٩٥ - كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كالميلين في المادة ٩٢ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر في المادة ٩٣ اذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة

٩٦ - من شرع في اعطاء رشوة ولم يقبل منه أو في الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

الباب الرابع

﴿ في اختلاس الاموال الاميرية وفي النذر ﴾

٩٧ - كل من تجارى من مأموري التحصيل أو المتسدين له أو الامناء على الودائع أو الصيرافة المتوطنين بحساب نقود أو أمانة على احتلاس شيء من الاموال الاميرية أو الخصوصية التي في عهده أو من الاوراق الجارية بحرى النقود أو غيرها من الاوراق والسندات والعقود أو اختلاس شيأ من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما احتلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجين

٩٨ - كل من يكلف بشراء شيء أو بيعه أو صنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غش في شراء ذلك الشيء أو بيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الحسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالنزل ان كان موظفا عموميا

٩٩ - أرباب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين رؤسيتين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملتزمو الرسوم أو الموائد أو الاموال ونحوها والموظفون في خدمتهم اذا اخذوا في حال تحصيل الترامات أو

الاموال او المشور او الموائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتي رؤساء المصالح والمتزعمون يعاقبون بالسجن وأما المستخدمون للرؤسوس ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضاً برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها

١٠٠ - كل موظف في الوظائف العمومية حيز كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال مختصة بمحل توظيفه من أجره ونحوها يعاقب بالسجن وكذا يعاقب بالقوة المذكورة اذا استخدم هؤلاء العملة مخففة بلا أجره وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم عليه في الحالتين برد ما أخذه لمستحقه وغرامة مساوية له

١٠١ - كل موظف عمومي لم يستوف استخدام كامل الخدمة المئين للأمرية المكلف بها واخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم او بعضها او قيد في دفتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على اعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم عليه ايضا بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا او بأسماء خدمته الخصوصيين الذين قيد اسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة

١٠٢ - كل من كان من أرباب الوظائف العمومية يتنفع من الاشغال المحالة عليه ادارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة او بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير تأمورية بشراء أشياء او صنعها على ذمة الحكومة او اشترك مع بائع الأشياء المذكورة او مع المكلف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة وأما في حالة ما اذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة او تسبب في اعطائها لغيره على المعاملات الاميرية التي من هذا القليل او اكتسب أرباحاً فيما يتعلق بصرف النقود او اباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلاً عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٠٣ - كل موظف أدخل في ذمته بأي كيفية كانت نقوداً للحكومة او سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القليل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

١٠٤ - كل موظف عمومي أعان شخصاً على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للساكن البرية او البحرية يعاقب بالحبس والعزل

الباب الخامس

﴿ في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي قصيرهم ﴾

﴿ في أداء الواجبات المتعلقة بها ﴾

١٠٥ - كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضراراً به سواء بطريق الامر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً

١٠٦ - كل قاض امتنع بناء على الاسباب المذكورة آنفاً عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالنزول

١٠٧ - إذا امتنع أحد القضاة في غير الاحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالنزول وبغرامة لا تزيد عن عشرين جنياً مصرياً

ويعمد ممتعاً عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن اصدار حكم بعد تقديم طلب اليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو اخج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر

١٠٨ - كل موظف عمومي استعمل سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ احكام القوانين واللوائح الممول بها أو تأخير تحصيل الاموال والرسوم المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم أو امر أو طلب من المحكمة أو اى امر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالنزول والحبس

١٠٩ - كل من سعى من ارباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق النش في اضرار أو تعطيل سهولة الزيادات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلاً عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع الزامه بأن يدفع للحكومة بدل الحسائر التي نشأت عن فعله المذكور

الباب السادس

﴿ في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس ﴾

١١٠ - كل موظف أو مستخدم عمومي امر بتعذيب متهم أو قتل ذلك بنفسه لحله على الاعتراف يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر واذا مات المجني عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً

١١١ - كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية امر يعاقب المحكوم عليه او قابضه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً او بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازي بالحبس او بغرامة لا تزيد عن خمسين جنياً مصرياً ويجوز ان يحكم عليه أيضاً مع هذه العقوبة بالعزل

١١٢ - اذا دخل احد الموظفين او المستخدمين العموميين او اي شخص مكلف بخدمة عمومية اعتماداً على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضائه فيما عدا الاحوال المبينة في القانون او بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس او بغرامة لا تزيد عن عشرين جنياً مصرياً

١١٣ - كل موظف او مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية تستعمل القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث انه اخل بشرفهم او احدث آلاماً بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او بغرامة لا تزيد عن عشرين جنياً مصرياً

١١٤ - كل موظف عمومي او مستخدم عمومي وكل انسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكاً عقاراً كان او منقولاً قهراً عن مالكه او استولى على ذلك بغير حق او اكراه المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلاً عن رد الشيء المقتصب او قيمته ان لم يوجد عيناً

١١٥ - من استخدم من اصحاب الوظائف العمومية اشخاصاً مخدرة في اعمال غير ما تأمر به الحكومة من الاعمال المقررة قانوناً للتعلمة بالمنفعة العامة او في غير الاعمال التي اضطر الحال اليها لنفع الاهالي يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلاً عن الحكم عليه بدفع الأجرة المستحقة لمن كلف بتلك الاعمال بغير حق

١١٦ - كل موظف عمومي او مستخدم عمومي تمدى في حال نزوله عند احد من الناس الكاثنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن اخذ منه قهراً بدون ثمن او بتمن بجنس ما كولا او عاقماً يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً وبالعزل في الحالتين فضلاً عن الحكم برد ثمن الاشياء المأخوذة لاستحقاقها

الباب السابع

﴿ في مقاومة الحكام وعدم الامثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره ﴾

١١٧ - من اهان بالاشارة او القول او التهديد موظفاً عمومياً او احد رجال الضبط او اي انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأديته وظيفته او بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً فاذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية او ادارية او مجلس او على احد اعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة او غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً

١١٨ - كل من تعدى على احد الموظفين العموميين او رجال الضبط او اي انسان مكلف بخدمة عمومية او قاومه بالقوة او العنف أثناء تأديته وظيفته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

١١٩ - واذا حصل مع التعدي او المقاومة ضرب او لثماً عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين او غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً فاذا بلغ الضرب او الجرح الجسامة للنصوص عنها في المادة ٢٠٥ تكون العقوبة الحبس

الباب الثامن

﴿ في هرب المحبوسين واختفاء الجانين ﴾

١٢٠ - كل انسان قبض عليه قانوناً فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

فاذا كان سادراً على المتهم أمر بالقبض عليه وايداعه في السجن او كان محكوماً عليه بالحبس او يعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين او بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً

وتتعدد العقوبات اذا كان الهرب في احدى الحالتين السابقتين مصحوباً بالقوة او بجمرة أخرى

١٢١ - كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بمقله وهرب باهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً

مصريا اذا كان المقبوض عليه الذي هرب محكوما عليه بمقوبة جنابة أو متهما بجنابة وأما في الاحوال الاخرى فتكون المقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنبا مصريا

١٢٢ — كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وساعده على هربه أو سهله له أو تواطأ على ذلك يعاقب طبقا للاحكام الآتية
اذا كان للمقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون المقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة
واذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو للمؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون المقوبة السجن

وفي الاحوال الاخرى تكون المقوبة الحبس

١٢٣ — كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على السان وبهمل في الاجراءات اللازمة لذلك بقصد معاونته على الفرار من وجه القضاء يجازى بالعقوبات المدونة في المادة السابقة بحسب الاحوال للمينة فيها

١٢٤ — كل من مكن مقبوضا عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سهله له في غير الاحوال السالفة يعاقب طبقا للاحكام الآتية
اذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون المقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع فاذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو للمؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون المقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع وأما في الاحوال الاخرى فتكون المقوبة الحبس

١٢٥ — كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

١٢٦ — كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا فر بعد القبض عليه أو متهما بجنابة أو جنحة أو صادرا في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أطاع بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا للاحكام الآتية
اذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالاعدام تكون المقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع

واذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو للمؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون المقوبة الحبس

وأما في الاحوال الاخرى فتكون المقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين او

عزامة لا تتجاوز خمسين جنبها مصرى
ولا تسري هذه الاحكام على زوج او زوجة من أخنى او سوعد على الاحتفاء
او الفرار من وجه القضاء ولا على ابويه او أجداده او أولاده او أحفاده
١٢٧ — كل من أخنى بنفسه او بواسطة غيره احد الفارين من الخدمة
المسكربة أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة
لا تزيد عن سنتين او بفرامة لا تتجاوز ثلاثين جنبها مصرى
ولا تسري هذه الاحكام على زوجة الفار من الخدمة المسكربة

الباب التاسع

﴿ في فك الاحتم وسرقة السندات والاوراق الرسمية المودعة ﴾
١٢٨ — اذا صار فك ختم من الاحتم الموضوعة لحفظ محل او أوراق او
أمتعة بناء على امر صادر من احدى جهات الحكومة او احدى الحاكم في مادة من
المواد ينحكم على الحراس لاهالم بدفع عزامة لا تتجاوز خمسين جنبها مصرى ان كان
هناك حراس
١٢٩ — اذا كانت الاحتم موضوعة على أوراق أو أمتعة لهم في جنابة أو
لحكوم عليه في جنابة يعاقب الحارس الذي وقع منه الاهمال بالحبس مدة لا تزيد عن
سنة أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنبها مصرى
١٣٠ — كل من فك ختم من الاحتم الموضوعة لحفظ أوراق أو أمتعة من
قيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة فان كان الفاعل لذلك
هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع
١٣١ — اذا كانت الاحتم التي صار فكها موضوعة لامر غير ما ذكر يعاقب
من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنبها مصرى
وان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة
١٣٢ — اذا سرق أوراق أو سندات أو مجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة
أو أوراق مرافقة قضائية أو احتلت أو أتلفت وكانت محفوظة في الخازن العمومية
المدة لها أو مسلة الى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله
في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بفرامة لا تزيد عن ثلاثين جنبها مصرى
١٣٣ — وأما من سرق أو احتلس أو أتلف شيئاً مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب

بالجس فان كان الفاعل لذلك هو المحافظ لتلك الاشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

١٣٤ — اذا حصل فك الاحتمام أو سرقة الاوراق أو احتلاسها أو اتلافها مع اكراه المحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالاشغال الشاقة مؤقتا

١٣٥ — كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوستة أو مأموريهما أو فتح مكتوبا من المكاتب المسجلة للبوستة أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالجس أو بفرامة لا تزيد عن عشرين جنبا مصريا وبالغزل في الخاتين وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريهما تلغرافا من التلغرافات المسجلة الى المصلحة المذكورة أو أفشاء أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالمقويتين المذكورتين

الباب العاشر

﴿ في احتلاس الالقاب والوظائف والانتصاف بها بدون حق ﴾

١٣٦ — كل من تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو اذن منها بذلك أو أجرى عملا من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالجس أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنبا مصريا

١٣٧ — كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حازر الرتبة أو تقلد بيشان من غير أن يكون حائزا له يعاقب بالجس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنبا مصريا

الباب الحادي عشر

﴿ في الجنح المتعلقة بالاديان ﴾

١٣٨ — يعاقب بالجس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنبا مصريا :

أولا — كل من شوش على اقامة شعائر ملة أو احتفال ديني خاص بها أو عطلمها بالعنف أو التهديد

ثانيا — كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دلس مباني معدة لاقامة شعائر دين او رموزا او اشياء آخر لها حرمة عند أبناء ملة او فريق من الناس

ثالثا — كل من انتهك حرمة القبور أو الحيوانات أو دنسها
 ١٣٩ — يعاقب بتلك العقوبات على كل تمتد يقع بإحدى الطرق المينة بالمواد
 ١٤٨ و ١٥٠ على أحد الأديان التي تؤدي شعائرها علنا وقع تحت أحكام هذه المادة :
 أولا — طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين من الأديان التي تؤدي
 شعائرها علنا إذا حُرف هذا نص هذا الكتاب تحرفا يغير من معناه
 ثانيا — تقليد احتفال ديني في مكان عمومي أو مجتمع عمومي بقصد السخرية به
 أو ليتفرج عليه الحضور

الباب الثاني عشر

﴿ في إتلاف المأبى والآثار وغيرها من الأشياء العمومية ﴾
 ١٤٠ — كل من أتلف أو هدم أو خرب أحد المأبى أو الآثار المعدة لتنفع العام
 أو للزينة وكل من قطع أو أتلف أشجارا مفروسة في صحون الجوامع أو في الشوارع
 أو في المنزهات أو في الأسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة
 وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنبا مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم
 عليه بدفع قيمة ما أتلفه من تلك الأشياء

الباب الثالث عشر

﴿ في تعطيل المخبرات التلغرافية أو التليفونية ﴾
 ﴿ وفي تعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية ﴾
 ١٤١ — كل من عطّل المخبرات التلغرافية أو أتلف شيئا من آلاتها سواء بإهماله
 أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز
 خمسين جنبا مصريا وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة
 لا تزيد عن سنتين مع عدم الإخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض
 ١٤٢ — كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك
 الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأي كيفية
 كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الإخلال بإلزامه بالتعويض عن
 الحسارة
 ١٤٣ — كل من أتلف في زمن هياج أو فتنة خطا من الخطوط التلغرافية أو
 أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة

الاجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ذوي السلطة العمومية أو منع توصيل مخابرات أفراد الناس وكذا من منع قهراً تصليح خط تلفرافي يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة فضلاً عن الزامه بجبر الحراسة المترتبة على فعله المذكور ١٤٤ — تسري أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشأها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية

١٤٥ — كل من عطل عمداً سير قطار على السكة الحديدية بواسطة استعمال اشارات كاذبة أو القاء أشياء أيا كانت على الخط أو أحداث خلل في القضبان وحواها أو نزع الحواكير أو مسامير التثبيت أو بواسطة استعمال أي طريقة أخرى من شأنها إيقاف القطار أو خروجه عن القضبان يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة أو السجن ١٤٦ — إذا نشأ عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ أو ٢٠٥ تكون العقوبة الاشتغال الشاقة المؤقتة أما إذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبته بالإعدام أو بالاشتغال الشاقة المؤبدة

١٤٧ — كل من تسبب بتغير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه القاء الأشخاص الذين به في الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو برامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً أما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس

الباب الرابع عشر

﴿ في الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها ﴾

١٤٨ — كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جنحة أو جنابة وترتب على اغرائه وقوع تلك الجنحة أو الجنابة بالفعل يمد مشاركا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها سواء كان الأجراء واقفاً بائمة أو مقالات أو وصياح أو تهديد في محل أو محفل عمومي أو كان بكتابة أو مطبوعات وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تعرضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل عمومية أو كان التحريض بواسطة إعلانات ملصقة على الجيطان أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة

أما إذا ترتب على الأجراء مجرد الشروع في فعل الجنابة فيحكم بمقتضى المادة ٤٦ من هذا القانون

١٤٩ — كل من حرّض مباشرة على ارتكاب جنابات القتل أو التهب أو الحرق

اوجبايات محلة بأمن الحكومة بواسطة احدى الطرق المتصوص عنها في المادة السابقة ولم يترتب على تخريضة أي نتيجة يعاقب بالحبس

١٥٠ — كل من تناول على مسند الخديوية المصرية أو طعن في نظام حقوق الوراثة فيها أو طعن في حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو اباعة في أي محل يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

١٥١ — من حرّض الناس باحدى الطرق المينة آتفا على كراهة الحكومة الخديوية وبفضها او على الازدراء بها فجزاؤه ايضا الحبس مدة لا تزيد عن سنتين او غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

١٥٢ — كل من حرّض العسكرية باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة او على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٥٣ — كل من سعي باحدى الطرق المتقدم ذكرها في تكدير السلم العمومي بتخريضة غيره على بغض طائفة او حيلة طوائف من الناس او الازدراء بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا

١٥٤ — من حرّض غيره باحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الاقياد للقوانين أو حسن أمرها من الامور التي تعد جناية او فجحة بحسب القانون يجازي بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا

١٥٥ — كل من انتهك بواسطة احدى الطرق المينة آتفا حرمة الآداب او حسن الاخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا

١٥٦ — كل من طاب في حق ذات ولي الامر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

١٥٧ — كل من طاب في حق أحد ملوك الدول أو أحد رؤساء الحكومات الاجنبية بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

١٥٨ — كل من عاب في حق أحد أعضاء عائلة الحضرة الخديوية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيتها مصريا

١٥٩ — يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أو اقترى عليه أو سبه بأحدى الطرق الساففة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته

١٦٠ — يجازي بتلك العقوبات أيضا كل من وقع منه بواسطة إحدى الطرق المذكورة اهانة في حق إحدى المحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الادارة العمومية

١٦١ — يجازي بتلك العقوبات أيضا كل من تصدى بواسطة إحدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول السياسيين أو القناصل الجبرالات المتمدين لدى الحضرة الخديوية أو الافتراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم

١٦٢ — من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا لأشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو قلا عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط متى كانت الاخبار أو الاوراق يترتب عليها تكدير السلم العمومي

١٦٣ — كل من تصدى بأحدى الطرق المذكورة آفيا الى نشر ما جرى في ~~الدعوى~~ ^{الدعوى} التي لم يجرؤ القانون فيها اقامة الدليل على الامور ~~الموجبة~~ ^{الموجبة} أو ما جرى في الدعوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين ^{مصريا} ~~جنيها~~

~~١٦٤ — من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدم بيانها ما جرى في الجلسات~~
العانية المتقدمة في المحاكم على غير حقيقة قاصدا بذلك قصدا سيئا يجازي بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين ^{مصريا} ~~جنيها~~

١٦٥ — كل من نشر بواسطة إحدى الطرق ~~المتقدمة~~ ^{المتقدمة} ما جرى في للدعوى السرية بالمحكمة استثنائية كانت أو ابتدائية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة ^{مصريا} ~~جنيها~~

١٦٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ^{مصريا} ~~جنيها~~ كل من نشر بأحدى الطرق المتقدم ذكرها اعلانات يريد بها جمع امانة أو بأمر نفسه جمعها لتعويض الترامات أو المصاريف أو التضحيات المحكوم بها على شخص

ما بسبب ارتكاب جنابة أو خنعة

مديرو الجرائد والرسائل الدورية وأصحابها فإن لم يوجدوا فالمؤلفون لتلك الجرائد والرسائل وإن لم يوجد المؤلفون لها فأصحاب المطابع التي طبعت فيها إذا وقع منهم ذلك بناء على تواطئهم مع المرتكبين الأصليين مع علمهم بعدم جواز الطبع وإن لم يوجد أصحاب المطابع فيحكم بتلك العقوبات على من باع الجرائد والرسائل المذكورة أو وزعها أو ألقاها على الحيطان ومتى أقيمت الدعوى على مديري الجرائد أو الرسائل أو أصحابها بصفة مرتكبين أصليين للجنحة أو الجنابة فيحكم للمؤلفون بصفة مشاركين لهم

١٦٧ — إذا أقيمت دعوى على أي شخص بسبب ارتكابه جنحة أو جنابة بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والالواح والاحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر

ويلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا بحسب الاقتضاء على الامر بإزالة أو اعدام كل أو بعض الاشياء التي ضبطت أو تضبط فيما بعد ويسوغ أيضا اصدار أمر بطبع الحكم المذكور في جريدة واحدة أو أكثر والصادقة على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه

ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها في أحد أعدادها التي تنشر في أثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وإن تأخرت عن ذلك حكم بالغائها

١٦٨ — الحكم على من ارتكب جنابة بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتماً الناف الجريدة والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها وفضلا عن الحكم بالنفاة الجريدة أو الرسالة في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز أن ينص فيه أيضا على قتل العلبة التي طبع فيها ذلك فضلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في ارتكاب الجنابة الصادر الحكم بشأنها وإذا ارتكب احد بواسطة المطبوعات جنحة غير الخنث المضرة بأفراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الاولى يسوغ في هذه الحالة اصدار أمر في الحكم الثاني الصادر بمقابله بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر

وان تكرر منه ذلك ثالث مرة في أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة

أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر ويجوز أيضا اصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في أول مرة بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر اذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التحريض على ارتكاب جريمة غير الجنايات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجناية أو كان صادرا بسبب الطعن في مسند الخديوية المصرية أو في نظام حقوق الوراثة فيها أو في حقوق الحضرة الخديوية وفوضها أو بسبب الطعن في حقها وفي حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك الجناية أو بسبب الطعن أو التقص المتقدم ذكرهما يجوز اصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بالنسبة للجريدة أو الرسالة الدورية بل وتقتل المطبعة قفلا مؤقتا أو مؤبدا اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في فعل ما وقع

١٦٩ - اذا أُلتي أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عمومي مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في أمر صادر من الحضرة الخديوية أو في عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو نشر بصفة فصالح أو تعليقات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بفرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

الباب الخامس عشر

(في المسكوكات الزووف والمزورة)

١٧٠ - من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانونا أو عمرا في بلاد الحكومة المصرية ذمبا كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصيره شيئا بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك في ترويح تلك المسكوكات المزورة أو التاقصة أو في ادخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

١٧١ - اذا ارتكبت احدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع

١٧٢ — الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً الى من أخذ مسكوكات مزورة أو مفسوشة بصفة أنها حيدة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازي بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال للمسكوكات المتعامل بها

١٧٣ — الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهّلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور

الباب السادس عشر

❖ في التزوير ❖

١٧٤ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الاشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الاشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الاشياء هي :
فرمان أو أمر عال أو قرار صادر من الحكومة
ختم الحكومة أو ولى الامر
أختام أو تمغيات أو علامات احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة
ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة
أوراق مرتبات أو يوانات أو سراكي أو سندات أخر صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها

أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً
تمغيات الذهب أو الفضة

١٧٥ — يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام احدى المصالح أو احدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالاً مضراً بمصلحة الحكومة أو بلادها أو اتحاد الناس

١٧٦ — يعاقب بالحبس كل من قلد ختماً أو تمغة أو علامة لاحدى الجهات أياً كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئاً من الاشياء المذكورة مع علمه بتقليدها

١٧٧ — كل من استحصل بغير حق على الأختام أو التمغيات أو التياشين الحقيقية

المعدّة لاحد الانواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأي مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أي ادارة من ادارات الاهالي يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٧٨ — الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور

١٧٩ — كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضات أو أحكام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاحكام أو الامضات أو زيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن

١٨٠ — كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين

١٨١ — يعاقب أيضا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو احوالها في حال محررها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولي الشأن الذي كان الفرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو بحمله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بحمله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

١٨٢ — من استعمل الاوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر

١٨٣ — كل شخص ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس بواسطة احدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل

١٨٤ — كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استعماله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا

١٨٥ — كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الاصل أو استعمل اخدى الاوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا

١٨٦ — كل صاحب لوكاكة أو قهوة أو أود أو محلات مقروشة معدة للايجار

وكذلك كل صاحب خان أو غيره بمن يسكنون الناس بالاجرة يوميا قيد في دفاتر الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو برامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية
١٨٧ - كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو برامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا فضلا عن عزله

١٨٨ - كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أي خدمة عمومية يعاقب بالحبس

١٨٩ - كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاة تستوجب الاعفاء من أي خدمة عمومية بسبب الترجي أو من باب مراعاة الحاطر يعاقب بالحبس أو برامة لا تزيد عن مائة جنيه مصري وأما إذا سيق الى ذلك بالوعد له بشي ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشدين بالعقوبات التي تستوجبها جنائهم

١٩٠ - العقوبات المدينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا اذا كانت تلك الشهادة معدة لان تقدم الى المحاكم

١٩١ - لا تسري أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على أحوال التزوير للتصوص عنها في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ ولا على أحوال التزوير للتصوص عنها في قوانين عقوبات خصوصية

الباب السابع عشر

﴿ الأتجار في الاشياء المنوعة وتقليد علامات البوستة والتلفرافات ﴾

١٩٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو نقل هذه البضائع أو جعلها في الطرق ليمها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع في ذلك ما لم ينص قانونا عن عقوبة أخرى

١٩٣ - يعاقب بالعقوبات المدونة في المادة السابعة من صنع أو حمل في الطرق

للسبع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجيات مهما كانت طريقة صنعها تشابه
بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحتي البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة
والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة

الكتاب الثالث

في الجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس

الباب الاول

﴿ في القتل والجرح والضرب ﴾

١٩٤ — كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب
بالاعدام

١٩٥ - الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة
أو جناية يكون غرض المصمم اذياد شخص معين أو أي شخص غير معين وجده
أو صادفه سواء كان ذلك القصد مطلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط

١٩٦ — الترصد هو ترصد الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من
الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى اذياد بالضرب ونحوه
١٩٧ — من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يمسد
قتلا بالسلم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام

١٩٨ — من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالاشغال
الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

ومع ذلك يحكم على قاعل هذه الجناية بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلبا
جناية أخرى وأما اذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل
أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو
بالاشغال الشاقة المؤبدة

١٩٩ — للمشاركين في القتل الذي يستوجب الحكم على قاعله بالاعدام يعاقبون
بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

٢٠٠ — كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد

من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع وأما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٠١ — من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠

٢٠٢ — من قتل نفسا خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تمديد كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن اهمال وتفريط أو عن عدم انتباه وتوق أو عن عدم مراعاة اتباع اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا

٢٠٣ — كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا

٢٠٤ — كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منقته أو نشأ عنه كف البصر أو فقد احدى العينين أو نشأ عنه أي طامة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد وترصد فيحكم بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين

٢٠٥ — كل من أحدث بغيره جروحا أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيا مصريا أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس

٢٠٦ — اذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب قاعلا بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية فإن كانت صادرة عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا

٢٠٧ — اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٠٥ و ٢٠٦ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التمدي والايذاء فتكون العقوبة الحبس

٢٠٨ — كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تتمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رغبة أو عن عدم احتياط ومحرز أو عن إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة الواجب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو برامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

٢٠٩ — لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها

٢١٠ — حق الدفاع الشرعي عن النفس يبيح للشخص إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصاً عليها في هذا القانون

وحق الدفاع الشرعي عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي المادة ٣٤٠قرة أولى والمادة ٣٤٢قرة أولى وثالثة

٢١١ — وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتكام برجال السلطة العمومية

٢١٢ — لا يبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول

٢١٣ — حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية

أولاً — فعل يخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا الخوف أسباب معقولة

ثانياً — إثبات امرأة كرها أو هتك عرض أنسان بالقوة

ثالثاً — احتطاف أنسان

٢١٤ — حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية

أولاً — فعل من الأفعال المبينة في الباب الثاني من هذا الكتاب

ثانياً — سرقة من السرقات المحدودة من الجنائيات

ثالثاً — الدخول ليلاً في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته

رابعا — فعل يتخوف أن يحدث منه للوث أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة

٢١٥ — لا يعنى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصدا أحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ومع ذلك يجوز للقاضي اذا كان القتل جناية أن يعده معذورا اذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون

٢١٦ — في جميع الاحوال المبينة في هذا الباب التي تقضي فيها الشريعة النراء بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعا للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة وهذا بدون اخلال بالعقوبات المنبوتة في هذا القانون

الباب الثاني

في الحريق عمدا

٢١٧ — كل من وضع عمدا نارا في مبان كاتبة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كاتبة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مرآكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أي محل مسكون أو معدة للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية أم لا يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبدا ويحكم ايضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتوي على ذلك

٢١٨ — كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مرآكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو سواق أو آلات رى أو في غابات أو أجمات أو في مزارع غير محصودة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا اذا كانت تلك الاشياء ليست مملوكة له

٢١٩ — من أحدث حال وضع النار في أحد الاشياء المذكورة في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا كانت تلك الاشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر ملكه

٢٢٠ — من وضع نارا عمدا في اخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود سواء كان لا يزال باقيا بالنبط أو نقل الى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتوي على أشخاص يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا لم تكن هذه الاشياء ملكا له اما اذا أحدث عمدا حاك وضعه النار في أحد

الأشياء المذكورة أي ضرر لنيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو قبل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٢١ - وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة المينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها لشيء المراد إحراقه بدلا عن وضعها مباشرة في ذلك

٢٢٢ - وفي جميع الأحوال المذكورة إذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجودا في الأماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب قاتل هذا الحريق عمدا بالإعدام

٢٢٣ - كل من استعمل مادة مفرقة في الأحوال المينة في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة

الباب الثالث

﴿ في إسقاط الجواهر وصنع وبيع الأشرطة أو الجواهر ﴾

﴿ للفتوشة المفردة بالصحة ﴾

٢٢٤ - كل من أسقط عمدا امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة

٢٢٥ - كل من أسقط عمدا امرأة حبلى بإعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان برضاها أم لا يعاقب بالحبس

٢٢٦ - للمرأة التي رضيت بتطعيم الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الإسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها

٢٢٧ - إذا كان المسقط طبييا أو جراحيا أو صيدليا يحكم عليه بالاشتغال الشاقة المؤقتة أما الشروع في الإسقاط فلا يعاقب عليه في أي حال من الأحوال

٢٢٨ - كل من أعطى عمدا لشخص جواهر غير قائمة قنشا عنها مرض أو عجز وقتي عن العمل يعاقب طبقا لأحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على حسب جسامة ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الإصرار على ارتكابها أو عدم وجوده

٢٢٩ - كل من غش أشرطة أو جواهر أو غللا أو غيرها من أصناف للأكولات أو أدوية مبدئة للبع بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة أو باع أو عرض

لبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أحوية مع علم أنها مغشوشة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ولو كان المشتري طالما بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو إحدى هاتين العقوبتين فقط

الباب الرابع

﴿ في هتك البرض وافساد الاخلاق ﴾

٢٣٠ — من واقع أنى بغير رضاها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فاذا كان الفاعل من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو بمن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالاجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة للمؤبدة

٢٣١ — كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

واذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ اربع عشرة سنة كاملة او كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة واذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة

٢٣٢ — كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس واذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة

٢٣٣ — كل من تعرض لافساد الاخلاق بتجريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو أنانا أو بمساعدته أيهم على ذلك أو تسويله ذلك لهم يعاقب بالحبس

٢٣٤ — اذا كان تجريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسويل ذلك لهم واقعا ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات الى سبع

٢٣٥ — لا تجوز محاكمة الزانية الانباء على دعوى زوجها الا انه اذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمين في المادة ٢٣٩ لا تسمع دعواه عليها

- ٢٣٦ — المرأة للزوجة التي نبت زناؤها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت
- ٢٣٧ — ويعاقب أيضا الزاني بتلك المرأة بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين
- ٢٣٨ — الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزناهي القبض عليه حين تلبسه بالقتل أو اعترافه أو وجود مكاييب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم
- ٢٣٩ — كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجة باسراء تكون قد أعدها لذلك ونبت عليه هذا الامر بدعوى الزوجة المذكورة يجازي بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية
- ٢٤٠ — كل من فعل علانية فعلا فاضحا مغلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية
- ٢٤١ — يعاقب بالقوية السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مغلا بالحياء ولو في غير علانية

الباب الخامس

﴿ في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق ﴾

﴿ وفي سرقة الاطفال وخطف البنات ﴾

- ٢٤٢ — كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التي تصرح فيها القوانين واللائح بالقبض على ذوي الشبهة يعاقب بالحبس أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرية
- ٢٤٣ — يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين كل شخص أثار محلا للحبس أو الحجز غير الجائز مع علمه بذلك
- ٢٤٤ — اذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٤٢ من شخص زنى بدون حق بزى مستخفي الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم في جميع الاحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية
- ٢٤٥ — كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أيدله بأخر أو عناه زورا الى غير والدته يعاقب بالحبس فان لم يثبت أن الطفل ولد حيا تكون

العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنينا مصريا
اما اذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة
لا تزيد عن خمسة جنيات

٢٤٦ — يعاقب بالحبس او بغرامة لا تزيد عن خمسين جنينا مصريا كل من كان
متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولا يسلمه اليه

٢٤٧ — كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في
عمل خال من الآدميين او حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

٢٤٨ — اذا انشأ عن تريض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالي كالسين في
المادة السابقة انفصال عضو من اعضائه او فقد منفعة فيعاقب القاعل بالعقوبات المقررة
للجرح عمدا فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا

٢٤٩ — كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في عمل
معمور بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه او بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن
سنة شهور او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصريا

٢٥٠ — كل من خطف بالتحيل او الاكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة
كاملة بنفسه او بواسطة غيره يعاقب بالسجن فان كان المخطوف أثنى يعاقب الخاطف
بالاشغال الشاقة المؤقتة

٢٥١ — كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة
سنة كاملة بنفسه او بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع اما اذا كان
المخطوف أثنى فتكون العقوبة الاشغال الشاقة او السجن من ثلاث سنين الى عشر

٢٥٢ — كل من خطف بالتحيل او الاكراه أثنى يبلغ سنها أكثر من خمس عشرة
سنة كاملة بنفسه او بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن

٢٥٣ — اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما

الباب السادس

في شهادة الزور واليمين الكاذبة

٢٥٤ — كل من شهد زورا لثم في جنابة أو عليه يعاقب بالحبس

٢٥٥ — ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المثلث يعاقب من شهد

عليه زورا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المثلث

- في الاعدام ونفذت عليه يحكم بالاعدام أيضا على من شهد زورا
- ٢٥٦ — كل من شهد زورا على منتهى بيمينته أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا
- ٢٥٧ — كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو برامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري
- ٢٥٨ — اذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشئ ما يحكم عليه هو والمطعي أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور ان كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة
- ٢٥٩ — من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الاحوال المقررة في المواد السابقة
- ٢٦٠ — من أزم باليمين أو ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامه لا تتجاوز مائة جنيه مصري

الباب السابع

﴿ في القذف والسب وافشاء الاسرار ﴾

- ٢٦١ — يمدد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة احدى الطرق المينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه
- ومع ذلك فالظمن في أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وتليفته بشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه ولا تقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المينة في الفقرة السابقة
- ٢٦٢ — يعاقب على القذف بالحبس أو برامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا اذا كان ما قذف به جنابة أو خسة وأما في الاحوال الأخر فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الترامة عن ثلاثين جنيها مصريا
- ٢٦٣ — لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد بالحكم القضائي أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله
- ٢٦٤ — وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم

يُحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تهم دعوى بما أخبر به
٢٦٥ — كل سب غير مشتل على اسناد واقعة معينة بل كان مشتتلا على اسناد
 عيب معين أو على خدش التاموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من الاحوال المينة
 بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز
 عشرين جنيها مصريا وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ اذا
 اقتضى الحال ذلك

٢٦٦ — أحكام للمادتين السابقتين لا يجري تطبيقها على ما يختص باقتراء أحد
 الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام الحاكم شفاها أو تحريرا فان هذا
 الاقتراء لا يستوجب الادعاء على قاعله بصفة مدنية أو تأديبية

٢٦٧ — كل من كان من الاطباء او الجراحين او الصيادلة أو القوابل او غيرهم
 مودعا اليه بمقتضى صناعته او وظيفته سر خصوصي أثمن عليه فأفشاء في غير الاحوال
 التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور او بغرامة
 لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

ولا تسري أحكام هذه المادة الا في الاحوال التي لم يرخص فيها قانونا بأفشاء أمور
 معينة كالقرار في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية
 والتجارية

الباب الثامن

﴿ في السرقة وفي الاغتصاب ﴾

٢٦٨ — كل من احتلس متقولا مملوكا لغيره فهو سارق
٢٦٩ — لا يحكم بمقوبة ما على من يرتكب سرقة اضرازا بزوجه او زوجته
 أو أصوله أو فروع

٢٧٠ — يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبدا من وقت منه سرقة مع اجتماع الشروط
 الخمسة الآتية

- الاول — أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا
- الثاني — أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر
- الثالث — أن يوجد مع السارقين او مع واحد منهم أسلحة ظاهرة او مخبأة
- الرابع — أن يكون السارقون قد دخلوا دارا او منزلا أو أودة او ملحقاتها مسكونة

او معدة للسكنى بواسطة تسور جدار او كسر باب ونحوه او استعمال مفاتيح مصطنعة او بواسطة التزبي يزي أحد الضباط او موظف عمومي أو ابراز أمر مزور مدعي صدوره من طرف الحكومة

الخامس — أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه او التهديد باستعمال أسلحتهم
٢٧١ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه فاذا ترك الاكراه أثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة للمؤبدة او المؤقتة

٢٧٢ - يعاقب على السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية بالاشغال الشاقة للمؤبدة في الاحوال الآتية

أولا — اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا او مخبأ

ثانيا — اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الاكراه

ثالثا — اذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حاملا سلاحا وكان ذلك ليلا او باكراه او تهديد باستعمال السلاح

٢٧٣ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلا من شخصين فأكثر يكون احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا او مخبأ

٢٧٤ — يعاقب بالحبس مع الشغل

أولا — على السرقات التي تحصل في مكان مسكون او معد للسكنى او في ملحقاته او في احد المحلات المعدة للعبادة

ثانيا — على السرقات التي تحصل في مكان مسور بمخاط او بسياج من شجر أخضر او حطب يابس او بخنادق ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج او تسور او استعمال مفاتيح مصطنعة

ثالثا — على السرقات التي تحصل بكسر الاحتمام المنصوص عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني

رابعا — على السرقات التي تحصل ليلا

خامسا — على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر

سادسا — على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملا سلاحا ظاهرا او مخبأ

سابعا — على السرقات التي تحصل من الخدم بالاجرة اضرارا بخدومهم او من

المستخدمين او الصناع او الصيادين في معامل او حواشيت من استخدموهم او في المحلات التي يشتغلون فيها عادة

ثامنا - على السرقات التي تحصل من الخترفين بنقل الاشياء في العربات او المراكب او على دواب الحمل او اي انسان آخر مكلف بنقل أشياء او احد اتباعهم اذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفتهم السابقة

٢٧٥ - يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التي لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها

٢٧٦ - ويجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين بفرامة لا تتجاوز جنتين مصريين اذا كان المسروق غلالا او محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الارض وكانت قيمتها لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصريا

٢٧٧ - المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود ان يجعلوا تحت حراسة البوليس مدة سنة على الاقل او سنتين على الاكثر

٢٧٨ - يعاقب على الشروع في السرقات للمدودة من الجنج بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الاقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا او بفرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا

٢٧٩ - كل من اخفى اشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين واذا كان الجاني يعلم ان الاشياء اخذت بواسطة سرقة عقوبتها اشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة

٢٨٠ - اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا او اداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلها من مالها

ولا تسري في هذه الحالة احكام المادة ٢٦٩ من هذا القانون المتعلقة بالاعفاء من العقوبة

٢٨١ - كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين

أما اذا كان الجاني محترا بصناعة عمل للمفاتيح والاتصال فيعاقب بالحبس مع الشغل

٢٨٢ - كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مثبتاً أو موجداً لدين أو تصرف أو براءة أو أكره أحد بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

- ٢٨٣ — كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغا من النقود أو أي شيء آخر يعاقب بالحبس • ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين
- ٢٨٤ — وتعاقب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا كان الأمر للمهدد به جريمة معاقبا عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو افشاء امور شائنة أو نسبها

الباب التاسع

❦ في التفالس ❦

- ٢٨٥ — كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الاحوال الآتية

أولا — اذا أخفى دقاره أو أعدمها أو غيرها

ثانيا — اذا احتلس أو أخبأ جزءا من ماله اضارارا بدائيه

ثالثا — اذا اعترف او جعل نفسه مدينا بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئا عن مكتوباته او ميزانيته او غيرها من الاوراق او عن اقراره الشفاهي او عن امتناعه من تقديم أوراق او ابصاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع

- ٢٨٦ — يعاقب للتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس

- ٢٨٧ — يعد متفالس بالتقصير على وجه الموم كل تاجر أوجب خسارة دائنيه بسبب عدم حزمه او تقصيره الفاحش وعلى الخصوص التاجر الذي يكون في احدى الاحوال الآتية

أولا — اذا رؤي ان مصارغه الشخصية او مصاريف منزله باهظة

ثانيا — اذا استهلك مبالغ جسيمة في القمار أو أعمال التصيب المحض او في أعمال البورصة الوهمية او في أعمال وهمية على بضائع

ثالثا — اذا اشترى بضائع ليبيعه باقل من اسعارها حتى يؤخر اشهار افلاسه او اقترض مبالغ أو أصدر أوراقا مالية أو استعمل طرقا أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر اشهار افلاسه

رابعا — اذا حصل الصلح بطريق التدليس

٢٨٨ - يجوز ان يعتبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون في احدى الاحوال الآتية

أولاً - عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة او عدم اجراءه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ او اذا كانت دفاتره غير كاملة او غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس

ثانياً - عدم اعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة او عدم تقديمه الميزانية طبقاً للمادة ١٩٩ أو ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠

ثالثاً - عدم توجهه بشخصه الى مأمور التفليس عند عدم وجود الاعذار الشرعية او عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور او ظهور عدم صحة تلك البيانات رابحاً - تأديته عمداً بعد توقف الدفع مطلوب أحد دافئيه او تمييزه اضراماً بباقي الغرماء او اذا سمح له بمزية خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح خامساً - اذا حكم بافلاسه قبل ان يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق

٢٨٩ - اذا أفلس شركة مساهمة او شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس ادارتها ومديريها بالعقوبات المقررة لتفالس بالتدليس اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الامور المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من هذا القانون او اذا فعلوا ما يترتب عليه افلاس الشركة بطريق الغش او التدليس وعلى الخصوص اذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء باعلانهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب او المدفوع او بتوزيعهم ارباحاً وهمية او باخذهم لانفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المرخص لهم به في عقد الشركة

٢٩٠ - ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الادارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة لتفالس بالتقصير

أولاً - اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الامور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨٧ وفي الاحوال الاولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٨٨ من هذا القانون

ثانياً - اذا اهلوا بطريق الغش في تشرعقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون ثالثاً - اذا اشتركوا في اعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة او صادفوا عليها

٢٩١ — يعاقب المتفالس بالتقصير بالجلس مدة لا تتجاوز سنتين
 ٢٩٢ — يعاقب الاشخاص الآتي بيانهم فيما عدا احوال الاشتراك المينة قانونا
 بالجلس وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصري او باحدى هاتين العقوبتين فقط
 أولا — كل شخص سرق او اخفى او خبا كل او بعض اموال المفلس من
 المتقولات او العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس او من فروع او من أسوله
 او ألسابه الذين في درجة الفروع والأصول
 ثانيا من لا يكونون من الدائنين ويشتركون في مداوات الصالح بطريق الفس
 او يقدمون ويثبتون بطريق النش في تقليص سندات ديون صورة باسمهم او باسم غيرهم
 ثالثا — الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق النش او يشترطون لانفسهم
 مع المفلس او غيره مزايا خصوصية في نظير اعطاء صوتهم في مداوات الصلح او التفضيلة
 او الوعد باعطائه او يعقدون مشاركة خصوصية لتفهم واضراراً بباقي الترماء
 رابعا — وكلاء الدائنين الذين يخلصون شيئا أثناء تأدية وظيفتهم
 ويحكم القاضي أيضا ومن تلقاه نفسه فيما يجب رده الى الترماء وفي التوقيضات التي
 تطلب باسمهم اذا اقتضى الحال ذلك ولو في حالة الحكم بالبراءة

الباب العاشر

﴿ في النصب وخيانة الامانة ﴾

٢٩٣ — يعاقب بالجلس او بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا او باحدى
 هاتين العقوبتين فقط كل من توصل الى الاستيلاء على نقود او عروض او سندات دين
 او سندات مخالصة او أي متاع منقول وكان ذلك بالاغتيا لسلب كل نروة الغير او بعضها
 اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة
 او احداث الأمل بمحصل وبع وهمي او تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيا
 ل او ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح او سند مخالصة مزور واما بالتصرف في مال ثابت
 او منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه واما باغتيا اسم كاذب او صفة غير
 صحيحة اما من شرع في النصب ولم يجمعه فيعاقب بالجلس مدة لا تتجاوز سنة او بغرامة
 لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

ويحوز جل الجاني في حالة المود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الاقل
 وسنتين على الاكثر

٢٩٤ — كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضرار به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شيء من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المنذور فتكون العقوبة السجن من ثلاث الى سبع سنين

٢٩٥ — كل من اثنى على ورقة مضضة أو محتومة على بياض فخاف الامانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة المضضة أو المحتومة على بياض مسلة الى الخائن وانما استحصل عليها بأي طريقة كانت فإنه يعدّ مزورا أو يعاقب بعقوبة التزوير

٢٩٦ — كل من احتلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك اضرارا بمالكها أو احمائها أو واضي اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل طارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

٢٩٧ — يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا اذا احتلس شيئا منها

٢٩٨ — كل من قدم أو سلم للمحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سندا أو ورقة ما تم سرق ذلك بأي طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها مصريا

الباب الحادي عشر

﴿ في تعطيل الزادات وفي الغش الذي يحصل في المعاملات التجارية ﴾
٢٩٩ — كل من عطل بواسطة تهديد أو اكراه أو تطاول باليد أو نحوه مرادا

متعلقا ببيع او شراء او تأجير أموال منقولة او ثابتة او متعلقا بتعهد بمقاوله او توريد او استغلال شيء او نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري او باحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٠٠ - الأشخاص الذين تسببوا في علو او انحطاط أسعار غلال او بضائع او بونات او سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا او اعلانات مزورة او مقراء او باعطائهم للبائع ثمنا أزيد مما طلبه او بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لاصنف واحد من بضاعة او غلال على عدم بيعه أصلا او على منع بيعه بتمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم او بأي طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري او باحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٠١ - يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المتصوص عنها في المادة السابقة اذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم او الخبز او حطب الوقود والقمح او نحو ذلك من الحاجات الضرورية

٣٠٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرياً او باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في عيار شيء من المواد الذهبية او الفضية او في جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق او في جنس اي بضاعة او غش بغير الطرق المينة بالمادة ٢٢٩ أشربة او جواهر او غلة او غيرها من أصناف المأكولات او الادوية معدة للبيع او باع او عرض للبيع شيأ من الاشربة والجواهر والنفلة وغيرها من أصناف المأكولات والادوية مع علمه أنها مقشوشة او فاسدة او متعفنة او غش البائع او المشتري او شرع في أن يشه في مقدار الاشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين او مكيال او مقاييس مزورة او آلات وزن او كيل غير صحيحة او بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن والكيل او القياس غير صحيح او إيجاد زيادة بطرق التدليس في وزن او حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن والكيل او القياس او بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الايهام بمحصول الوزن او الكيل او القياس من قبل بالذقة

٣٠٣ - يكون مرتكباً لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه او بواسطة غيره كتباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها او صنع بنفسه او بواسطة غيره أي شيء أعطى من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس او

لشركة مخصوصة

٣٠٤ - المؤلفات أو الأشياء التي عملت تقليدا يصير ضبطها لمصاحب الامتياز وبمجازي المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وكذلك من أدخل في القطر المصري أشياء من هذا القبيل عملت تقليدا في البلاد الأجنبية بمجازي بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وأما من باع أو عرض للبيع كتباً أو أشياء صار عملها تقليداً وهو عالم بمخالفها فيجازي بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً

٣٠٥ - وبحكم أيضاً بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري على من قلد أشياء صناعية أو الحاناً موسيقية مختصة بمؤلفها أو بمن تنازلوا له عنها أو قلد علامات فورية مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للقوانين

٣٠٦ - كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليداً أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى علناً بنفسه بألحان موسيقية أو حمل غيره على التفتي بها أو لعب ألعاباً تياترية أو حمل غيره على اللعب بها اضراً باختراعها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

الباب الثاني عشر

﴿ في ألعاب القمار والتصيب والبيع والشراء بالتمرة المعروف بالوتيري ﴾

٣٠٧ - كل من فتح محلاً لألعاب القمار والتصيب وأعدّه لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضاً لجانب الحكومة جميع النقود والامثلة التي توجد في المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة

٣٠٨ - ويعاقب بهذه المقوبات أيضاً كل من وضع للبيع شيئاً في التمرة المزورة بالوتيري بدون إذن الحكومة وتضبط أيضاً لجانب الحكومة جميع النقود والامثلة الموضوعة في التمرة

الباب الثالث عشر

﴿ في التخريب والتعيب والاتلاف ﴾

٣٠٩ - كل من كسر أو خرب لغيره شيئاً من آلات الزراعة أو زرائب المواشي أو عشب الحقر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

٣١٠ - يعاقب بالحبس مع الشغل

أولا - كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب أو الجر أو الحبل أو من أي نوع من أنواع المواشي أو أضر به ضررا كبيرا
ثانيا - كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض ويجوز جعل الجائز تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر وكل شروع في الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا

٣١١ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة ليلا تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع

٣١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من قتل عمدا بدون مقتض أو سم حيوانا من الحيوانات المسالسة غير المذكورة في المادة ٣١٠ أو أضر به ضررا كبيرا

٣١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا من أتلف كل أو بعض محيط مختد من أشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ومن قتل أو أزال حدا أو علامات مجمولة حدا بين أملاك مختلفة أو جهات مستقلة ومن ردم كل أو بعض حديق من الحدائق المجمولة حدا لأملاك أو جهات مستقلة وإذا ارتكب شي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين

٣١٤ - كل من تسبب عمدا بقطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالأشغال الشاقة المؤبدة

٣١٥ - الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو الحملات الأخرى التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غلات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيان تبن أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن اشتعال سواريج في جهة من جهات البلدة أو بسبب إهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بدفع غرامة لا تزيد عن عشرين جنيا مصريا

٣١٦ - كل من هدم أو خرب أو أتلف بأي طريقة كانت كلا أو بعضا من

المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجاري المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو من المباني التي ليست ملكا له وكان ذلك عمدا منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بترامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا ويحكم بالعقوبات المذكورة على كل من هدم أو أتلف أو قتل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية

٣١٧ — كل من ارتكب إحدى الجرائم المبينة في المادة السابقة بواسطة استعمال مواد مفرقة وكذلك كل من تسبب عمدا في فرقة آلة بخارية أو مرجل يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة

٣١٨ — كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما أمرت أو صرحت الحكومة بأجرائه من الأشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بترامة لا تزيد عن مائة جنيه مصري

٣١٩ — كل من أحرق أو أتلف عمدا بأي طريقة كانت شيئا من الدفاتر أو المضابط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الأميرية أو الكمسيالات أو الأوراق التجارية أو الصيرافية أو غير ذلك من السندات التي يتسبب عن إتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبترامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ٣٢٠ — كل نهب أو إتلاف شيء من البضائع أو الامتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الاجبارية يكون عقابه الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٣٢١ — يعاقب بالحبس مع الشغل أولا — كل من قطع أو أتلف زروعا غير محصود أو شجرا نابتا خلقة أو مغروسا أو غير ذلك من النبات

ثانيا — كل من أتلف غيظا منبورا أو بث في غيظ حشيشا أو نباتا مضرا ثالثا — كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أي نبات آخر أو قطع منها أو قشرها لبيتها وكل من أتلف طعنة في شجر

ويجوز جمل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر ٣٢٢ — إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة ليلًا من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا لسلح تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع

الباب الرابع عشر

﴿ في انتهاك حرمة ملك الغير ﴾

٣٢٣ — كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة او بقصد ارتكاب جريمة فيه او كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا

واذا وقعت هذه الجريمة من شخصين او اكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا او من عشرة أشخاص على الاقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة او غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا

٣٢٤ — كل من دخل بيتا مسكونا او معدا للسكنى او في أحد ملحقاته او في سفينة مسكونة او في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الاشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة او ارتكاب جريمة فيها او كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا مصريا

٣٢٥ — يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة محتفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه

٣٢٦ — واذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين

أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر او تسلق او من شخص حامل لسلاح تكون العقوبة الحبس

٣٢٧ — كل من دخل بيتا مسكونا او معدا للسكنى او في أحد ملحقاته او في سفينة مسكونة او في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه عن له الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا

الكتاب الرابع

في المخالفات

﴿ المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية ﴾

٣٢٨ — يجازي بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا

أولاً — من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقتضاء سواء كان ذلك بحفره فيه حفراً أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور غير مأمون للمارين أو توجب مضايقته وكذا من ينتصب بأي كيفية كانت

ثانياً — من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعها أو تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه

ثالثاً — من يمرض بضائه أو يبيعها في اللواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو في غير الاوقات المعبنة بممرته لذلك

رابعاً — من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب أو الثقل أو بهائم معدة للجبر أو للحمل أو للركوب

خامساً — من قطع جسر رعة أو مسقى للعموم حق المرور عليه ولم يحيط لمرور الناس بوضعه مبراً أو اتخذاه أي وسيلة أخرى

٣٢٩ — قالمو الاسنان أو بالمو العقاقير أو الدجالون والمشعوذون الذين يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا إذن يعاقبون بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية

٣٣٠ — يجازي بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرياً

أولاً — من أذرت جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه

ثانياً — من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين إذا سقطت عليهم ثالثاً — من ركض في الجهات المسكونة خيلاً أو دواب معدة للجبر أو الحمل أو للركوب أو تركها تركض فيها

رابعاً — من ترك في الشوارع أو الطرق أو للتادين أو المحلات العمومية أو للفيطان شيئاً من الآلات والعدد والاشحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الاشياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الاشياء تصدر أيضاً لجانب الحكومة

٣٣١ — يجازي بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشاً

أولاً — من أهمل في تنظيف أو اصلاح للدخان أو الافران أو المعامل التي تستعمل فيها النار

ثانياً — من كان موكلاً بالتحفظ على مخزون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلاً

- بجوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأقلته
ثالثا — من حرش كلبا وأبيا على ماراً أو مقفيا أثره أو لم يرد عنه إذا كان الكلب
في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر
٣٣٢ — يجازي بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا
أولا — من ألحب بغير إذن سوارج أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ عن
الحالها فيها اتلاف أو أخطار
ثانيا — من أطلق في داخل للندن أو القرى طليجة أو بندقية أو علبة نارية أو
ألحب فيها مواد أخرى مفرقة
٣٣٣ — يجازي بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن خمسة أيام
أولا — من حصل منه في الليل لفظ أو غلغة مما يكدر راحة السكان
ثانيا — من وقع منه في الجنازات عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

- ٣٣٤ — يجازي بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا
أولا — من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخا أو كناسات أو
مياها قذرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة
ثانيا — من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات
أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية
ثالثا — كل من مر من القضاين أو غيرهم يلحم البهائم أو جنثا داخل المدن أو
حملها بدون أن يحجبها عن نظر المارين
٣٣٥ — يجازي بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا كل من ألقى في النيل أو الترع أو
للصارف أو بجاري المياه أو البرك جنثا حيوانات أو مواد أخرى مضررة بالصحة العمومية
٣٣٦ — كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في
الأسواق شيء من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوي وكانت
هذه الأشياء تالفة أو قاسدة يجازي بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد
عن أسبوع فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو القاسدة ومصادرتها
٣٣٧ — يجازي بهذه العقوبة أيضا
أولا — كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكا له أو في حوزته أو تحت

حراسه وكانت تلك الحيوانات او المواشي مشتها في أنها مصابة بأمراض متبيرة قانونا او من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك
ثانيا — كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشي السلية مع سبق
التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك
ثالثا — كل من خالف بأي كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص

﴿ المخالفات المتعلقة بالآداب ﴾

٣٣٨ — يجازي بغرامة لا تتجاوز جنبا مصرها او بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع
أولا — من اغتسل في المدن او القرى بحالة منافية للحياء او وجد في طريق عمومي
وهو بهذه الحالة

ثانيا — من وجد بحالة سكر ين في الطرق العمومية او في المحلات العمومية
ثالثا — من وجد في الطرق العمومية او المحلات العمومية او أمام منزله وهو يجرس
للمارين على الفسق بإشارات او اقوال فان كان المحرض المذكور لم يبلغ اثني عشرة سنة
كاملة يجازي أبواه بالعقوبات المقررة في هذه المادة
رابعا — من أغرى الاطفال على الشهادة في الطرق العمومية او في المحلات العمومية

﴿ المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية ﴾

٣٣٩ — يجازي بغرامة لا تتجاوز جنبا مصرها
أولا — من امتنع أو أهمل في أداء أعمال او مهنة او بذل مساعدة وكان قادرا
عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث او هياج او غرق او فيضان
او حريق او نزول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق او النهب او
التلبس بجماعة او تضييق طام او في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي
ثانيا — من نزع او مزق عمدا الاعلانات الملصقة على الجيطان بأمر الحكومة او
صيرها لاقرأ

ثالثا — من امتنع من قبول عملة البلاد الاجلية او مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها
ولم تكن مزورة ولا مفسوثة

﴿ المخالفات المتعلقة بالاملاك ﴾

٣٤٠ — يجازي بفرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا مصريا
أولا — من دخل في أرض مهيشة للزرع او مبدورة او فيها زرع او محصول او
مر منها بمفرده او يهاشمه او دوابه للمعدة للجر او الحبل او الركوب او ترك هذه اليهاشم
او الدواب تمرّ منها وكان ذلك بغير حق

ثانيا — من رمى أحجارا او أشياء أخرى صلبة او قاذورات على عربات اوبيوت
او مبان او محوطات ملك غيره او على بساتين او حظائر
ثالثا — من رمى في النيل او الترغ او المصارف او مجاري المياه الاخرى أدوات
او أشياء أخرى يمكن أن تعوق للملاحة او تزعج مجارى تلك المياه

٣٤١ — يجازي بفرامة لا تتجاوز جنبها واحدا مصريا
أولا — من قطع الحضره الثابتة في المحلات المخصصة للمنفعة العمومية او زرع
الآرية منها او الاحجار او مواد أخرى ولم يكن مأذونا بذلك
ثانيا — من أتلف او خلع او قتل الصفايح او النمر او الاالواح الموضوعة على
الشوارع او الابنية

ثالثا — من أطفأ نور الناز او المصابيح او الفوانيس المعدة لانارة الطرق العمومية
وكذا من أتلف او خلع او قتل شيئا منها او من أدواتها

٣٤٢ — يجازي بفرامة لا تتجاوز جنبها واحدا مصريا او بالحبس مدة لا تزيد
عن أسبوع

أولا — من تسبب عمدا في اتلاف شيء من منقولات الغير
ثانيا — من تسبب في موت او جرح بهائم او دواب الغير بدمم تبصره او باهماله
او عدم التفاهة او عدم مراعاته للوائح
ثالثا — من رمى بغير حق مواشي أيا كانت او تركها ترمى في أرض بها محصول
او في بستان

﴿ المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس ﴾

٣٤٣ — من وجدت عنده بلا سبب قانوني موازين او مكيال او مقاييس مزورة
او غير ذلك من الآلات التيير المضبوطة للمعدة للوزن او الكيل او القياس يجازي بفرامة

لا تزيد عن جنبه واحد مصري او بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا فضلا عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات للذكورة ومصادرها

﴿ المخالفات المتعلقة بالاشخاص ﴾

٣٤٤ — من ألقى بغير احتياط قاذورات على انسان يجازي بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصريا.

٣٤٥ — من ألقى عمدا أجساما صلبة او قاذورات على انسان ولم يصبه يجازي بدفع غرامة لا تتجاوز جنبها مصريا

٣٤٦ — يجازي بعقوبة لا تتجاوز جنبها مصريا من ترك أولاده الحديثي السن او جانيين موكلين لحفظه يميمون وعرضهم بذلك للاخطار او الاصابات

٣٤٧ — يجازي بغرامة لا تزيد عن جنبه واحد مصري او بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا

أولا — من ابتدر انسا نا بسب غير علني او غير مشتمل على اسناد عيب او أمر معين
ثانيا — من وقعت منه مشاجرة او تمذد وايداء خفيف ولم يحصل ضرب او جرح

﴿ المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية ﴾

٣٤٨ — من خالف أحكام اللوائح العمومية او المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية او البلدية او المحلية يجازي بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط أن لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فان كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما انزالها اليها

فاذا كانت اللائحة لا تنص عن عقوبة ما يجازي من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصريا

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على
لائحة ترتيب المحاكم الاعلية وعلى الامر العالي المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر
بقانون تحقيق الجنايات الجاري العمل بمقتضاه الآن امام المحاكم المذكورة
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارتنا
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

- ١ - يستأخذ عن قانون تحقيق الجنايات الجاري العمل به الآن بقانون تحقيق
الجنايات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا
- ٢ - يعمل بالقواعد المختصة بالآجرائات للتصوم عليها في القانون الجديد في
جميع التحقيقات التي لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفي كل دعوى
تكون منظوره أمام أي محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية أو استئنافية
وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة ينفذ طبقاً لأحكام القانون الجديد
- ٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من
١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بسراي طابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٣٠٤)

(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

قانون تحقيق الجنايات

الكتاب الاول في التحقيق الابتدائي

الباب الاول

﴿ قواعد عمومية ﴾

١ - لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانوناً للجنايات والجنح والمخالفات الا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك

٢ - لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من النيابة العمومية عن الحضرة
الحديوية

٣ - مأمورية الضبطية القضائية التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة لتحقيق والدعوى تؤدي بمعرفة مأموري الضبطية القضائية وأعوانهم الذين تحت ادارتهم

٤ - يكون من مأموري الضبطية القضائية في دوائر اختصاصهم
أعضاء النيابة

وكلاء المديرية والمحافظات

حكمندارو البوليس في المديرية والمحافظات ووكلاؤهم

رؤساء اقسام الضبط

مأمورو المراكز والاقسام

معاونو المديرية والمحافظات

معاونو البوليس والملاحظون

رؤساء قطب البوليس

قطار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية

العمد والمشاخ الذين يقومون بالاعمال في حال غياب العمدة او حصول ما يمنهم من
القيام بالاعمال

مشايخ الحفراء

جميع الموظفين الخوّل لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر مال اما في محال معينة او بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف التي يؤدونها

٥ — لا يجوز لاحد ضمير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة او تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال المدينة في القوانين او في حالة تلبس الجاني بالجناية او في حالة الاستغاثة او طلب المساعدة من الداخل او في حالة الحريق او الفرق

الباب الثاني

﴿ في الضبطية القضائية ﴾

٦ — يجب على كل من علم في أثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة او مأموري الضبطية القضائية او مأموري جهات الادارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فورا

٧ — وكذلك كل من عاين وقوع جناية تخل بالامن العام او يترتب عليها تلف حياة انسان او ضرر للملكة يجب عليه أن يخبر بها النيابة العمومية او أحد مأموري الضبطية القضائية ويجب عليه ايضا في حالة تلبس الجاني بالجناية وفي جميع الاحوال المماثلة لما ان يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية او يسلمه لاحد مأموري الضبطية القضائية او لاحد رجال الضبط بدون احتياج لامر بضبطه وذلك ان كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطا

٨ — مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها او عقب ارتكابها بمرحلة يسيرة ويعتبر أيضا أن الجاني شوهد متلبسا بالجناية اذا تبعه من وقت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمان قريب أو تبعته العامة مع الصباح او وجد في تلك الزمن حاملا لآلات أو اسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء آخر يستدل منها على أنه مرتكب الجناية او مشارك في فعلها

٩ — يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجسح والتحالفات وأن يبعثوا فورا الى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك

١٠ — ويجب عليهم وعلى رؤسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويجبروا جميع التهريرات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم

بيانه او يعلمون بها بأي كيفية كانت وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتحكم من ثبوت الوقائع الجنائية ويحرروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى النيابة العمومية مع الاوراق الدالة على الثبوت

١١ — يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وقاعلها

١٢ — ويجوز له أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة او عن التبعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضا ان يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة

١٣ — واذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج او التبعاد او أمتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور يذكر ذلك في المحضر

١٤ — تحكم محكمة المحالفات على من خالف فيها ذكر بالمادة السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا او بغرامة لا تزيد عن جنيه معري ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذي يجب اعتباره حجة لديها

١٥ — اذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع خفة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو اذا لم يكن للثهم محل معين معروف بالقطر المصري يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على اللثم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وبمسد سماع أقواله ان لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة

١٦ — ويجوز أيضا لمأمور الضبطية القضائية في الحالة المينة في المادة السابقة أن يصدر أمرا بضبط اللثم واحضاره ان لم يكن حاضرا ويذكر ذلك في المحضر

١٧ — يسلم الامر بالضبط والاحضار لأي محضر أو لاي مأمور من مأموري الضبط والربط

١٨ — يجوز لمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن تدخل في منزل اللثم وقتشه ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من

أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يحرر محضرا بما يحصل من هذه الاجراءات

١٩ - ويجب عليه أيضا أن يضبط الاوراق التي توجد بحمل المتهم

٢٠ - الاشياء التي تضبط توضع في حرز مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء وتذكر المادة التي حصل لاجلها الضبط

٢١ - الاشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكا للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك

٢٢ - اذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن او يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فللنيابة العمومية أن تبيعه بطريق المزاد العمومي متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفي هذه الحالة يكون لصاحبه أن يطالب في الميعاد المحدد في المادة السابقة بالثمن الذي يبيع به

٢٣ - يجوز لمأموري الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الاشخاص للموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية او جنحة ولا يجب اجراء هذا التفتيش الا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها او بوجود الشيخ القائم بالاعمال في حال تقيص العمدة وشيخ آخر وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة

٢٤ - يجوز لمأموري الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والاطباء وأن يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكنهم صناعتهم من ايضاحها ويجب على من يستعين به منهم أن يخلف يمينا أمامه على أنه يبدي رأيه بحسب ذمته

٢٥ - اذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فله أن يتمه او يأذن للمأمور المذكور باتمامه

٢٦ - يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبطية القضائية ببعض الاعمال التي من خصائصه

٢٧ - اذا اقتضى الحال توجه مأموري الضبطية القضائية الى محل الواقعة لاجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية يجب عليهم أن يخبروا النيابة العمومية بذلك

٢٨ - لأموري الضبطية القضائية في أثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية او في أثناء اجراء عمل مختص به بناء على توكيل أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة

الباب الثالث

﴿ في اجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي ﴾

﴿ وفي الدعوى العمومية ﴾

٢٩ - اذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها او محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط او من اي اخبار وصل اليها وقوع جريمة فعليها ان تسرع في اجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها او بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك

٣٠ (١) - للنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المهيمن بجناية او جنحة او انتداب احد مأموري الضبطية القضائية لذلك

(ب) - يسوغ أيضا للنيابة العمومية او لمن انتدبته من مأموري الضبطية القضائية أن ينتقل في مواد الجنايات والجسج الى الاماكن الاخرى التي يتضح من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء قيد في كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على اذن بالكتابة من قاضي الامور الجزئية

(ج) - يجوز للنيابة العمومية في مواد الجنايات أو الجسج بعد حصولها على الاذن المذكور في المادة السابقة ان تضبط لدى مصلحة البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة

(د) - يصدر القاضي الجزئي الاذن المذكور في الفقرتين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه ان رأى لزوما لذلك أقوال من يراد اجراء التفتيش في محلاته او ضبط الاوراق والخطابات المتعلقة به

٣١ - يجوز للنيابة العمومية ان تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وان تستعين بخبير ويجب على الشهود والخير ان يحلفوا العيين وذلك مع عدم الاخلال بما للنيابة من الحق في سماع اي شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف عيين متى رأت فائدة في ذلك

٣٢ - يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق كاتب محرر محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته وتراعي في ذلك أحكام المادة ٨٤

٣٣ - اذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الاجابة يعاقب بمقتضى مادتي ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون المقوبات المدونة في للمادتين المذكورتين يصدر الحكم بها حسب الاصول المعتادة من قاضي الامور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها

٣٤ - (١) - يجوز للمتهم وللمدعى بالحق المدني أن يحضرا في كافة اجراءات التحقيق وللنيابة العمومية ان تجري التحقيق في غيبتها متى رأت لزوم ذلك لاثبات الحقيقة (ب) - لوكلاء الخصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولا يجوز لهم مع ذلك أن يتكلموا الا اذا أذن لهم المحقق (ج) - يسمع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وبصير تحقيقه وتكتب أقواله في محضر كما تكتب شهادة الشهود

٣٥ - اذا كانت الواقعة جنائية او جنحة معاقبا عليها بالحبس فللنيابة العمومية الحق في اصدار أمر بضبط واحضار المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وعليها أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الامر بالاحضار ٣٦ - ويجوز لها متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكانت القرائن كافية أن تصدر أمرا بحبس المتهم في الأحوال الآتية أولا - اذا كان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية عملا بالمادة ١٥ من هذا القانون

ثانيا - اذا لم يحضر المتهم بالرغم عن تكليفه بالحضور ثالثا - اذا كانت الواقعة جنائية او جنحة جائزا أن يحكم من أجلها بالحبس مدة ستين على الأقل او كانت جنحة من الجنب للنصوص عليها في المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ من قانون المقوبات

ولا يجوز للنيابة في الاحوال الأخرى أن تصدر أمرا بحبس المتهم الا بعد الأذن بذلك كتابة من القاضي الجزئي ويجب أن يستجوب المتهم في ميعاد الاربع والعشرين ساعة التالية لتفويض الأمر بالحبس عليه

٣٧ — لا يكون الامر بالحبس الصادر من النيابة بغير اذن من القاضي الجزئي نافذ المفعول الا لمدة الاربعة الايام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل ما لم تحصل النيابة في أثناء هذه المدة على اذن بالكتابة من القاضي الجزئي بامتدادها وللمتهم الحق في ان تسمع أقواله أمام القاضي وعليه ان يقدم بذلك طلبا للنيابة أو لمأمور السجن في اليومين التاليين للقبض عليه
وإذا سلم المتهم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمرا بحبسه بتبديء هذه المواعيد من يوم تسليمه اليها

٣٨ — اذا صدر الامر بالحبس بناء على الاذن به من القاضي الجزئي يجوز للمتهم اذا لم يكن استجوبه القاضي المذكور ان يعارض في هذا الامر أمامه بتقديمه الى النيابة العمومية او الى مأمور السجن طلبا بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الايام التالية لتاريخ هذا الطلب

٣٩ — كل امر صادر بالحبس لا يكون نافذ المفعول الا لمدة أربعة عشر يوما ما لم يأذن القاضي الجزئي بامتداد هذه المدة
وللمتهم الحق في ان تسمع أقواله عند التجديد بشرط ان يقدم بذلك طلبا قبل انتهاء مدة الاربعة عشر يوما بثلاثة أيام كاملة على الأقل

٤٠ — تراعي الاحكام المقررة في المواد ٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١١١ والفقرة الاولى من المادة ١٠٣ في أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس التي تصدرها النيابة العمومية بما خولت من السلطة المقررة في المادة ١٠٢

٤١ — للنيابة العمومية أن تفرج في أي وقت عن المتهم مؤقتا مع الضمانة ولقاضي الامور الجزئية أيضا ان يقرر بهذا الافراج كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد السجن وتراعي في ذلك أحكام المواد ١١٠ و١١٣ و١١٤ و١١٥

٤٢ (أ) — اذا زوّي لنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا يحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الامر في مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية او ممن يقوم مقامه

(ب) — الامر الذي يصدر بحفظ الأوراق ينسحب من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا أنقضى التائب العمومي هذا الامر في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره او اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٢٧

٤٣ — اذا رأت النيابة العمومية أن جناية أو جنحة أو مخالفة ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها

ومع ذلك يجوز لها في مواد الجنايات وفي جنح التزوير والتفالس والنصب والحياة أن تحيل الدعوى على قاضي التحقيق اذا رأت لزوماً لذلك

٤٤ — اذا رفعت الدعوى الى المحكمة فللمتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه ومجهت ان يطلب الافراج عنه من القاضي أو المحكمة التي رفعت اليها الدعوى وبمحكم القاضي في هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه بأودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ولا يجوز الطعن في هذا الحكم

٤٥ — يجوز لدائرة الجنايات المشكلة من خمسة قضاة بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

الباب الرابع

﴿ في الصلح في مواد المخالفات ﴾

- ٤٦ — يجوز الصلح في مواد المخالفات الا في الاحوال الثلاثة الآتية
أولاً — متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة
ثانياً — اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمخالفات العمومية
ثالثاً — اذا كان الشخص الذي وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة أخرى
أو دفع قيمة الصلح في خلال ثلاثة اشهر السابقة على وقوع المخالفة للمنسوبة اليه
- ٤٧ — الشخص الذي تقع منه مخالفة ويريد ان يدفع قيمة الصلح عنها يجب عليه قبل الجلسة وعلى كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى أن يدفع مبلغ ١٥ قرشاً مصرياً يأخذ به قسمة اما الى خزانة المحكمة واما الى النيابة واما الى أي مأمور من مأموري الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحفانية
- ٤٨ — في الاحوال التي قبل فيها الصلح تنقضي الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح وعلى ذلك ليس لمن أضررت به المخالفة أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف منه مباشرة بل له فقط حق في رفع دعوى مدنية بطلب التعويض

الباب الخامس

﴿ في الشكاوي وفي المدعي بالحقوق المدنية ﴾

٤٩ — الشكاوي التي لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعدّ من قبيل التبليغات

٥٠ — ولا يعتبر المشتكى أنه مدع بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكوى

أو في ورقة مقدمة بعدها او اذا طلب في احدهما تمويضا ما

٥١ — كل شكوى او ورقة تتضمن الدعوى من احد بحصول ضرر له ويصرح

فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب أن ترسل الى النيابة العمومية

٥٢ — يجوز للمدعي بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه

الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط ان يرسل

أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام

٥٣ — يجب على المدعي بالحقوق المدنية ان يعين له محلا في البلدة الكائن فيها

مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقبلا فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما

يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحا

٥٤ — يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له من جنابة او خنعة او مخالفة ان

يقدم شكواه بهذا الشأن وقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها

الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

٥٥ — يجوز للمدعي بالحقوق المدنية ان يترك دعواه في اي حالة كانت عليه

بشرط ان يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه

٥٦ — يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمنيات في الاحوال التي تقضي فيها الشريعة

الانسلامية بالدية بحسب الاحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما لا تتبع هذه الاحكام

الا في حق الاشخاص السارية عليهم

الكتاب الثاني

في التحقيق بمعرفة أحد قضاء التحقيق

الباب الاول

﴿ في تعيين قاضي التحقيق ﴾

٥٧ — اذا رأت النيابة العمومية في مواد الجنايات او في جنح التزوير والتفالس

والنصب والجناية ان هناك قائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق بالنظر لظروفها الخصوصية فيجوز لها في اي حالة كانت عليها الدعوى أن تخبر رئيس المحكمة الابتدائية وهو يتدب احد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق

٥٨ — متى أحيلت الدعوى على هذا القاضي كان مختصا دون غيره بمباشرة تحقيقها فإذا كان أحد أعضاء النيابة العمومية أو اي مأمور من مأموري الضبطية القضائية قد ابتدأ في اجراءات التحقيق كان للقاضي الحق في اعادة ما يرى له غير مستوفي منها

٥٩ — يجوز للتمم في كل الاحوال ان يرفع لقاضي التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها ببناء على ان الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للعقوبة على حسب القانون

٦٠ — على قاضي التحقيق ان يحكم في ظرف أربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد تقديم اقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكتابة وبعد سماع اقوال للدعي بالحقوق المدنية

٦١ — تجوز المعارضة من جميع الخصوم في الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم في المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة أيام من وقت اعلان الامر المذكور

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب احد أعضاء النيابة العمومية الى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة اودة مشورة ولا يستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة

وتقديم المعارضة يوقف الاستجواب دون غيره من الاجراءات المتعلقة بالتحقيق

٦٢ — اذا طلبت محكمة الاستئناف اقامة دعوى عمومية فيقوم بإداء وظائف قاضي التحقيق من تعينه لذلك من اعضائها

ويجوز لمن تعينه محكمة الاستئناف من اعضائها لهذا الغرض أن يتدب لاجراءات التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الاجراءات في دائرتها

الباب الثاني

في الادلة والبراهين

٦٣ — يستصحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كتابا يضي معه المحاضر ويحفظ الاوامر والاوراق

﴿ الفصل الاول - في الادلة المحسوسة ﴾

٦٤ - يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه الجناية وأن يجمع كافة الادلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول الى معرفة الجناية ومعرفة درجة الجناية

٦٥ - إذا استلزم اثبات الحالة الاستمانة بطبيب أو أحد من اهل الفن فيجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته

٦٦ - إذا اقتضى الحال اجراء التحري أو اثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق بسبب ضرورة بعض اعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو بأي سبب آخر فيجب على القاضي المذكور أن يصدر امرها بذلك تذكر فيه الاسباب وتبين أنواع اثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين ما يراد اثبات حالته أو تحقيقه

٦٧ - يجب على الاطباء ورجال الفن أن يحلفوا يمينا أمام قاضي التحقيق على ابداء رأيهم بحسب الذمة وقدموا تقريراً بالكتابة توضع عليه امضاؤهم ويرفق بأوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء

٦٨ - يجب على قاضي التحقيق أن يجمع كافة البراهين التي تثبت أن الاشياء والاوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هي بعينها ويسوغ له أيضاً أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الاوراق وعن جميع ما يرى حصول قائدة منه لظهور الحقيقة

٦٩ - ويسوغ أيضاً لقاضي التحقيق أن ينتقل الى الاماكن الأخر التي يتلعب على ظنه اخفاء شيء فيها بما ذكر في المادة السابعة

٧٠ - يجوز لقاضي التحقيق ان يضبط في مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وان يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول قائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على امر مشتمل على الاسباب اللبني عليها

٧١ - إذا لزم اجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضي التحقيق ان يكلف احد مأموري الضبطية القضائية باجراء التفتيش والاعمال المذكورة في مادتي ٦٨ و٦٩ أما اذا كانت الجهة المختصة باجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فللقاضي التحقيق أن يطلب من رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الكائنة في دائرتها الجهة

المذكورة أن يباشر الاعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لرئيس النيابة المذكور اذا اقتضى الحال ذلك أن يتدب لاحجراء التفتيش احد مأموري الضبطية القضائية
٧٢ - الاصول المقررة في قانون للرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الاوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والافرار يبحثها تتبع أيضا في التحقيقات الجنائية

❖ الفصل الثاني - في الاثبات بالينة ❖

٧٣ - يجوز لقاضي التحقيق ان يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي ثبت ارتكاب الجناية وأحوالها واسنادها للمتهم أو براءة ساحتها منها أو يتوصل بها الى اثبات ذلك

٧٤ - الشهود الذين يرى لقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبط بناء على أمر يصدر منه ويجوز للقاضي المذكور في كل الاحوال أن يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور

٧٥ - يجب على قاضي التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده ويجب عليه أيضا أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور للمدعي بالحقوق المدنية

٧٦ - ومع ذلك اذا كلف مباشرة أحد أعضاء النيابة العمومية أو المدعي بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتمين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضي التحقيق انما يجب على القاضي المذكور في كل الاحوال أن يشرع في سماع شهادة الشهود وفي التحقيق في أقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام

٧٧ - اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية جاز لقاضي التحقيق أن يطلب ممن كلفهم بالحضور منهما بيان الاسئلة التي يرام توجيهها اليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستنهاد المطلوب وللخصم المعارضة في ذلك الامر في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم للمعارضة المذكورة الى المحكمة الابتدائية في أودة المشورة

٧٨ - تسمع شهادة كل واحد من الشهود على أفرادهم بغير حضور الباقي لكن تجوز مواجهة بعضهم البعض الآخر بعد ذلك ويكون سماع الشهادة على وجه المصوم في جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق أن يأمر بسماعها في جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق أو للاداب أو لظهور الحقيقة

٧٩ - يجب على الشهود أن يحلفوا يميناً على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره أما يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريده من الشهود بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

٨٠ - يجب على قاضي التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنفته ومحل سكنه

٨١ - يحضر المتهم في الجلسة ويجوز له أن يوجه الى الشهود الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه او بواسطة المدافع عنه ويحضر في الجلسة أيضاً أحد أعضاء النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية

٨٢ - يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية ولا المدعي بالحقوق المدنية اذا رأى لزوماً لذلك انما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا تنلى في أثناء المرافعة الا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية

٨٣ - يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين المطور وان حصل شطب او مخرج فيصدق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر ولا يعمل به

٨٤ - يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه واقراءه به مصر عليها فان امتنع عن وضع امضاءه أو لم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها

٨٥ - يجب على كل من دعي للحضور أمام قاضي التحقيق لتأدية شهادة ان يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا يصدر القاضي المذكور بعد سماع اقوال احد أعضاء النيابة العمومية حكماً انتهائياً لا يستأنف بالزامه بدفع غرامة لا تزيد عن جنيه مصري

ويكلف بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه فإن تأخر عن الحضور في المرة الثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعة جنيهات مصرية ويجوز اصدار أمر بضبطه واحضاره .

٨٦ — الشاهد الذي تأخر عن الحضور أولاً وحكم عليه بالغرامة تجوز اقالته منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية اذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدي لقاضي التحقيق أعذاراً مقبولة

٨٧ — اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة على الاسئلة التي يوجهها اليه قاضي التحقيق جاز أن يحكم عليه هذا القاضي بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيهاً مصرياً او بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوماً في مواد الجنح ولا عن شهرين في مواد الجنايات ويجوز استئناف هذه الاحكام أمام المحكمة الابتدائية ويحصل التقرير بالاستئناف في قلم كتاب هذه المحكمة في المواعيد القانونية وعلى حسب الطرق المتأداة

ولا تسري أحكام هذه المادة على الأشخاص الممنين من تأدية الشهادة في الاحوال المينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات

٨٨ — اذا كان الشاهد مريضاً او له مانع عن الحضور يجب على قاضي التحقيق أن يتوجه الى محله ليسمع شهادته ويخبر بذلك النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والتمم ويكون لهم الحق في الحضور بأنفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور او بواسطة وكلاء عنهم ولم أيضاً أن يوجهوا اليه الاسئلة التي يرى لهم لزوم توجيهها اليه كما ذكر في المواد السابقة انما لقاضي التحقيق الاجراء بموجب الحق الذي له بمقتضى المادة ٨٢ من هذا القانون

٨٩ — اذا كان الشاهد مقبلاً خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضي التحقيق في الحالة المينة في المادة السابقة وفي غيرها من الاحوال أن يوكل في سماع الشهادة رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المقيم بدأرتها الشاهد المذكور

٩٠ — فاذا كان الشاهد مقبلاً بدائرة المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضي التحقيق في كل الاحوال أن يتدب أحد مأموري الضبطية القضائية لسماع شهادته متى رأى أن الاحوال تسمح بذلك

٩١ — يجب على قاضي التحقيق في الاحوال التي يوكل فيها غيره في اجراء بعض تحقيقات او سماع شهادة شاهد أن يبين الاجراءات اللازمة اجراؤها والوقائع التي يلزم استشهد الشاهد عليها

٩٢ — كافة القواعد والاصول المقررة قانوناً فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية تنفع في المواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك

الباب الثالث

﴿ في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم ﴾

٩٣ — اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور او اذا كانت المادة المتهم بها من قيل اللين في المادة ١٥ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة بالاكتر من وقت تنفيذ الامر المتقدم ذكره

٩٤ — اذا نين بعد الاستجواب او في حالة هرب المتهم او عدم حضوره أن الشبهات كافية وكانت الجناية او الجنبحة تستوجب العقاب بالحبس او عقاباً آخر أشد منه جاز لقاضي التحقيق أن يصدر في الحال او عقب ذلك أمراً بسجن المتهم ويجب عليه اذ ذاك أن يستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة او ان يبذل أمر الضبط والاحضار بأمر بجهه

٩٥ — يلزم ان يكون الامر بالضبط والاحضار بمضي ومختمو ما من اصدروه ومشغلا على اسم المتهم بالإيضاح الكافي على قدر الامكان ومشغلا ايضا على موضوع التهمة وعلى التتيه على من يكون حاملا له من المضرين او من مأموري الضبط والربط بأن قبض على المتهم ويحضره أمام قاضي التحقيق ويلزم ان يكون مؤرخا

٩٦ — اذا تعذر احضار المتهم فورا أمام قاضي التحقيق بسبب بعد المسافة او ضيق وقت ضبطه يصير ايداعه مؤقتا في محل مأمون من السجن منفردا عن الاشخاص المحكوم عليهم او الاشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك

٩٧ — يجب اطلاع المتهم على اصل الامر الصادر بضبطه واحضاره عند تنفيذ هذا الامر ويجب تسليم صورة منه مالم يكن محبوسا احتياطيا على حسب ما هو مقرر في المادة السابقة وفي هذه الحالة تسلم الصورة الى مأمور السجن بعد أن يوقع على الاصل بالاستلام

٩٨ — لا يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بالسجن في الاحوال التي تقتضي ذلك الا بعد مباح اقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى العضو المذكور أن يبيدي أقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق

- ٩٩ — يلزم أن يكون الامر بالسجن مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها الامر بالضبط والاحضار وينبذ فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس
- ١٠٠ — يجب اطلاع المتهم على اصل الامر الصادر بجمته عند القبض عليه وتسليم الصورة لمأمور السجن بعد توقيعه على الاصل بالاستلام
- ١٠١ — لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار أو أوامر السجن بعد مضي ستة اشهر من تاريخ صدورهما لم يؤثر عليها قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العمومية تأشيرا جديدا مؤرخا
- ١٠٢ — يجوز لقاضي التحقيق في كل الاحوال أن يأمر بعدم مغالبة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد ومع ذلك فلهتم الحق في أن يتحدث مع المحامي عنه على افراد
- ١٠٣ — يجوز لقاضي التحقيق في كل وقت أن يصدر أمرا بالغاء أمر صدر منه لكن اذا كان الامر للقصد الفأوه صادرا بسجن المتهم يجب على القاضي أن يسمع أقوال احد أعضاء النيابة العمومية قبل ذلك
- ١٠٤ — يجوز للمتهم في أي وقت شاء ان يطلب الافراج عنه مؤقتا ويرفع هذا الطلب الى قاضي التحقيق الذي يحكم فيه بناء على ما يبديه احد أعضاء النيابة العمومية بالكتابة وذلك بعد سماع أقوال المتهم وأقوال المصو للذكور ولا يفرج عن المتهم الا بعد أن يعين محلا له في الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقبلا فيها وبعد تمهده بأن يحضر في أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك
- ١٠٥ — تجوز المعارضة في الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق في الحالة المبينة في العبارة الاخيرة من المادة ١٠٣ وفي الحالة المبينة في المادة ١٠٤ أمام المحكمة الابتدائية منقذة بهيئة أودة مشورة ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر في تلك المعارضة
- ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة ويتدئ هذا الميعاد بالنسبة لأعضاء النيابة العمومية من وقت صدور الامر من قاضي التحقيق أما بالنسبة للمتهم فيتدئ من وقت اعلانه اليه
- ١٠٦ — اذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة أو بغير حصول معارضة في الميعاد المقرر في القانون فلا يجوز للمتهم تجديد. مرة ثانية غير أنه يسوغ لقاضي

التحقيق في كل الاحوال أن يأمر بناء على التماس المتهم او من تلقاء نفسه بالافراج عن المتهم المذكور ويكون صدور الامر بذلك بعد سماع اقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وبناء على ما يبدى بالكتابة

١٠٧ — لا يقبل من المدعي بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه

١٠٨ — يجب حتما في مواد الخنج الافراج عن المتهم بالضمان بعد آخر استجوابه ببنائية ايام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة

١٠٩ — وأما في الجنايات فالافراج مؤقتا ليس بواجب حتما لكن لقاضي التحقيق أن يأمر به مع اشتراط الضمان

١١٠ — اذا صدر أمر بالافراج بالضمان فبلغ الضمان يقدره قاضي التحقيق او تقديره المحكمة عند الحكم منها في التظلم من امر ذلك القاضي ويخصص في حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتي بتربيته

اولا — المصاريف التي صرفتها الحكومة

ثانيا — المصاريف التي دفعها مجبلا المدعي بالحقوق المدنية

ثالثا — الغرامة

وخلاف ذلك ينبغي ان يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدر في الامر أو الحكم يخص لدفع ما يأتي على حسب تربيته

اولا — مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة

ثانيا الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القاضي أو المحكمة

١١١ — اذا لم ينته التحقيق في ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وجهه وجب رفع الامر بالسجن للمحكمة الابتدائية بناء على تقرير من قاضي التحقيق أو على طلب المتهم

وتقرر المحكمة حال انعقادها هيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما اذا كان هناك وجه للاستمرار في التحقيق مع اطالة مدة السجن الاحتياطي أو مع الافراج المؤقت عن المتهم بالضمان أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطعا.

١١٢ — اذا خرجت القضية من يد قاضي التحقيق يرفع طلب الافراج الى المحكمة الابتدائية وهي تحكم في ذلك الطلب في أودة المشورة بعد سماع أقوال أحد

أعضاء النيابة العمومية ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر منها
 ١١٣ — اذا صدر أمر بالافراج عن المتهم ثم قوت دلائل الشبهة جاز في كل
 الاحوال اصدار أمر آخر بجلب المتهم المذكور ثانيا
 ويصدر الامر بالجلس في هذه الحالة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية
 من قاضي التحقيق أو من قاضي او رئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى
 ١١٤ — اذا دعي المتهم بالطرق القانونية للحضور بعد الافراج عنه مؤقتا ولم
 يحضر أمام قاضي التحقيق او المحكمة على حسب الاحوال جاز اصدار أمر بهجته
 والحكم عليه أيضا بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية
 ١١٥ — اذا أفرج عن متهم بجناية افرجا مؤقتا يجب في كل الاحوال القبض
 عليه وحبسه بناء على الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق باحالة على المحكمة
 الابتدائية الجنائية

الباب الرابع

﴿ في قفل التحقيق وفي الاوامر التي تصدر بعدم وجود وجه ﴾
 ﴿ لاقامة الدعوى وفي الاحالة ﴾

١١٦ — اذا رأى قاضي التحقيق ان الواقعة ليست جنابة ولا جنحة ولا مخالفة
 فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لاوجه لاقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم ان كان محبوساً
 وفي ظرف اربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقلم النيابة العمومية ويعلن
 للمدعي بالحقوق المدنية للمعارضة فيه ان اراد بالكيفية وفي المواعيد المقررة لذلك بما دقي
 ١٢٢ و ١٢٤ من هذا القانون

١١٧ — اذا رأى القاضي المذكور ان الواقعة ليست الا مجرد مخالفة يحيل المتهم
 على محكمة المخالفات ويأمر بالافراج عنه ان كان محبوساً

١١٨ — اما اذا رأى ان الواقعة تمت جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجنيح واذا
 كانت الجنحة في هذه الحالة تستوجب العقاب بالجلس وكان المتهم مسجوناً فيصير اقله
 في السجن مؤقتاً اما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بتغير ضمان
 بشرط ان يحضر امام المحكمة عند طلبه او تكليفه بالحضور او التنبيه عليه بذلك

١١٩ — اذا رأى قاضي التحقيق ان الواقعة من قبيل الجنايات يحيل المتهم على
 محكمة الجنائيات

- ١٢٠ - الاوامر التي تصدر من قاضي التحقيق بالاحالة على احدى المحاكم يجب في جميع الاحوال ان تذكر فيها مواد القانون المبنية عليها التهمة
- ١٢١ - على قاضي التحقيق ان يرسل الى النيابة العمومية الامر الصادر بالاحالة وأوراق الدعوى والاوراق الدالة على الثبوت في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الامر المذكور وعلى الكاتب أن يخبر به المتهم وان وجد مدع بحقوق مدنية فيمان اليه أيضا
- ١٢٢ - ويجوز لاعضاء النيابة العمومية دون غيرهم المعارضة في الامر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب في قام كتاب المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم ارسال الامر بالاحالة
- ١٢٣ - اذا لم تحصل المعارضة من النيابة العمومية وجب عليها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تدون في الامر الصادر بالاحالة
- ١٢٤ - فان حصلت المعارضة من النيابة العمومية في الامر الصادر بالاحالة وجب عليها أن تقدمها الى المحكمة الابتدائية في ظرف ثلاثة الايام التالية لليوم المقرر في المادة ١٢٢ وعلى المحكمة أن تحكم في المعارضة على الفور حكما قطعيا لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في أودة مشورتها بدون حضور أحد من الخصوم بناء على ما يبيده أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى ما يقدمه المدعي بالحقوق المدنية والتهم من التقارير ان قدما شيئا من ذلك
- ١٢٥ - لايسوغ للقاضي الذي حكم بأودة المشورة في المعارضة في أمر بالاحالة ان يكون من ضمن الدائرة التي يحكم في الموضوع
- ١٢٦ - تقديم المعارضة يجمل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز للمحكمة الابتدائية منقذة بهيئة أودة مشورة أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك والاحتيل التهم فورا على المحكمة التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى
- ١٢٧ - الامر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى او من المحكمة بناء على المعارضة المرفوعة أمامها لا يمنع من الشروع ثانية فيما بعد في اتمام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق والمخاض التي لم يمكن عرضها لقاضي التحقيق او للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة او زيادة الايضاح المؤدى لاثبات الحقيقة

الكتاب الثالث

في محاكم المواد الجنائية

الباب الاول

﴿ في محكمة المخالفات ﴾

١٢٨ — يحكم قاضي الامور الجزئية في الافعال المتبيرة قانونا مخالفات فان لم يوجد قامور من مأموري الضبطية القضائية يعين لذلك بأمر عال بناء على طلب ناظر الحفائية وكذلك ان لم يوجد احد من اعضاء النيابة العمومية فيقوم ياداء وظيفته بمحكمة المخالفات مأمور من مأموري الضبطية القضائية يتدبه النائب العمومي

١٢٩ — تحال القضايا على القاضي بأمر يصدر من قاضي التحقيق او من أودة المشورة او بناء على تكليف المدعي عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية او من قبل المدعي بالحقوق المدنية

١٣٠ — يكلف المدعي عليه بالحضور أمام المحكمة بمعاذ يوم كامل بالاقبل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضي بالعقوبة

١٣١ — يجوز لقاضي المخالفات في كل الاحوال بناء على طلب أحد الخصوم او احد أعضاء النيابة العمومية أن يأمر قبل انعقاد الجلسة باجراء جميع الاثبات والتحقيقات المختصرة التي تستلزم السرعة

١٣٢ — اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور ولم يرسل وكيله عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم في غيبه

١٣٣ — تقبل المعارضة في الحكم الصادر غاييا في ظرف ثلاثة الايام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق ويجوز اعلان ذلك الحكم يخلص على النموذج الذي يقرره ناظر الحفائية وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ويجب اعلان تلك المعارضة للمدعي بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة

وتعتبر المعارضة كأنه لم تكن اذا لم يحضر المعارض

ولا تقبل المعارضة من المدعي بالحقوق المدنية

١٣٤ — يتلو الكاتب أوراق التحقيق ما عدا محاضر شهادة الشهود التي لا يصح ذكرها في المرافعة الا بعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء النيابة العمومية طلباته وبعد ذلك يسأل القاضي المتهم عما اذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا فان أجاب بالإيجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة وأما اذا أجاب بالنسب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعي بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من ذلك العضو أولاً ثم من المدعي بالحقوق المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو السابق ذكره والمدعي بالحقوق المدنية أن يستجوباً الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم

١٣٥ — وبعد سماع شهادة شهود الاثبات يبدي المتهم أوجه المدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم بمعرفة المتهم أولاً ثم بمعرفة من يكون حاضراً من أعضاء النيابة العمومية وبعده بمعرفة المدعي بالحقوق المدنية ويجوز للمتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الاسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضراً من أعضاء النيابة العمومية أو المدعي بالحقوق المدنية

وبعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الشهود الاول وأن يطالب بحضور الشهود الاول المذكورين لايضاح أو تحقيق الوقائع التي أدى شهود النفي شهادتهم عنها ١٣٦ — يجوز للقاضي في أي حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه للشهود أي سؤال يرى له لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة أو يأذن الخصوم بذلك

ويجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول ويجوز له أيضاً أن يتمتع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى له أنها واضحة وضوحاً كافياً

ويجب عليه أن يمنع عن الشاهد كل كلام بالتصریح أو التلميح وكل إشارة عما يترتب عليه اضطراب أفكاره أو تخوفه وعليه أيضاً أن يمنع توجيه أي سؤال مخالف للأداب أو مغل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى

١٣٧ — لا يجوز استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك فان طلبه يستجوبه أولا المدافع عنه ثم من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية ثم المدعي بالحقوق المدنية واذا ظهر في أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالتفات اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات

١٣٨ — بعد سماع شهادة شهود الاثبات وشهود التفي يجوز ان يكون حاضرا بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية وللمتهم أن يتكلم الا أنه يلزم في كل الاحوال أن يكون المتهم آخر من يتكلم ويلزم أن يبين في محضر الجلسة أن الاجراءات السالف ذكرها صار استيفؤها

١٣٩ — تعتمد في مواد المخالفات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية المحاضر التي يجررها المأمورون المختصون بذلك الى أن ثبت ما ينفيها

١٤٠ — تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية او أحد أعضاء النيابة العمومية او المتهم

١٤١ — اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصرياً في أول مرة ثم يكلف بالحضور ثانياً فان تأخر أيضا جاز القبض عليه واحضاره قهرا والحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أيام

١٤٢ — اذا حضر في ثاني مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم عليه من الشهود بدفع غرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة وأبدى أعذارا صحيحة جاز اعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية

١٤٣ — ومع ذلك اذا رأى القاضي ان حضور الشاهد لم يكن ضروريا لظهور الحقيقة جاز له في كل الاحوال ان يصرف النظر عن حضوره ويستمر في التحقيق من وقت تخلفه في أول مرة وفي هذه الحالة يجوز الطعن في الحكم الصادر على الشاهد ويكون ذلك بالطرق المعتادة للمعارة للمعارضة

ويقبل الاستئناف في كل الاحوال في الاحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الآتية

١٤٤ — اذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن الاجابة أتم المحكمة بحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا

١٤٥ - يجب على الشهود الذين تجاوز سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا بينما على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره والا كان العمل لاغيا

١٤٦ - يدون الكاتب أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل إقامة كل منهم وخلاصة أقواله

فإذا كانت الواقعة مما يجوز أن يحكم من أجلها بقوة غير الغرامة والتعويضات والرد والمصاريف يدون الكاتب شهادة الشهود بنامها ويصدق القاضي على عبارتها ويحفظ مع أوراق الدعوى

١٤٧ - إذا روي أن الواقعة غير ثابتة أولا تعد مخالفة وليست فيها شبهة جنحة ولا جنابة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له مع ذلك أن يحكم في التعويضات التي قد يطلبها الخصوم بعضهم من بعض

١٤٨ - إذا رأى القاضي وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنابة أو جنحة يحكم بعدم اختصاصه ويرسل الأوراق للنيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون

١٤٩ - كل حكم صادر بقوة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوحجة للحكم بالقوة وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان باطلا

١٥٠ - لا يحكم القاضي في التعويضات الا اذا كانت لا تزيد عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائيا

١٥١ - يجب اصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة او في الجلسة التالية لها بالاكثر

١٥٢ - يجب على كاتب الجلسة أن يجري امضاء نسخة الحكم الاصلية في اليوم التالي ليوم النطق به

١٥٣ - كل حكم صادر في مخالفة يجوز استئنافه من المحكوم عليه اذا كان مشتملا على عقوبات أخرى غير الغرامة او التعويضات او الرد او المصاريف ويجوز استئنافه أيضا من النيابة العمومية اذا طلبت الحكم بتلك العقوبات الأخرى ولم يحكم القاضي بها

وفيا عدا الاحوال السابقة لا يجوز استئناف الحكم من المحكوم عليه او من النيابة العمومية الا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها

١٥٤ - يطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة

الايام التالية لصدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة الخصوم وأما اذا كان صادرا في النيابة ففي ظرف ثلاثة ايام التالية لانقضاء ميعاد المعارضة ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية ما لم ينص على خلاف ذلك وتكلف النيابة العمومية الخصوم بالحضور الى تلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة ويكون الاجراء أمام المحكمة المذكورة بمراعاة الاصول والقواعد المقررة في الفصل الثاني من الباب الثاني. من هذا الكتاب

١٥٥ - الاحكام الصادرة بالبراءة وبالمصاريف تكون واجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول استئنافها

وكذلك الحال اذا كانت صادرة بالحبس الا اذا قدم التهم كفالة بأنه اذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وانه اذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذي يصدر وكل حكم صادر بمقبوضة الحبس يعين فيه المبلغ الذي يجب تقديم الكفالة به

الباب الثاني

﴿ محاكم الجنج ﴾

﴿ الفصل الاول - في محكمة أول درجة الجنج ﴾

١٥٦ - يحكم قاضي الامور الجزئية في الافعال التي تعتبر جنحا بنص قانوني

١٥٧ - مجال الدعوى على المحكمة بناء على امر يصدر من قاضي التحقيق او اودة المشورة أو بناء على تكليف المدعي عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية او من قبل المدعي بالحقوق المدنية

١٥٨ - تكليف المدعي عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة وذلك فيما عدا حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فانه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضي بالمقبوضة

١٥٩ - اذا رفعت الدعوى على التهم للمحكمة في حالة مشاهدته متلبسا بالجناية وطلب اعطائه ميعادا لتحضير المدافعة عن نفسه يأذن له القاضي بميعاد ثلاثة أيام بالاقل فاذا لم يطلب التهم ميعادا ورأى القاضي أن الدعوى غير صالحة للحكم بالحكم يأمر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التحري والتحقيق ويبقى في هذه الحالة التهم

بالسجن أو يأمر بالافراج عنه مؤقتا اذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة أو بغيرها
١٦٥ - والاحكام المقررة في الباب الاول من هذا الكتاب المتعلقة بالاجراءات

في الجلسة تتبع في مواد الجنج ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد
١٦١ - يجب على المتهم بفعل حجة تستوجب العقوبة بالحبس أن يحضر بنفسه
وأما في الاحوال الاخر فيجوز له ان يرسل وكلاء عنه وهذا مع عدم الاخلال بما
للقاضي من الحق في ان يأمر بحضوره بنفسه

١٦٢ - اذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل وكلاء عنه على حسب المقرر في
المادة السابقة يجوز للحكم في غيبته بعد الاطلاع على الاوراق

١٦٣ - تقبل المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ وتستلزم ضمنا
التكليف بالحضور في أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها

١٦٤ - يجوز للقاضي بناء على ما له من السلطة المطلقة ان يأمر بتلاوة أي
ورقة يرى له لزوم تلاوتها

١٦٥ - اذا لم يحضر الشهود في الجلسة يجوز لكل من القاضي وأعضاء النيابة
العمومية والخصوم أن يتلو المحاضر التي صار تحريرها في أثناء التحقيق بشهادتهم
وكذلك يجوز لمن ذكر تلاوة تقارير أهل الخبرة أو غيرهم من الشهود الذين تخلفوا
عن الحضور

١٦٦ - يطلب حضور الشهود على يد محضر أو أحد رجال الضبط الا في حالة
مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فانه يجوز فيها طلب حضورهم شفاه بواسطة أحد مأموري
الضبطية القضائية أو مأموري الضبط أي كان

وبعد المجاوبة منهم بأنهم حاضرون عند ندائهم بأسمائهم يقادون لأودة تخصص لهم
ولا يخرجون منها الا بالتوالي لتأدية الشهادة أمام المحكمة ومن تجمع شهادته منهم يبق
في قاعة الجلسة لحين قفل باب المرافعة ما لم يرخص لهم القاضي بعبارة صريحة بالخروج
ويجوز أن يطلب صرفهم في أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر أمر بذلك وتسوغ
مواجهتهم مع بعضهم

١٦٧ - من تخلف من الشهود عن الحضور أمام المحكمة في أول مرة بعد تكليفه
به على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو بالكيفية المذكورة في المادة ١٦٦ في حالة مشاهدة
الجاني متلبسا بالجناية يحكم عليه بناء على طلب النيابة العمومية بترامة لاتزيد عن عشرين
جنبها مصريا واذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه واحضاره

قهرها فضلا عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما او برامة لا تزيد عن ثلاثين جنينا مصريا

١٦٨ - من حكم عليه من الشهود بالرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وأبدى أعذارا صحيحة يجوز اغفائه من الرامة بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية

١٦٩ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا او برامة لا تزيد عن ثلاثين جنينا مصريا الا أنه لا يحكم بعقوبة ما على الأشخاص الملتزمين بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بكتان الاسرار التي اتقنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص المعفين من أداء الشهادة في الاحوال المينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

١٧٠ - يدون كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة كل منهم ومحلهم وشهادتهم ويصدق القاضي على هذه الشهادة وتحفظ في أوراق القضية

١٧١ - يصدر الحكم فورا اذا كان المتهم مسجوناً فاذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخير بعد ذلك

١٧٢ - اذا كانت الواقعة غير ثابتة او لا يعاقب القانون عليها او سقط الحق في اقامة الدعوى بها بمضي المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضا بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض

١٧٣ - أما اذا كانت الواقعة ثابتة وتمدد جنحة فيحكم القاضي بالعقوبة ويحكم في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية

ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر أن الواقعة للوصوفة بكونها جنحة لم تكن المخالفة

١٧٤ - وأما اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية فيحكم القاضي بعدم اختصاصها بها ويحيل الخصوم على النيابة العمومية لاجراء ما يلزم

الفصل الثاني - الاستئناف في مواد الجنج

١٧٥ - الاحكام الصادرة في مواد الجنج يقبل استئنافها من المحكوم عليه ومن

النائب العمومي او أحد وكلائه

١٧٦ - يقبل الاستئناف من اللذين عن حقوق مدنية او المدعي بمقوق مدنية

فما يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذي يطالب به المدعي بالحقوق المدنية عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا

١٧٧ - الاستئناف من المحكوم عليه او الاشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية او المدعي بالحقوق المدنية او احد وكلاء النائب العمومي يجب أن يرفع في ظرف عشرة أيام بالأكثر والا سقط الحق فيه

ويبتدئ هذا الميعاد من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيايا فلا يبتدئ فيما يتعلق بالتمهم الا من اليوم الذي لا تكون فيه الممارسة مقبولة وطلب الاستئناف من النائب العمومي ينبغي أن يكون في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم المراد استئنافه

١٧٨ - الاستئناف من المحكوم عليه او المدعي بالحقوق المدنية او احد وكلاء النائب العمومي يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف وأما الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي يكون الحكم فيه من خصائصها

١٧٩ - يرفع الاستئناف الى محكمة الاستئناف العليا اذا كان الحكم صادرا بالحبس لمدة تزيد عن سنة

أما اذا كانت العقوبة أقل من ذلك وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون يزيد عن الحبس سنة جاز رفع استئناف النيابة العمومية أمام محكمة الاستئناف العليا او امام المحكمة الابتدائية التابعة لها المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم وفي هذه الحالة الأخيرة لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بالحبس لمدة تزيد عن سنة وفي غير ذلك من الأحوال يرفع الاستئناف الى المحكمة الابتدائية

١٨٠ - الاحكام الصادرة بالفرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول استئنافها وكذلك الاحكام الصادرة بالحبس في إفسرقة او على متهم متشرد او من ذوي السوابق

وفي الأحوال الأخرى التي يكون الحكم فيها بالحبس تراعي أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥٥ اذا كان التهم غير محبوس

اما اذا كان التهم محبوسا حبسا احتياطيا فيجوز للقاضي أن يأمر بتنفيذ الحكم تنفيذة مؤقتا او يأمر بالإفراج عن التهم بالضمانة حسبما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٥٥

١٨١ - اذا حكم ببراءة التهم المحبوس حبسا احتياطيا يجب في الحال الإفراج

عنه ولو استؤقت الحكم الصادر ببراءته

١٨٢ - على كاتب المحكمة ان يلم أوراق الدعوى للنيابة العمومية بها وهي ترسلها لنيابة المحكمة المختصة بنظر الاستئناف

١٨٣ - يرفع الاستئناف في أثناء الثلاثين يوما الى دائرة المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف المختصة بنظر الاستئناف في مواد الجرح

فاذا كان التهم محبوسا وجب على النيابة اجراء نقله في الوقت المناسب الى السجن العمومي بالجبهة الموجودة فيها المحكمة المختصة بنظر الاستئناف

١٨٤ - يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بناء على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة

١٨٥ - يقدم أحد أعضاء الدائرة المذوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية

وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل ابداء رأي في الدعوى من واضع التقرير أو بة الأعضاء أقوال المسأف والاوجه المسند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصوم ويكون التهم آخر من يتكلم

١٨٦ - يسوغ في كل الاحوال للمحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق او سماع شهود وتبقي في محكمة ثاني درجة المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ ولا يجوز تكليف أي شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف بذلك

١٨٧ - الاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الكلية في ثاني درجة او من محكمة الاستئناف تجوز المعارضة فيها على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣

١٨٨ - تبقي في محكمة الاستئناف الاحكام المقررة في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ من هذا القانون

١٨٩ - اذا رؤى للمحكمة الابتدائية او لمحكمة الاستئناف أن الواقعة جنائية تصدر أمرا بيمين للتهم ان لم يكن سميوتا ونحمله الى النيابة العمومية وهي ترفع الدعوى الى محكمة الجنايات اذا كانت القضية سبق تحقيقها بمقرتها او بمعرفة قاضي التحقيق والا فتتشرع في الاجراءات المذونة في الباب الثالث من الكتاب الاول من هذا القانون ولا تسري أحكام هذه المادة في حالة ما اذا كان الاستئناف مرفوعا من المحكوم عليه وحده

الباب الثالث

﴿ في محاكم الجنايات ﴾

﴿ الفصل الاول - في المحاكم الابتدائية للجنايات ﴾

١٩٠ - المحكمة الابتدائية تحكم في أول درجة بهيئة محكمة جنايات في الأفعال

التي تعد جناية بمقتضى نص في القانون

١٩١ - مجال الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة بمقتضى أمر يصدر

بالاحالة من قاضي التحقيق او من أودة المشورة او بناء على تكليف النيابة العمومية للمتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة

١٩٢ - تركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضي

التحقيق الذى نظر الدعوى من قبل

﴿ الفرع الاول - في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة ﴾

١٩٣ - على رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية ان يعلن للمتهم ما يأتي أولا - ورقة الاتهام التي يحررها ويضع عليها امضاء رئيس النيابة المذكور او أحد وكلائها وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبينة عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الاحوال التي يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي يطلب الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الاقل واذا كان التحقيق حصل بمعرفة قاضية فيعلن مع تلك الورقة الامر الصادر بالاحالة

ثانيا - محاضر وتقارير أهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط او سهو في نسخ الاوراق المذكورة

ثالثا - ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام كاملة

رابعا - أسماء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقبل

١٩٤ - يجب أيضا على كل من التهم والمدعي بالحقوق المدنية أن يعلن للآخر قائمة أسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقبل ويخبر بها رئيس النيابة العمومية او وكيلها بتقرير محرر بقلم كتاب المحكمة

١٩٥ — يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقبل خلاف مواعيد مسافة الطريق

١٩٦ — يجوز اطلاع المدافعين عن الخصوم على أوراق القضية كلما طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كتاب المحكمة بدون نقلها منه الا اذا اقتضت أعمال المحكمة نقلها

فان لم يعين المتهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور بمعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه

وللحامي المعين من قبل المحكمة اذا لم يكن قرر المتهم ثابتا أن يطلب منها أن تقدر له اتما متى أجسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الاتما في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه من الوجوه

﴿ الفرع الثاني - في الاجراءات التي تحصل بالجلسة ﴾

﴿ وفي فحص الاوراق وفي الحكم ﴾

١٩٧ — يستحضر للمتهم الى الجلسة بنير قيود ولا أغلال انما تجري عليه للملاحظة والمراقبة اللازمة ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها الا اذا حصل منه تشويش جسم يستدعي ذلك

١٩٨ — يجب أن يكون للمتهم من يساعده في المدافعة عنه والا كان العمل باطلا

١٩٩ — يقرر للمتهم اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده

٢٠٠ — على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام

٢٠١ — بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع في الاجراءات اللازمة كالميلين في الفصل الاول من الباب الثاني من هذا الكتاب ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد

٢٠٢ — يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعي بالحقوق المدنية بحسب ما يخص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه او لم يطقن بأسمائهم اتباعا للمادة ١٩٣

٢٠٣ — اذا لم يحضر أمام محكمة الجنايات في أول درجة من كلف بالحضور لأداء

الشهادة او حضر وامتنع عن أدائها تنع في حقه الاصول المقررة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩

وفي حالة تخلف الشاهد عن الحضور لأول مرة تكون العقوبة غرامة لا تتجاوز

أربعين جنيا مصريا أما اذا تخلف عن الحضور مرة ثانية فتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز

أربعين جنيا مصريا او الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا
وأما عقوبة الشاهد الذي يحضر ويمتنع عن أداء الشهادة فتكون غرامة لا تتجاوز
أربعين جنيا مصريا او الحبس لمدة لا تتجاوز شهرين
٢٠٤ — تشرع المحكمة في اللدولة فورا بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم
في الجلسة عنها

٢٠٥ — يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأي مفتي
الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه فاذا لم يبد رأيه في
ميعاد السبعة أيام التالية لارسال الاوراق اليه تحكم المحكمة في الدعوى

٢٠٦ — اذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة او لا تمتد جناية ولا جنة أو أنها
بمجرد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الافراج عنه فورا ان لم يكن مجبوسا لسبب آخر
وتحكم المحكمة في التضيقات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض ويكون حكمها في
ذلك في نفس الحكم الذي تصدره بما ذكر آنفا

٢٠٧ — اذا رؤى للمحكمة أن هناك جناية او جنة تحكم بالعقوبة المقررة قانونا
وتفصل أيضا في نفس هذا الحكم في التعويضات التي قد يطلبها المدعى بالحقوق المدنية

الفصل الثاني - في الاستئناف في مواد الجنايات

٢٠٨ — استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في أول درجة يرفع الى
دائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف

٢٠٩ — لا يقبل الاستئناف الا من الاشخاص الآتي ذكرهم
أولا — المحكوم عليه

ثانيا — الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعي بالحقوق المدنية فيما يتعلق
بمحقوقهما فقط وذلك اذا كان المبلغ الذي يطلب به المدعي بالحقوق المدنية يتجاوز القيمة
التي يكون حكم القاضي الجزئي فيها نهائيا

ثالثا — رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية او النائب العمومي

٢١٠ — يطلب الاستئناف بالكيفية وفي المواعيد المقررة في مادتي ١٧٧ و ١٧٨

من هذا القانون .

٢١١ — اذا كان الحكم صادرا بالحبس تراعي أحكام المادة ١٨٠ المختصة بالتنفيذ
أما اذا كان الحكم صادرا بعقوبة أشد فيترتب على الاستئناف إيقاف تنفيذه

- ويجوز للمحكمة أن تأمر بحبس المتهم حتى يحكم في الاستئناف اذا كان غير محبوس
- ٢١٢ - اذا كان الحكم صادرا ببراءة التهم فيصير الافراج عنه فورا ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط أن يحضر أمام محكمة الاستئناف اذا اقتضى الحال ذلك
- ٢١٣ - تقدم الدعوى الى محكمة الاستئناف وتبج في الجلسة القواعد المقررة في المواد ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ وكذا تبج في هذه المحكمة حال انعقادها بميزة محكمة جنايات الاحكام المقررة في المواد ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧
- ٢١٤ - اذا رأت محكمة الاستئناف لزوما لسماع شهادة شهود فينتع ما هو مقرر في المادة ٢٠٣ اذا اقتضى الحال ذلك

الفصل الثالث

- ﴿ في الاحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة في غيبة المتهم ﴾
- ٢١٥ - اذا لم يتيسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات في أول درجة تحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة
- ٢١٦ - يجب قبل يوم الجلسة بثمانية أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتها في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية
- ويقوم التعليق والنشر مقام الاعلان
- ٢١٧ - لا يجوز لاحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع او ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك اذا كان المتهم غائبا عن القطر المصري او ادعى عدم امكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدي عذره ويثبت أنه عذر مقبول
- فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تأمر بإيقاف الدعوى وتعين ميعادا لحضور المتهم فيه امامها
- ٢١٨ - تنلي في الجلسة ورقة الاتهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر المقرر في المادة ٢١٦ في الميعاد المبين قانونا
- ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالقوية ويبدي للدعي بالحقوق للدنية أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالمحكمة ويصير اطلاعها على أوزان التحقيق ثم تحكم

في التهمة وفي التضمينات ان كان لها وجه

٢١٩ - اذا حكم على المتهم في غيبته وتحصل المدعى بالحقوق المدنية على الزامه بالتضمينات فيجب على المدعى المذكور أن يقدم كفيلا ليتمكن تنفيذ ما يختص به من الحكم.
٢٢٠ - لا يكون للكفالة تأثير الا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم.

في غيبة المتهم

٢٢١ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته او قبض عليه في أثناء مدة الخمس سنين المقررة في المادة السابقة يعاد الحكم فيما يختص بالتضمينات
فاذا كان الحكم السابق قد نفذ يجوز للمحكمة أن تأمر برد المبالغ المتحصلة كلها او بعضها اذا اقتضى الحال ذلك

٢٢٢ - اذا توفي من حكم عليه في غيبته في أثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمينات فيحصل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه الورثة
واذا سبق دفع تلك التضمينات يجوز للورثة ان يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم.
رده اليهم كالقرار في المادة السابقة

٢٢٣ - وأما اذا توفي من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة او حضر من تلقاء نفسه او قبض عليه وصدر الحكم عليه عند اعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الاول فيما يختص بالتضمينات ويعتبر تقديرها قطعيا اذا سبق حصوله

فاذا صدر الحكم عند اعادة النظر فيه ببراءة المتهم لا يجوز أيضا طلب رد التضمينات اذا سبق دفعها واما اذا لم تدفع كلها او بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شيء من ذلك

٢٢٤ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته او قبض عليه قبل سقوط العقوبة يمضي المدة الطويلة يبطل حتما الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراءات أمام المحكمة كأن الدعوى لم يحكم فيها

٢٢٥ - اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يترتب على غيابه في أي حال من الاحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين

٢٢٦ - لا يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة في غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات

٢٢٧ - اذا حكم على المتهم من محكمة الجنايات في أول درجة بحضوره وطلبت النيابة العمومية استئناف ذلك الحكم امام محكمة الاستئناف وفرّ المتهم قبل الحضور في

جلسة هذه المحكمة فتتبع في حقه جميع الاحكام المقررة في هذا الفصل وتنتج أيضا تلك الاحكام في حق المتهم الذي أفرج عنه بمقتضى المادة ٢١٢ ولم يحضر عند الافتضاء أمام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي أمامها الا انه يستثنى من الاحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي ٢١٥ و ٢١٦

٢٢٨ — كل حكم ابتدائي او استئنافي صادر بقوة على متهم فائز يعلق على باب قاعة الجلسات الجنائية في المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف ونشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية

الباب الرابع

❖ في طرق الطعن غير الاعتيادية ❖

٢٢٩ — يجوز لكل من اعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمسؤل عن الحقوق المدنية والمدعي بها فيما يختص بحقوقهما فقط ان يطعن أمام محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة قض و ابرام في الاحكام الصادرة استثنافيا في مواد الجنايات او الخلع ولا يجوز هذا الطعن الا في الاحوال الثلاثة الآتية

أولا — اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم

ثانيا — اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم

ثالثا — اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطان الاجراءات او الحكم

٢٣٠ — ويجوز ذلك أيضا في حالة صدور الحكم في غيبة المتهم لكل من النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية كل فيما يختص به

٢٣١ — يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الاسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا والا سقط الحق فيه ولا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الاسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سبق ذكره

وعلى قلم الكتاب ان يعطي لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره

ويكلف المتهم او المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

واذا لم تين أسباب الطعن في اليعاد المقرر او اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مرافعة ولا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذ الا اذا كان صادرا بالاعدام

٢٣٢ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصوم او وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الاولى للمينة في المادة ٢٢٩ واما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى اذا كان قد سبق الحكم فيها نهائيا من احدى المحاكم الابتدائية والا فحيلها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها حكما جديدا بهيئة غير الهيئة الاولى واذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والابرام في القضية عنها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في أصل الدعوى حكما اثنائيا

٢٣٣ - اذا صدر حكان على شخصين او اكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز لكل من اعضاء النيابة العمومية وأولى الشأن في الحكمين المذكورين ان يطلب في اي وقت كان الغاءها من محكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة تقضى وابرام اذا كان بينهما تناقض بحيث يستتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر وتقدير هذا الطلب يوقف التنفيذ واذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها في حكمها واذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته او وكيل تعينه محكمة النقض والابرام بناء على طلب يقدم لها

٢٣٤ - يجوز أيضا طلب الغاء الحكم اذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد للدعي قتله حيا او اذا حكم على واحد او اكثر من شهود الاتبات بسبب تزوير في شهادة بشرط ان يرى في هذه الحالة الاخيرة لمحكمة الاستئناف المنعقدة بهيئة محكمة تقضى وابرام ان شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة

الباب الخامس

﴿ في الاحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية ﴾

٢٣٥ - يجب ان تكون الجلسة علنية والا كان العمل لاغيا ويجوز للمحكمة منع ذلك محافظة على الحياء ومراعاة للآداب ان تأمر بسماع المرافعة كلها او بعضها في جلسة سرية

٢٣٦ — أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابداءها قبل سماع شهادة اول شاهد او قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الامر الصادر بالاحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى الا ان اللهم ان يثبت ان الواقعة التي أثبتت عليها الاحالة لا يترتب عليها عقوبة

٢٣٧ — اذا وقعت جنحة او مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية

اما اذا وقعت جناية فيصدر الامر بالاحالة القضية على النيابة العمومية وعلى كل حال يجرى قاضي المحكمة او رئيسها محضرا بوقع كاتب المحكمة عليه وبأمر القاضي او الرئيس بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك

٢٣٨ — الأشخاص المسؤولون عن حقوق مدنية يكلفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها المتهم ويحكم عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة وبالضمانات أيضا لكن لا يحكم عليهم بالفرامة أصلا

٢٣٩ — اذا رفع أحد طلبه الى محكمة مدنية او تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بمقوق مدنية

٢٤٠ — المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها في الحال بعد سماع أقوال رئيس النيابة العمومية أو أجد وكلاهما

٢٤١ — اذا رفعت دعوى لقاضيين أو أكثر من قضاء الامور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضي المختص بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة وان رفعت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاء الامور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة او الى قاضي تحقيق أو أكثر او الى محكمتين ابتدائيتين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف

الباب السادس

المجرمون الاحداث

٢٤٢ — اذا أقيمت الدعوى العمومية من أجل جناية على متهم زاد عمره على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة يحاكم أمام محكمة الجناح اذا لم يكن معه في المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في نفس الجناية

٢٤٣ - لا يقبل من المجرم الحديث السن استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسائي

٢٤٤ - ينفذ التأديب الجسائي في السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية ويلزم حضور مأمور السجن وطيبه وقت اجراءه

٢٤٥ - الصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية او محل آخر يكون ايداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة العمومية محرر على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحفانية ويجوز ابقاؤه مؤقتا في السجن الى حين نقله منه

٢٤٦ - لا يجوز التنفيذ بالاكرام البدني لتحصيل ما يجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة

الباب السابع

﴿ في المتهمين المتوهمين ﴾

٢٤٧ - اذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب ماعة في عقله فلا يحاكم حتى يعود اليه من الرشد ما يكفي لدفاعه عن نفسه
واذا التضح يحجزه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف محاكمته على الوجه للتقدم

٢٤٨ - اذا ظهر في احدى الحالتين النصوص عنهما في المادة السابقة او في حالة تبرة المتهم بسبب ماعة في عقله طبقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات أن حالة المتهم العقلية تدعو الى وضعه في أحد مستشفيات المجاذيب تخابر النيابة العمومية جهة الادارة وهي تتخذ ما يلزم لذلك من الاجراءات
وتتبع هذه القواعد أيضا في حال ما اذا رأت النيابة أن لا وجه لاقامة الدعوى على منهم بسبب ماعة في عقله

٢٤٩ - يجوز للنيابة العمومية في كل الاحوال السابق ذكرها متى كان المتهم مسجوناً احتياطاً أن تودعه في أحد محلات المجاذيب او في مستشفى للحكومة بعد الحصول على اذن بذلك من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى او من القاضي الجزئي حتى يصدر قرار من جهة الادارة

الباب الثامن

﴿ في المصارف ﴾

- ٢٥٠ - كل منهم حكم عليه في جريمة يجوز الحكم عليه بالمصارف كلها او بعضها
- ٢٥١ - المحكوم عليه غيايبا اذا برئ بناء على معارضته في الحكم التبايني يجوز الحكم عليه بكل او بعض مصارف الاجراءات والحكم التبايني
- ٢٥٢ - اذا حكمت محكمة ثاني درجة بتأييد حكم ابتدائي جاز لما أن نجمل كل او بعض مصارف الاستئناف على المحكوم عليه الا اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة وحدها
- ٢٥٣ - اذا حكم على حلة متهمين بحكم واحد في جريمة واحدة بصفتهم فاعلين او شركاء فيها جاز الحكم عليهم بالمصارف متضامين او توزيعا بينهم
- ٢٥٤ - اذا لم يحكم على منهم الا بجزء من المصارف وجب تقدير قيمة المحكوم به عليه في الحكم
- ٢٥٥ - يكون المدعي بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لأئحة الرسوم القضائية
- ٢٥٦ - اذا حكم على المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعي بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها
- ومع ذلك اذا لم يحكم للمدعي بالحق المدني بتعويضات فتكون عليه المصاريف التي استلزمها دخوله في الدعوى أما اذا قضى له ببعض طلباته جاز تقسيم هذه المصاريف على نسبة تبين في الحكم
- ٢٥٧ - اذا برئ المتهم وألزم بتعويضات للمدعي بالحق المدني يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه للمدعي بالحق المدني المذكور حسب القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية

الكتاب الرابع

﴿ في تنفيذ الاحكام الصادرة بقوة ﴾

- ٢٥٨ - متى صار الحكم بالاعدام نهائيا ترسل أوراق الدعوى في الحال بمعرفة ناظر الحفاية لمرضاها على الحضرة الفخيمة الحديوية وينفذ الحكم اذا لم يصدر الامر

بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوما

٢٥٩ - يصبر إبقاء المحكوم عليه نهائيا بالإعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العمومية على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحفائية الى أن ينفذ عليه الحكم او يصدر الامر بإبدال العقوبة المحكوم عليه بها

٢٦٠ - تنفذ عقوبة الاعدام بمعرفة نظارة الداخلية بناء على طلب بالكتابة من النائب العمومي مينا فيه استيفاء الاجراءات المتصوص عنها في المادة ٢٥٨

٢٦١ - لايجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المحكوم عليه بها في يوم من الاعياد الخاصة بديانت او الاعياد الاهلية

٢٦٢ - تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالإعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها

ويجب على أي حال أن يكون الدفن بغير احتفال ما

٢٦٣ - اذا أخبرت المحكوم عليها بالإعدام بأنها حبلى يوقف تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولها لاينفذ عليها الا بعد الوضع

٢٦٤ - كل حكم صادر بعقوبة مقيدة للحرية يكون تنفيذه بمقتضى أمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحفائية

٢٦٥ - يجب على النيابة عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تعلن المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ وفي حالة ما اذا كان المحكوم عليه مسجوناً يكون اعلانه بذلك بواسطة مأمور السجن

٢٦٦ - اذا قدرت المبالغ المستحقة للحكومة في الحكم الصادر بالعقوبة فالتنطق بهذا الحكم اذا كان حضوريا يقوم مقام اعلان المتهم بالمبالغ المذكورة

٢٦٧ - يجوز الاكراه البدني لتصيل قيمة العقوبات المالية المقررة بها للحكومة ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشا الاولى او كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش او أقل زائدة عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن أربعة عشر يوما في مواد الخلفات ولا عن تسعين يوما في مواد الخلع والجنايات

٢٦٨ - يكون تنفيذ الاكراه البدني بأمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحفائية ويشرع فيه في أي وقت كان بعد اعلان المتهم بالمبلغ المستحق بشرط ان يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم عليه بها

٢٦٩ — ينتهي الاكراه البدني من نفسه متى صار المبلغ للوازي للمدة التي قضاهما المحكوم عليه في الاكراه محتسبا حسب ما هو مقرر في المادة ٢٦٧ مساويا للمبلغ المطلوب أصلا بعد استئصال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه او تحصل منه بالتفدية على ممتلكاته

٢٧٠ — لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده بالتعويضات بتقيد الاكراه البدني عليه ولكنه يبرأ من الترامة باعتبار عشرين قرشا عن ثلاثة الايام الاولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها

٢٧١ — يجوز للمحكوم عليه بالاكراه البدني أن يطلب في أي وقت من النيابة العمومية قبل صدور الامر بتنفيذ الاكراه المذكور ابداله بعمل يدوي او صناعي يقوم به

٢٧٢ — يشغل المحكوم عليه في هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة او البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التي كان يجب التنفيذ بها عليه ويصدر ناظر الداخلية بإضافته مع ناظر الحفانية قرارا يبين فيه أنواع الاشغال التي يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التي تقرر هذه الاشغال ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارجا عن المدينة الساكن بها او عن المركز التابع له وراعي في العمل الذي يفرض عليه يوميا ان يكون قادرا على اتمامه في ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيته

٢٧٣ — المحكوم عليه الذي تقرر معاملته بمقتضى المادة ٢٧١ ولا يحضر الى المحل المعين لشغله او يتعيب عن شغله او لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراه جهات الادارة مقبولا يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكراه البدني الذي كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الايام التي يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الاعمال اليومية

ويجب التنفيذ بالاكراه البدني على المحكوم عليه الذي اختار الشغل بدل الاكراه اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه قائدة

٢٧٤ — يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة عن الترامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ عشرين قرشا عن ثلاثة الايام الاولى بشرط أن يكون أتم العمل المفروض عليه اتمامه يوميا ومبلغ عشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك

٢٧٥ — اذا حكم بالترامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مما وكانت اموال المحكوم عليه لآلتي بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوي الحقوق على

حسب الترتيب الآتي

- أولا - المصارف المستحقة للحكومة
- ثانيا - المبالغ المستحقة للمدعي المدني
- ثالثا - الترامه وما يجب رده للحكومة

الكتاب الخامس

﴿ في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة ﴾

٢٧٦ - العقوبة المحكوم بها في جناية تسقط بمضي عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثاني درجة غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام فإنها تسقط بمضي ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثاني درجة

٢٧٧ - وأما العقوبة المحكوم بها في مواد الجنيح فتسقط بمضي خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فإن حصلت معارضة أو استئناف فتبتدي هذه المدة من يوم صدور الحكم الانتهائي

٢٧٨ - العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضي سنة تحسب بمقتضى الأصول اللينة في المادة السابعة ما لم يكن الحكم الصادر فيها انتهائيا لايجوز الطعن فيه فتبتدي مدة السنة من تاريخه

٢٧٩ - يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضي عشرين سنين من يوم ارتكاب الجناية او من تاريخ آخر حمل متعلق بالتحقيق وبمضي ثلاث سنين في مواد الجنيح وستة أشهر في مواد المخالفات

٢٨٠ - اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة

٢٨١ - اذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا ولذلك لايجوز في أي حال من الاحوال للمحكوم عليه غيابيا الذي سقطت عقوبته بمضي المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبه واعادة النظر فيه

٢٨٢ - الدعوى بالتضييعات الناشئة عن جناية او جنحة او مخالفة لايجوز اقامتها باحدى

المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية واذا اقيمت الدعوى بالتضييعات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة

فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية

التعديلات على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بترتيب المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارتنا وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوآت

١ - يعدل الامر العالي المذكور على مقتضى ما هو مذكور في الملحق المرفق بهذا الامر العالي

٢ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من

١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بسراري ما بدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

﴿ عباس حلمي ﴾

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

ملحق

﴿ التعديلات على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ﴾

- المادة ٥ — عدلت على الوجه الآتي :
- « ٥ — تتركب محكمة ابتدائية في كل من مصر ووطنطا والزقازيق واسكندرية وبني سويف وأسيوط وقنا »
- المادة ٨ — عدلت على الوجه الآتي :
- « ٨ — بشكل في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من ناظر الحفانية »
- « وتركب كل من هذه المحاكم من قاض يتدبئه ناظر الحفانية من المحكمة الابتدائية ولناظر الحفانية أن يتدب في مدينتي مصر والاسكندرية قاضيا او جملة قضاة من المحكمة الابتدائية ليحكموا بمفردهم ودون سواهم من القضاة الجزئيين في جميع المحالفات التي تقع في هاتين المدينتين »
- المادة ٩ — عدلت على الوجه الآتي :
- « ٩ — تشكل محكمة استئناف في مدينة مصر »
- المادة ١٠ — عدلت على الوجه الآتي :
- « ١٠ — تصدر الاحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة الا في أحوال الجنابات التي يعاقب عليها قانونا بالاعدام او بالاشغال الشاقة المؤبدة وكذا في حال انعقاد المحكمة بهيئة محكمة قضاة و ابرام طبقا لنصوص قانون تحقيق الجنابات فان الاحكام تصدر من خمسة قضاة »
- « وعند ما تنعقد المحكمة بهيئة قضاة و ابرام للنظر في حكم صادر من محكمة الاستئناف يجوز أن يكون ضمن اعضائها أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه »
- يستعاض عن المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ بمادة واحدة عددها ١٧ وهذا نصها
- « ١٧ — قواعد اختصاص المحاكم تعين في قانوني المرافعات وتحقيق الجنابات »
- المادة ٣٠ — تضاف في هذه المادة بعد كلمة « يلزم » العبارة الآتية « فيما عدا طرق تنفيذ الاحكام في المواد الجنائية المنصوص عنها خاصة في قانون تحقيق الجنابات »
- يستعاض عن المادتين ٤٩ و ٥٠ بمادة واحدة يكون عددها ٤٩ بالنص الآتي :
- « ٤٩ — مستشارو محكمة الاستئناف العليا لا يمزلون »
- عنوان الباب الخامس يستعاض عنه بعبارة « عدم إمكان عزل مستشارو محكمة الاستئناف العليا »

تعيين دوائر اختصاص المحاكم

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من الأمر العالمي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
المشتمل على لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارتنا

أمرنا بما هو آت

١ — تعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الكلية كالآتي بعد وذلك مع عدم
الاخلال بأحكام الأوامر العلية التي صدرت بتشكيل محاكم خصوصية في بعض الجهات
وبأحكام الأمر العالمي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بتعيين المحاكم المختصة بالنظر في
القضايا التي ترفع على الحكومة

أولاً — تشمل دائرة اختصاص محكمة مصر محافظة القاهرة ومديرتي الحيزة والقلوبية
ثانياً — تشمل دائرة اختصاص محكمة طنطا ومديرتي المنوفية والغربية
ثالثاً — تشمل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق ومديرتي الشرقية والدقهلية
ومحافظات دمياط وقنال السويس والسويس والمرش وناحية الطور

رابعاً — تشمل دائرة اختصاص محكمة اسكندرية محافظة اسكندرية ومديرية البحيرة
خامساً — تشمل دائرة اختصاص محكمة بني سويف ومديريات بني سويف والفيوم

والتبعا

سادساً — تشمل دائرة اختصاص محكمة أسيوط ومديرتي أسيوط وجرجا
سابعاً — تشمل دائرة اختصاص محكمة قنا ومديرتي قنا ولصوان
٢ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من

١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بسراي طابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)
(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

الاورامر العلية الملغاة

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بترتيب المحاكم
الاهلية وعلى أمرنا العالي الصادر اليوم بتعديل الامر العالي المذكور
وبعد الاطلاع على الاوامر العلية المذكورة في الملحقات المرفقة بأمرنا هذا
وبعد الاطلاع على أمرينا العاليين الصادرين اليوم بقانون جديد للسقوبات وآخر
تحقيق الجنابات

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا
وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين

أمرنا بما هوأت

١ - تلغى الاوامر العلية المذكورة في الملحق الاول من الملحقات المرفقة بأمرنا
هذا وتلغى أيضا مواد الاوامر العلية المذكورة في الملحق الثاني منها وذلك ابتداء من
تاريخ العمل بالقانونين الجديدين سالف الذكر

٢ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر ببراى طابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

الملحق الاول

كشف بالاورامر العلية الملتفة

مضمون الامر العالي	تاريخ الامر العالي
بشأن القواعد التي يتبع في تنفيذ الاحكام الصادرة من المجالس المحلية	٢٧ يناير سنة ١٨٨١
بشأن تشكيل المجالس المحلية	١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١
بشأن عدم اختصاص المجالس المحلية بالنظر في دعاوي التعويضات المتعلقة بالحوادث الثوروية	٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢
بشأن وجوب العمل بقانون العقوبات	١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣
بشأن وجوب العمل بقانون تحقيق الجنايات	١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣
بشأن دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الكلية	٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣
بشأن جل مركز محكمة بها بشين مؤقتا ومركز محكمة المتصورة بالزقازيق مؤقتا كذلك	٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣
بشأن التمرسة الموقفة للرسوم في المواد المدنية والتجارية والجناية	٢٧ يناير سنة ١٨٨٤
بشأن لائحة الاحكام الوقية لتنفيذ لائحة تريب المحاكم الاهلية الجديدة	٢٧ يناير سنة ١٨٨٤
بشأن بعض اختصاصات المحاكم الجديدة	أول ابريل سنة ١٨٨٤
بشأن دائرة اختصاص محكمة المتصورة	٢ يونيو سنة ١٨٨٤
بشأن جل مأموري المراكز بالوجه البحري من مأموري الضبطية القضائية	٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٤
بشأن اختصاص محكمة سيوه	٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤
بشأن إيجاد أربع وظائف نواب قضاة بمحكمة الاستئناف العليا	١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤
بشأن تعيين اللتي يحلفها نواب القضاة بمحكمة الاستئناف العليا	٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤
بشأن سجن الافراد ظلما أو بصفة غير قانونية	١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤
بشأن تحويل نظار وكلاء المحطات صفة مأموري الضبطية القضائية	٣٠ يونيو سنة ١٨٨٥

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالي	مضمون الامر العالي
١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٥	بشأن عدم امكان عزل القضاة
٢ مارس سنة ١٨٨٦	بشأن تحويل مأموري الضبطية القضائية حق النظر في المخالفات
٧ مارس سنة ١٨٨٦	بشأن جعل معاوني المحافظات ومفتشي البوليس كمأموري الضبطية القضائية
٨ يونيه سنة ١٨٨٦	بشأن جعل مأموري مأموريات الارز من مأموري الضبطية القضائية
٢ أغسطس سنة ١٨٨٦	بشأن دائرة اختصاص محكمة مصر
٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦	بشأن تحويل معاوني ووكلاء المديرية وكذا وكلاء المحافظات سفة مأموري الضبطية القضائية
٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦	بشأن تكملة للمادة ٩٢ من قانون العقوبات
١٣ يناير سنة ١٨٨٧	بشأن عدم امكان عزل القضاة
٩ أغسطس سنة ١٨٨٧	بشأن سيورة الرسوم التي تحصلها المحاكم الاهلية من حقوق خزنتها
٣ يناير سنة ١٨٨٨	بشأن انشاء محكمة بجبة العقبة والموليح
١٨ ابريل سنة ١٨٨٨	بشأن الترخيص لنظار الاقسام في الوجه القبلي باصدار عقوبات
١١ اكتوبر سنة ١٨٨٨	بشأن تحويل ملاحظي الواحات البحرية الاختصاصات الممنوحة لنظار الاقسام
٣٠ اكتوبر سنة ١٨٨٨	بشأن تحويل معاوني الواحات قس هذه الاختصاصات
٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨	بشأن جعل مدير المطرية وبعض موظفين آخرين من مأموري الضبطية القضائية
٣٠ يناير سنة ١٨٨٩	بشأن الترخيص لنظار الحفانية بتعيين أحد مأموري الضبطية القضائية ببور سعيد الخ للنظر في المخالفات
٣٠ يناير سنة ١٨٨٩	بشأن جعل مأمور البرلس من مأموري الضبطية القضائية
١٣ فبراير سنة ١٨٨٩	بشأن منع اصطناع الخ للبطبوعات أو الاستهارة المشابهة لرسوم واحكام البوستة والتلفرافات

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالي	مضمون الامر العالي
١٢ يونيه سنة ١٨٨٩	بشأن الترخيص للمديرين ٠٠٠ الخ. بالشرع بأنفسهم في التحقيقات الجنائية
٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩	بشأن دائرة اختصاص محاكم بني سويف وأسيوط وقنا
٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩	بشأن تحديد دائرة اختصاص محكمة الاستئناف بمصر
٤ أغسطس سنة ١٨٨٩	بشأن دائرة اختصاص محكمة قنا
٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٩	بشأن الترخيص لمعاوني البوليس في مصر والاسكندرية بالنظر في المخالفات المذكورة في هذا الامر العالي
١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩	بشأن دائرة اختصاص محكمة مصر
٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩	بشأن عدم امكان عزل القضاة
٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠	بشأن تعيين مأموري المراكز بالوجه القبلي من أعضاء الضبطية القضائية
٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠	بشأن تعيين ملاحظي الواحات من مأموري الضبطية القضائية
٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠	بشأن مصادر الاشياء التي تستعمل في ارتكاب جناية أو خبطة أو مخالفة
٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠	بشأن النص على عقوبات الجنايات التي تقع من عصابات مسلحة
٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠	بشأن تشكيل محاكم للامور الجزئية والمصالحات
٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠	بشأن دائرة اختصاص محكمة المتصورة
٧ مارس سنة ١٨٩١	بشأن انشاء محكمة جزئية باصوان
٣١ مارس سنة ١٨٩١	بشأن تعديل للمادة ٦٧ من لائحة الرسوم القضائية
١٧ يونيه سنة ١٨٩١	بشأن تعديل الامر العالي الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ المتعلق بالتحقيقات الجنائية
٥ يولييه سنة ١٨٩١	بشأن تعديل الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
٩ يولييه سنة ١٨٩١	بشأن تعديل للمادة ٤٤ من قانون العقوبات والغاء للمادة ٢٩٠ من هذا القانون
٩ يولييه سنة ١٨٩١	بشأن تعديل جملة مواد من قانون تحقيق الجنايات
٦ أغسطس سنة ١٨٩١	بشأن اختصاص ملاحظي الواحات ومعاونيها

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العلي	مضمون الامر العالي
١٦ أغسطس سنة ١٨٩١	بشأن تحويل مأموري المراكز بالحدود سلطة مأموري الضبطية القضائية
١٠ فبراير سنة ١٨٩٢	بشأن الصلح في المخالفات
١٠ فبراير سنة ١٨٩٢	بشأن تعيين قضاة تحقيق للمواد الجنائية
١٠ فبراير سنة ١٨٩٢	بشأن تعديل المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٩ يولييه سنة ١٨٩١
٣٠ مارس سنة ١٨٩٢	بشأن اضافة مادتين على قانون العقوبات
٢ مايو سنة ١٨٩٢	بشأن الغاء محكمة بها
٦ يونيه سنة ١٨٩٢	بشأن حذف المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات
٢٣ يونيه سنة ١٨٩٢	بشأن جمل مقابل الحبس في المواد الجنائية لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده ثلاثين قرشا بدلا من عشرين
أول أغسطس سنة ١٨٩٢	بشأن جمل مفتشي دخليات مصر ومأموريها من رجال الضبطية القضائية
٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢	بشأن تعديل المادتين ٤ و ٦ من الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠
١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٢	بشأن تعديل المادة ٣ من الامر العالي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ (الصلح في المخالفات)
٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢	بشأن انشاء محكمة كلية بسواكن وطوكر ومحكمة استئناف بسواكن
٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢	بشأن اضافة فقرة على المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ المعدل بمرحال في ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢
٢ مارس سنة ١٨٩٣	بشأن امتداد أجل المحكمة المختصة ومحكمة الاستئناف باصوان
٢٩ مايو سنة ١٨٩٣	بشأن جمل مفتشي الدخليات ومأموريها من مأموري الضبطية القضائية
٢٩ مايو سنة ١٨٩٣	بشأن امتداد أجل المحكمة المختصة ومحكمة الاستئناف باصوان
١٢ يونيه سنة ١٨٩٣	بشأن جمل مديرية الحدود في اختصاص المحاكم الاهلية

(تابع) كشف الامور العلية الملفاة

تاريخ الامر العالي	مضمون الامر العالي
١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٣	بشأن عدم امكان عزل القضاة
١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤	بشأن تعديل المواد ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات
٢٤ يناير سنة ١٨٩٥	بشأن تعديل المواد ٢٢١ و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات
٢٤ يناير سنة ١٨٩٥	بشأن تعديل المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
١٨ ابريل سنة ١٨٩٥	بشأن اضافة مادة جديدة على قانون العقوبات بعد المادة ٢٢٠
٢٧ ابريل سنة ١٨٩٥	بشأن تعديل المادتين ٢٧٩ و ٢٨٠ من قانون العقوبات
٢٨ مايو سنة ١٨٩٥	بشأن الغاء وتعديل مواد من قانون تحقيق الجنايات
٢٦ يونيه سنة ١٨٩٥	بشأن تعديل المادة ٦ من الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠
أول يوليه سنة ١٨٩٥	بشأن استمرار العمل باحكام الامر العالي الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٣ (عحاكم الحدود)
١٠ يوليه سنة ١٨٩٥	بشأن اجازة نظار حلقات الاسماء بغير محاضر للختانات
٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥	بشأن الغاء عدم امكان عزل القضاة
٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦	بشأن تعديل المادة ٢٤٤ من قانون تحقيق الجنايات
٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦	بشأن تعديل المواد ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون العقوبات
٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦	بشأن تعديل المادتين ١٤٦ و ١٧٣ من قانون تحقيق الجنايات
١٩ يناير سنة ١٨٩٧	بشأن تعديل المادتين ١٠ و ١١ من الامر العالي الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥
٢ يوليه سنة ١٨٩٧	بشأن سريان القوانين الخصوصية التي لمديرية الحدود على بلاد التوبة
٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧	بشأن حذف المادة ٣٢ من قانون العقوبات
١٧ فبراير سنة ١٨٩٨	بشأن الغاء الامر العالي الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٨٩٢ الح
٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨	بشأن اضافة مواد على قانون العقوبات لمعاقبة الاشقياء الذين يتسبون في خطرات السكة الحديدية أو يشزعون في ذلك
١٢ يوليه سنة ١٨٩٩	بشأن استمرار سريان القوانين الخصوصية التي لمديرية الحدود على بلاد التوبة

(تابع) كشف الاوامر العلية الملغاة

تاريخ الامر العالي	مضمون الامر العالي
٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠	بشأن تعديل مواد من قانون العقوبات
٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠	بشأن تعديل للمادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنايات
٤ سبتمبر سنة ١٩٠٠	بشأن نزع حق الحكم في المخالفات من مأموري مراكز مديرية أسوان
٩ فبراير سنة ١٩٠١	بشأن تعديل مواد من قانون العقوبات
٩ فبراير سنة ١٩٠١	بشأن الترخيص باستبدال الحبس في نظير الغرامات والمصاريف وما يجب رده بشغل يدوي أو صناعي
٩ فبراير سنة ١٩٠١	بشأن تعديل المادة ٩٦ من قانون تحقيق الجنايات وإضافة باب عليه
٩ فبراير سنة ١٩٠١	بشأن إعلان الاوراق والاحكام الى المسجونين
٢٤ مايو سنة ١٩٠١	بشأن تعديل الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠٢ متعلقا ببعض مواد من قانون العقوبات
١٠ ابريل سنة ١٩٠٢	بشأن آتباع المحامين الذين يتدبون من قبل المحاكم

الملحق الثاني

الاورامر العلية الملغاة بعضها

المادة ١٧ من الامر العالي الصادر في ١٣ يوليه سنة ١٨٩١ متعلقا بالنشر والاشخاص المنتهية في حالهم وحمل السلاح
المادة ٢٧ وما بعدها الى ٣٣ من الامر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤
المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية
المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات

انشاء محاكم المراكز

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) بترتيب المحاكم الاهلية
وبعد الاطلاع على قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات الصادرين بأمرين منا في هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظار
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

امرنا بما هو آت

انشاء محاكم مراكز

- ١ — يجوز تشكيل محاكم تسمى « محاكم المراكز » بمقتضى قرار يصدره ناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية
- ٢ — تعيين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المراكز بقرار من ناظر الحفانية ويقوم بالاعمال فيها قاضي المحكمة الجزئية الموجودة بالجبهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذي يتدبه ناظر الحفانية لهذا الغرض خاصة

الاختصاص في المسائل الجنائية

- ٣ — تختص محكمة المركز بالنظر والحكم في جميع المخالفات وكذلك في الجنب المينة في الحق الرفق بهذا القانون
وتختص هذه المحاكم دون غيرها بالنظر في جميع المخالفات التي لا يجوز الحكم فيها بغير الحبس والرامة والتعويضات والمصاريف أما في غير هذه المخالفات وفي الجنب المنوء عنها في الفقرة السابقة فيشارك القاضي الجزئي معها في هذا الاختصاص
ويكون لمحكمة المركز في الجرائم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي للقاضي الجزئي دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لاكثر من شهر أو برامة

تزيد عن جبيين مصريين اثنين مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون
٤ — يضع ناظر الحفانية في تعليمات يصدرها الى النيابة وتبلغ الى المحاكم
القواعد التي بمقتضاها تقدم عادة الى محكمة المركز أو الى المحكمة الجزئية الجرائم التي
تكون كلتا المحكمتين مختصة بالنظر فيها

٥ — في القضايا التي من اختصاص محكمة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بأداء
وظيفة النيابة العمومية سواء فيها يختص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات
أو بتنفيذ الأحكام من بينهم لهذا الغرض ناظر الحفانية من مأموري الضبطية القضائية
ومع ذلك ليس هؤلاء المأمورين إجراء التفتيش أو الضبط المنصوص عليهما في
الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (٣٠) من قانون تحقيق الجنايات ولا أن يصدورا أمرا بالحبس
وزيادة على ذلك لا يمنع أمر الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من إقامة
النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك أو رفضها مباشرة بتكليف من المدعي المدني

٦ — متى رأى أحد مأموري الضبطية القضائية أثناء قيامه بعمل من الأعمال
بناء على المادة السابقة أن قضية ما يجب بمقتضى التعليمات المنصوص عليها في المادة
الرابعة أن لا ترفع الى محكمة المركز فله أن يرسلها الى النيابة وهي ترفعها الى المحكمة
الجزئية أو تأمر مأمور الضبطية بتقديمها الى محكمة المركز
وجوز للنيابة أن تنولى من تلقاء نفسها السير في أي قضية موجودة بين أيدي
البوليس في أية حالة كانت عليها تلك القضية

٧ — إذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة لديها هي مما يرفع لمحكمة المركز
جاء لها في أية حالة كانت عليها تلك القضية أن تحيلها على أحد مأموري الضبطية
القضائية المكلفين بإعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز

٨ — يجب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رفعت إليها على النيابة العمومية
لتعطيها السير اللازم إذا رأت :

أولاً — أن العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة
ثانياً — أن القضية مما يجب تقديمه الى المحكمة الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون
أو التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة

ثالثاً — أن هناك محلات تحقيقها بمعرفة النيابة

٩ — تسري أحكام المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ من قانون تحقيق الجنايات حتى
في مواد الجلب على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام محكمة المركز أو الذين

يحضرون ويمسعون عن أداء الشهادة

١٠ - يجوز لناظر الحفانية أن يقضي بقرار يصدره بأن أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة بالأعمال الكتابية وخصوصا بقيد شهادة الشهود لا يعمل بها أمام محاكم المراكز إلا مع التعديلات التي يرى فيها فائدة وذلك مع عدم الاختلال بأحكام المادة ١٤٩ من القانون المذكور

الاختصاص في المواد المدنية والتجارية

١١ - لناظر الحفانية بقرار يصدره أن يجوز لجميع محاكم المراكز أو بعضها اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذي للقاضي الجزئي حق الحكم فيه نهائيا

أحكام عمومية

١٢ - لناظر الحفانية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بذاتها في بلده محكمة جزئية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التي من شأنها أن تقدم الى محكمة من محاكم المراكز في جدول خاص بها

وتتبع نصوص هذا القانون من حيث تحقيق القضايا المقيمة في هذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ الأحكام كما لو كانت هذه القضايا مقيمة في جدول محكمة من محاكم المراكز

١٣ - أعمال الكتبة والمحضرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يسمهم لهذا الغرض لناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية

١٤ - مأموورو الضبطية القضائية المتدربون طبقا للمادة الخامسة يكونون تحت ملاحظة النيابة العمومية فيما يتعلق بالاختصاصات الممنوحة لهم بمقتضى هذا القانون

١٥ - على ناظري الداخلية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤

صدر بسرأي عابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

﴿ عباس حلمي ﴾

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحفانية
رئيس مجلس التظاير وناظر الداخلية
(مصطفى فهمي)

(ابراهيم فؤاد)

ملحق

مواد قانون العقوبات

١١٧	فقرة أولى	التعدي على أحد موظفي الحكومة
١١٨		التعدي على أحد موظفي الحكومة أو مقاومته
١١٩	فقرة أولى	التعدي على أحد موظفي الحكومة أو مقاومته
١٤٠		تخريب الآثار الخ
٢٠٦		الضرب
٢٠٨		الجرح لعدم احتياط
٢٦٢		القذف (اذا كان الفعل المسند للمتهم ليس جنائية ولا فجحة)
٢٦٥		السب
٢٧٦		سرقة حاصلات غير منفصلة عن الارض
٣٠٧		مخلات القمار والنصيب
٣٠٩		تخريب الآلات الزراعية الخ
٣١٢		تسميم حيوانات مستأنسه
٣١٣		هدم أو تخريب الحدود الفاصلة الخ
٣١٥		الحريق الناشئ عن اهمال
٣٢٣		انتهاك حرمة الملكية
٣٢٤		» » »
٣٢٥		» » »
٣٢٧		» » »

الجنح التي تقع في الجلسة

ما يقع مخالفا لاحكام الامر العالي للتعلق بالمتشردين

تعليقات

على قانون العقوبات وتحقيق الجنايات

الصادر بهما أمران طابان في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

مرققة بالتصووص المقدمة لمجلس النظار

قانون العقوبات

الكتاب الاول

الباب الاول

قواعد عمومية

المادة الاولى وما بعدها الى المادة الرابعة هي مواد جديدة وموضوعها بيان الاحوال التي ينطبق عليها هذا القانون (راجع المادة الخامسة وما بعدها الى المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي والقانون البلجيكي الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨ والمادة الثالثة وما بعدها الى المادة الثامنة من قانون العقوبات الطلياني)

المادة ١ — هذه المادة جاءت مقررة للمبدأ الذي جرت عليه المحاكم في أحكامها والنص الحالي الذي أدى تأويله الى العمل بهذا المبدأ موجود في لائحة ترتيب المحاكم الاهلية في المادة ١٥ منها التي نصها :

ونحكم أيضا في المواد المستوجبة للتعذير بأنواعه من المخالفات او الخلل او الجنايات التي تقع من رعايا الحكومة المحلية الخ ٠٠٠٠ فكلمة الاهالي (indigènes) الواردة في النص الفرنسي الحالي تكاد لا تكون وانحة فضلا عن أنها لا تنطبق تماما على الاصل العربي

المادة ٢ — الفقرة الاولى من هذه المادة موافقة لما قضت به المحاكم الفرنسية (أنظر الحكم الصادر من محكمة النقض والابرام بفرانسا في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٣) وهذا ملخص نصه قلا عن ريشير

« اختصاص المحاكم الفرنسية بالنظر في فعل أصلي وقع في فرنسا يتناول ضرورة جميع أفعال الاشتراك فيه ولو حصل الاشتراك في خارج البلاد ومهما كانت جنسية الشريك »

ووضع النص بالمعبرة التي وضع عليها يجمل هذه القاعدة تناول حالة ما اذا كانت الافعال المرتكبة في الخارج تجمل مرتكبها فاعلا أصليا للجريمة لا شريكا فيها والفقرة الثانية من هذه المادة تنص عن الجرائم التي يقصد بها الاضرار بالمصالح العمومية المصرية والاحكام الواردة فيها مطابقة لما جاء في الشرائع الاجنبية التي سبقت الاشارة اليها

المادة ٣ — هذه المادة الموافقة أيضا للشرائع الاجنبية المذكورة قد دأب الى تقريرها أمر وهو أن الحكومة المصرية لا تريد التسليم في رعاياها للحكومات الاخرى اذا وقعت منهم جريمة فلو لا هذه المادة لكان فرار الجاني الى مصر يخلصه من طائلة كل عقاب

المادة ٤ — أنظر فيما يتعلق بالفقرة الاولى من هذه المادة الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القانون الفرنسي المصدر بهذه العبارة : « اذا ارتكبت جسيمة على أحد أفراد الفرنسيين او الاجانب فلا يمكن أن تقام الدعوى على مرتكبها الا بناء على طلب النيابة العمومية »

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من هذه المادة أنظر المادة ١٣ من القانون البلجيكي الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨ التي نصها : « ولا تنطبق الاحكام السابقة في حالة ما اذا حوكم الجاني في بلدة أجنبية من أجل الجريمة نفسها وحكم ببراءته »

« وكذا لو حكم عليه وقضى عقوبته اوسقطت بمضي المدة القانونية او صدر عنها عفو » وقد حذف من هذا النص ما يختص بسقوط العقوبة المحكوم بها من محكمة أجنبية بمضي المدة وذلك لعدم ضرورة بما أن الدعوى العمومية تسقط في مصر على العموم قبل سقوط العقوبة وأما في الاحوال الاستثنائية التي لا تسقط فيها الدعوى العمومية قبل سقوط العقوبة فانه مما لا ريب فيه أن الجاني لا يستحق أن يعنى من المحاكمة في مصر لانه تمكن من الفرار من تنفيذ العقوبة عليه في بلدة أجنبية

وقد حذف أيضا ما يتعلق بالمعفو لان الجريمة قد يكون لها اعتبار في نظر الحكومة الاجنبية غير اعتبارها في نظر الحكومة المصرية لدرجة تستلزم أن لا تكون هذه مرتبطة بالمعفو الذي تمنحه الاخرى

- المادة ٥ — هي المادة ١٩ من القانون القديم مع تعديل طفيف في عبارتها
- المادة ٦ — هي المادة ٢١ من القانون القديم
- المادة ٧ — أنظر المادة الأولى من القانون القديم — وأن العمل بهذا القانون منذ أكثر من عشرين عاما دون أن ينشأ عن ذلك خلاف مع الشريعة مما يحمل على الظن بأن لا ضرورة لوجود مثل هذه المادة
- المادة ٨ — أنظر المادة ١٠٠ من القانون البلجيكي التي عبارتها :
- « تسري أحكام الباب الأول من هذا القانون على الجرائم المنصوص عنها في القوانين واللوائح الخصوصية ما لم ينص فيها على عدم سريتها وذلك فيما عدا ١٠٠٠ ح »
- وانظر أيضا المادة ١٠ من القانون البلجيكي في هذا المعنى

الباب الثاني

﴿أنواع الجرائم﴾

يبحث في هذا الباب الذي هو عبارة عن المادة الثانية وما بعدها الى المادة الخامسة من القانون القديم مع بعض تغيير فيها عن تقسيم الجرائم الى جنائيات وجنح ومخالفات ويظهر أنه في عهد وضع القانون الفرنسي كان من المقرر أن أقسام الجرائم الثلاثة هذه تختلف في أنواعها كاختلاف العقوبات المقررة لها في القانون في الأحوال العادية الا أنه يظهر اليوم أنه قد عدل عن هذا الرأي نهائيا فالقانون البلجيكي مثلا لا يميز بين الجنائيات والجنح ولكن لا يزال هذا التقسيم الثلاثي مفيدا في مصر لتوقف تعيين المحكمة المختصة عليه ولأسباب أخرى تتعلق بالأجراءات وقد كان الأولى إذن أن يكون محل هذا التقسيم في قانون تحقيق الجنائيات لولا الاعتقاد على وضعه في قانون العقوبات

- المادة ٩ — هي المادة الثانية من القانون القديم مع تعديل خفيف في عبارتها
- المادة ١٠ — هي المادة الثالثة من القانون القديم — الا أن السجين المؤبد والثاني للمؤبد قد حذا منها وكذلك لم يذكر فيها الحرمان للمؤبد والحرمان من الحقوق الوطنية لاعتبار أنهما من العقوبات التابعة للعقوبات الجنائية
- وقد حذفت عقوبة النفي للمؤبد لأسباب ثلاثة
- أولها — ان هذه العقوبة لم يكن ينص عنها الا في ثلاث مواد من القانون القديم وهي المواد ٧٧ و ٨٠ و ٨٢

ثانيها — ان زيادة التسهيلات في طرق المواصلات مما أضعف كثيرا مفعول هذه العقوبة

ثالثا - ان القانون القديم لم يكن مدونا فيه أية عقوبة على من يعود من مفاه بدون اذن من الحكومة

والسجن المؤبد قد حذف تبعا لحذف عقوبة النفي المؤبد لان القانون ما كان ينص بهذه العقوبة الاعلى من كان يرتكب جناية أخرى بعدالحكم عليه بالنفي المؤبد (المادة ١٥) وقد حذفت عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية من هذه المادة لتذكر في باب العقوبات التبعية لانه ما كان في القانون القديم نص بقررها بصفة عقوبة أصلية

وقد استلزم حذف عقوبة « الحرمان المؤبد الخ... » من العقوبات الاصلية بحثا دقيقا فان هذه العقوبة لم تكن مقررة بصفة عقوبة أصلية الا في ثلاث مواد فقط وهي المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٢١ من قانون العقوبات القديم

وكانت عقوبات تقرب منها كثيرا منصوصا عنها في المادة ١١٢ التي ما كان منصوصا فيها الا عن (الحرمان من الوظائف القضائية) والمادة ١١٨ (التي كانت مقتصرة على النص عن الحرمان من تقلد الوظائف الاميرية ولم تكن ناصة عن الرتب بشئ) فاذا كانت أبقيت هذه العقوبة بصفة عقوبة أصلية لكان وجب النظر والفصل فيما اذا كانت الجرائم المنصوص عنها في المادتين ١١٢ و ١١٨ يجب اعتبارها جنايات أم لا وبما أن العقوبة التي كانت واردة فيها لا تدخل في تعريف « الحرمان المؤبد من حق التقلد بأية رتبة او القيام بأية وظيفة أميرية » فالظاهر أن الجواب يجب أن يكون سلبيا وفضلا عن هذا فان كل ما ورد في القانون القديم متعلقا بهذه المسألة مشوب بالابهام - راجع للمواد ٩٢ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١١٧ التي كان منصوصا فيها عن هذه العقوبة ولو أن عقوبة السجن التي كانت منصوصا عنها في هذه المواد كانت تستلزم حتما عقوبة (الحرمان من حق التقلد... الخ)

ولعل الفرض الاصلي من هذه العقوبة كان هو منع من كانوا يفسلون من خدمة الحكومة لارتكابهم جرائم مهمة من الرجوع الى خدمتها وكان هذا الفرض داخلا في حكم المادة ٤٧ القديمة التي كانت تقضي بان من يحكم عليه بالعزل لا يمكن توظيفه بأي وظيفة أميرية في أثناء هذه العقوبة وهي من سنة الى خمس ومن ثم فقد يتساءل اللسان عما اذا كانت عقوبة العزل ليست كافية في حال ما اذا حكم بالحبس لا بالسجن ويمكن الاجابة على هذا الاعتراض بان الجرائم التي كان منصوصا عنها في المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٢١ هي من الجسامة بمكان ينبغي معه أن يجرم فاعلها الى الابد من الاهلية للوظائف الاميرية الا أنه من جهة أخرى يلاحظ أنه ليس ثمت ما يحتم على الحكومة ارجاع من ارتكبها الى خدمتها

وللاحظ أن مجموع القانون بالحالة التي كان عليها كان يؤدي إلى نتائج غريبة في بابها ولا مسوغ لها فإن الجريمة التي تستلزم عقوبة السجن تبلغ من الجسام ما يكفي لأن تستلزم تبعا لهذه العقوبة الحرمان المؤبد ولكن اذا تأثرت المحكمة مثلا بمراعاة أن الجاني كان محرم من وسائل العيش فرأت الرأفة به ولم تحكم عليه الا بالحبس فان عقوبة (الحرمان الخ ٥٠٠) كانت تمنح كلفة في هذه الحالة وما كان يستعاض عنها ولا بالزل من الوظيفة (أنظر المادة ٢٧ الجديدة) واذن لا ضرر في أن يستعاض في المواد السابقة عن «الحرمان المؤبد الخ ٥٠٠» بـ «الزل من الخدمة» ومن ثم كانت المسألة الجوهرية تنحصر في معرفة ما اذا كان هنالك ضرر في إبقاء «الحرمان المؤبد الخ ٥٠٠٠» بصفة عقوبة أصلية وهنا يجب أن نلاحظ أولا أن الحكم بهذه العقوبة التي كانت عقوبة جنائية كانت تكون نتيجته صعبة جدا في مسألة «المود» وثانيا أن إبقاء هذه العقوبة كان يستلزم وجود أحكام خاصة بها في الأحكام المتعلقة بـ «أحوال الرأفة» و«الشروع» وما تقدم يرى أن الأولى اعتبار «الحرمان المؤبد» عقوبة تبعية وأن يستعاض عنها بعقوبة الزل في المواد التي قررتها الى يومنا هذا بصفة عقوبة أصلية (أنظر أيضا الملاحظات الآتية فيما يخص بالمادة ٢٦)

المادة ١١ — راجع المادة الرابعة من القانون القديم
وقد حذفت عقوبة النفي المؤقت للأسباب التي ذكرت تأييدا لحذف عقوبة النفي المؤبد عند الكلام على المادة العاشرة

وكانت عقوبة النفي المؤقت منصوصا عليها في القانون القديم في المواد ١٠٥ و ١١٢ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٥٥ و كمعقوبة اختيارية يجوز الحكم بها او بنفيها في المواد ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٦ من هذا القانون

و«الزل من الوظيفة» قد أدرج أيضا في العقوبات التبعية (أنظر المادة ٢٦) لانه مقتن دائما بمحسب يزيد عن الاسبوع والجرائم التي جعل الزل عقابا عليها لازال في عداد الجنح ولو أنه لم يدرج في العقوبات التي يحكم بها في مواد الجنح

وقد جاء في القانون القديم عن الحبس والغرامة ما نصه
الحبس أكثر من أسبوع

الغرامة باكثر من مائة قرش ديواني

وقد استفيض عن ذلك في المادة الجديدة بالنص الآتي

«الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع»

« الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري »

والفرض من هذا التعديل وتبعيته هو أن يسمح للمقن بوضع حد أدنى لعقوبة الحبس يقل عن أسبوع واحد أدنى لعقوبة الغرامة يقل عن مائة قرش وقرش مصري وكذا حذف كل حد أدنى

والطريقة التي اتبعت الى اليوم والتي كان يجب بمقتضاها تعيين الحد الأدنى والأقصى لكل عقوبة في مواد الجنب. مأخوذة عن المبادئ التي كانت في قانون العقوبات الفرنسي لسنة ١٨١٠

وبمقتضى هذا القانون كانت كل جريمة جنحة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة وكان لهذه العقوبة حدان معينان ولم يكن جائزا للقاضي أن يحكم بعقوبة أقل من الحد الأدنى إلا في حالة استثنائية معينة هي إذا كان الضرر الحاصل من الجريمة لا تزيد قيمته عن ٢٥ فرنكا وكانت هناك ظروف تدعو الى الرأفة بالمتهم ولكن هذه الطريقة قد عدلت في سنة ١٨٣٢ نظرا لما رؤى من أنها كانت مقيدة لحرية القاضي فوق ما يلزم فسوّغ له أن يقرر بوجود الظروف المستوجبة للرأفة كلما رؤيت له موافقة ذلك

وكان القانون المصري قد جرى على هذه الطريقة والتعريف الوارد في القانون صحيح من حيث المبدأ على الأقل بالنسبة لقانون سنة ١٨١٠ إلا أن العقوبة الحقيقية للجنب هي كل عقوبة حبس أو غرامة أقل من الحد الأقصى المقرر في القانون لهذه الجنب وذلك بالنظر لما للقاضي من الحرية المطلقة ومن ثم تكون مسألة إبقاء الحد الأدنى على العموم أو في بعض الاحوال الاستثنائية في القسم التفصيلي من قانون العقوبات هي مسألة تسهيل للقاضي فقد يتسامد الانسان هل يكون من المفيد للقاضي أن يوجد في القانون حد أدنى لا يمكنه التزول عنه إلا اذا وجدت ظروف استثنائية محضة فاذا جرينا على القاعدة القديمة والتي بمقتضاها كانت العقوبة في أغلب الاحوال عقوبة الحبس دون ذكر عقوبة اختيارية معها كما هو وارد في القانون فان الجواب يجب بلا شك أن يكون سليا لانه من ٦٣٧٥٩ شخصا محكوما عليهم في جميع في سنة ١٩٠٢ حكم على ٣١٣٢٤ منهم بالغرامة فقط وهذه الاسباب بينها كانت تنعزض تقرير الغرامة المقررة في مواد الجنب بمحذاتها الأدنى القديم وهو مائة قرش وقرش مصري كمعقوبة اختيارية يمكن الحكم بها أو بالحبس فضلا عن ذلك فان الفلاح من الطبقة العادية لا يمكنه أن يدفعها فما يترتب على حذف الحدود الدنيا من كل العقوبات هو أن يكون للقاضي نفس التصرف الذي له الى الآن ومحو لزوم ذكره المادة المتعلقة بالرأفة في حكمه

الا أنه يجب أن يلاحظ أنه في حالة ما اذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس فقط لا يجوز للقاضي أن يحكم بالبراءة وقد يقال بأن حذف الحد الأدنى للعقوبة ربما يذهب بالقضاء الى الحكم بعقوبات أخف من التي يحكمون بها الآن والجواب عن ذلك أن القضاء في الحقيقة وعلى الاخص منهم قضاء المحاكم الجزئية لم يكن ينصرف فكرهم في الحقيقة عند ما كانوا يحكمون بعقوبة الا الى الحد الأقصى الذي ما كان يمكن أن يتجاوزوه لعلهم بأن الحد الأدنى لم يكن الا أمرا شكليا لانه كان يزول بوجود ظروف الرأفة التي ما كان يجب عليهم بيان أسبابها ولذا فإن ذكر المادة ٣٥٢ قد صار أمرا كتابيا لا نتيجة بحث خصوصي في ظروف الدعوى

وقد كان يجوز بدلا من حذف الحد الأدنى أن تقرر حدود أقل من التي كانت موضوعة حتى لا يتجنى القاضي الى الابتعاد عنها الا استثناء ويلزم بأن يبين الظروف الاستثنائية التي اضطره للرأفة بلتهم لكن وضع هذا الحد وان كان سهلا نوما بالنسبة للجنح التي يجوز أن تستلزم الحبس لمدة ثلاث سنوات لانها تكون في الغالب جسيمة الا أنه كان يصعب وضعه بالنسبة للجنح التي أقصى العقوبة المقررة لها قتل عن حبس ثلاث سنوات كاتواع السرقات المبنية مثلا في المادة ٢٧٥ الجديدة إذ يجوز أن تكون بدرجة من الاهمية يكون معها الحد الأقصى الجديد وهو ستان غير كثير ومن جهة أخرى يجوز أن تكون قيمة الاشياء المسروقة قليلة جدا بحيث لا يكون وجه لوضع حد أدنى لتلك الجرائم وقد تكاد المرأة الزانية تكون غير مستحقة لأية عقوبة وكذا شريكها اذا كان في سلوك زوجها ما يهيئ لها عذرا وقد تتفاوت أيضا تفاوتًا عظيما شدة الجنح التي تقع بواسطة المطبوعات او النفس في اللأكولات او الجنح التي تكون مبنية على الاحمال وعدم التبصر ومن جهة أخرى لا يخلو تعيين حد أدنى للعقوبات من بعض المضار فان وضع حد أدنى قليل جدا قد يحمل القاضي على الظن بأن الجريمة أقل شدة مما لو كان جعل لها حد أقصى فقط كما أنه لو جعل الحد الأدنى للجريمة مرتفعا جدا فقد يحمل ذلك القاضي على التساهل في قبول الظروف المستوجبة للرأفة وتحويل الحد الأدنى بهذه الصفة الى حد أقصى وكثير من التعديلات التي أدخلت في القانون خاصة بحذف الحد الأدنى للعقوبات

مادة ١٢ - راجع المادة الخامسة من القانون القديم والتطبيق على المادة السابقة

الباب الثالث

﴿ في العقوبات ﴾

وقد حاول واضع القانون القديم فصل العقوبات المقررة للجنايات والجنح والمخالفات بعضها عن بعض والكلام على كل نوع منها على حدة إلا أنه في الحقيقة لا يمكن إيجاد فاصل مطلق بين عقوبات هذه الأنواع المختلفة فالنرامة مثلا الواردة في القانون القديم في الباب الذي عنوانه « العقوبات الجائز توقيعها في أحوال الجنح والمخالفات » يمكن أن يحكم بهما في بعض الجنايات وهكذا الحال في الحبس في بعض الأحوال عندما توجد أحوال تستدعي الرأفة وإن من العقوبات التبعية ما يشترك بين الجنايات والجنح كالوضع تحت مراقبة البوليس وما يشترك بين الجنايات والجنح والمخالفات كمصادرة الأشياء الجانب الحكومة ومع هذا فلا فائدة من طرق هذا السبيل فاللازم أنما هو تعريف نوع العقوبات على اختلافها

وعلى هذا فالباب الذي عنوانه « العقوبات » في القانون الجديد لا يقصد به جمع العقوبات على حسب الصفة التي تكلف القانون الحالي اعطاها للجرائم التي يمكن أن يحكم بتلك العقوبات من أجلها

وقد قسم هذا الباب الى ثلاثة أقسام معنونة كالآتي :

في العقوبات الأصلية

في العقوبات التبعية

في تمدد العقوبات

القسم الاول

﴿ في العقوبات الأصلية ﴾

المادة ١٣ — هي المادة ٢٥ من القانون القديم

بتلو المادة ٢٥ في القانون القديم عدة مواد من (٢٦—٣١) تحت في تنفيذ عقوبة الاعدام وفيما للجنايات الجديوي من حق تبديل هذه العقوبة والاولى أن تكون الاحكام المتعلقة بهذا الحق في الباب الذي عنوانه « في حق العفو » ولذا فإن المادة ٢٧ قد جمعت ضمن ذلك الباب والاولى كذلك أن تكون المسائل المتعلقة بتنفيذ الاحكام القاضي بعقوبة الاعدام وارده مع المسائل المتعلقة بالاجراءات ولعلك جمعت في الكتاب المختص بالتنفيذ الذي أضيف على قانون تحقيق الجنايات

المادة ١٤ - هي المادة ٣٣ من القانون القديم مع تعديل خفيف في عبارتها وقد تقرر في الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ أن أنواع العمل الذي يستخدم فيه المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة او بالسجن او بالحبس مع التشغيل تعين بقرار يصدر من ناظر الداخلية بالتشاور مع ناظر الحفانية وقد تمخض في هذا الامر العالي عدد الساعات التي يجوز تكليف كل فريق من المحكوم عليهم بالشغل أثناءها ولقد يحسن من بعض الوجوه أن يكون تعيين أنواع العمل بأمر عال لإقرار وزاري الا أنه من جهة أخرى قد استدلت بالتجارب مصالح السجن في مصر وغيرها من البلاد وعلى الاخص في انكلترا وفرنسا على أن هذه الطريقة فيها تهديد يصعب معه التعديل وان اشترك ناظر الحفانية في عمل القرار الوزاري مما يعطي للمحكوم عليهم كفالة لم تكن لديهم من قبل

المادة ١٥ - هي المادة ٣٤ من القانون القديم وقد استعير في عن « دارالسجن » باسم « السجن العمومي »

المادة ١٦ - هي عين المادة ٣٥ من القانون القديم من حيث الموضوع والمادة ٣٦ من القانون القديم لم تقرر لان الاولى بها أن تضمن في أمر عال خاص بالسجون وتعين أن تلاحظ هنا أن هذه المادة كانت مأخوذة من القانون الفرنسي الذي وردت فيه متعلقة بالسجن حسب تريضه في ذلك القانون وأما عقوبة (réclusion) التي تقابل في القانون المصري عقوبة السجن فلم يرد متعلقا بها نص في القانون الفرنسي يشابه نص هذه المادة

المادة ١٧ - هذه المادة تتضمن ما بقى من المادة ٣٥٢ المختصة بأحوال الرأفة في القانون القديم وبعد حذف الحد الأدنى للعقوبات المقررة في مواد الجنب والمخالفات لا يمكن استعمال أحوال الرأفة في هذين النوعين من الجرائم وحيث قد احتصر في الاحكام المختصة بتلك الاحوال الى هذا الحد فما كانت هناك حاجة تخصيص باب لها على حدة

وقد ترددت المحاكم في أحكامها في مسألة جواز تطبيق أحوال الرأفة على الغرامات النسبية والعقوبات البنية بعضها حكم بجواز تعديل تلك العقوبات والغرامات او حذفها عند الرأفة ولكن المبدأ الذي استقرت عليه المحاكم في أحكامها يخالف ذلك والنص الجديد رافع لكل خلاف في هذه المسألة اذ قد نص فيه على أن أحوال الرأفة لا تنطبق الا فيما يختص بعقوبة الاعدام وعقوبة الاشتغال الشاقة بنوعها المؤقتة والمؤبدة وعقوبة السجن وفي هذا النص ما يمنع التوسع في تطبيقها بطريق القياس والمثابة

المادة ١٨ — راجع المادتان ٤٤ و ٤٥ من القانون القديم وكذا التعليق على

المادة ١١

المادتان ١٩ و ٢٠ — راجع المادة ٤٤ من القانون القديم المعدلة بالامر العالي

الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

وان نوعي الحبس وهما الحبس البسيط والحبس مع الشغل قد قررهما الامر العالي للشار اليه نظرا للشعور العام بان الطريقة القديمة التي كانت تفرض الشغل في كل الاحوال كانت تجعل العقوبة أحيانا أكثر صعوبة مما ينبغي أن تكون عليه

وقد نص في الامر العالي المتعلق بالسجون على امكان الزام المحكوم عليهم بالحبس البسيط بالمساعدة في أعمال تنظيف السجن على أنه يمكن هؤلاء المحكوم عليهم أن يتخلصوا من هذا الالتزام بدفع خمسة قروش مصرية يوميا اذا كانت حالتهم في الهيئة الاجتماعية تجعل من المستحسن اعفائهم من هذه الاعمال

وفيما عدا ذلك فانهم لا يشتغلون الا بمحض ارادتهم ولجهد نفهم الخصوصي بما أنهم لا يعملون عملا الا في داخل السجن

وان نصوص الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ كانت تقتضي وجوب الحكم بالحبس مع الشغل في الاحوال الآتية

اولا — اذا كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر

ثانيا — اذا كان الحكم صادرا من أجل سرقة أو تسميم مواش أو اتلاف مزروعات

ثالثا — اذا كان الحكم صادرا بالحبس طبقا للاوامر المالية المتعلقة بالمتشردين والاشخاص للشبهة في حالتهم

ويؤيد أحكام الحالة الاولى من هذه الاحوال الثلاثة أنه ليس مما يرغب فيه أن يبقى الجناة في السجون مددا طويلة بلا عمل

وقد دوت احكام الحالة الثانية في اللواد ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٣١٠ و ٣٢١ من القانون

ومشروع تدوين أحكام الحالة الثالثة في الامر العالي المتعلق بالمتشرد

وان ما جرت عليه المحاكم في العمل بتلك السلطة المطلقة التي خولت لها في هذا الخصوص بمقتضى الامر العالي المؤقت الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ تجعل مجالا لاظن بأن هذه السلطة يجوز بهاؤها بمحدودها التي هي عليها

المادة ٢١ — أنظر المادة ٢٠ للمدة بالامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

والمادة ٤٥ من القانون القديم وراجع أيضا المادة ٢٤ من قانون العقوبات الفرنسي
وقد تناولت المادة ٤٥ القديمة لأحكام الصادرة بالاشتغال الشاقة والسجن

وان نص المادة ٢٠ من القانون القديم (قبل أن يعدل في سنة ١٩٠١) الذي
يقضي بأن يستزل القاضي مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المقررة للحكم بها
هو عرضة للتقدم من وجهين الأول أن القاضي قد يغفل مراعاة ذلك والثاني أن مدة
الحبس الاحتياطي قد تزيد على مدة العقوبة اللازمة للحكم بها فضلا عن هذا فإن مدة
العقوبة أهمية عظيمة فإذا كان أقلها سنة كان الحبس دائما مع الشغل (مادة ٢٠) هذا
من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه المدة يكون لها دخل في معرفة ما إذا كان هنالك
عود (المادة ٤٨) وهي نقطة أكثر أهمية من الأولى وفي كل هذه الأحوال فإن مدة
العقوبة بأكملها هي الواجب بلا شك أن تعتبر ولا محل للبحث عما إذا كان بعض مدة
الحبس قد قضى أو لم يقض بصفة حبس احتياطي

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من المادة تراجعت المادة ٢٤ من القانون الفرنسي قائلة
أن لم يوضع نص بهذا المعنى فإن كل محكوم عليه بالاشتغال الشاقة أو السجن يرى لنفسه
صالحا محققا في رفع الاستئناف ما دام المحبوسون احتياطيا أحسن حالا ممن يحكم عليهم
بإحدى العقوبات الثلاث السابقة

والحبس الاحتياطي بعد صدور حكم بالحبس يزول بمقتضى المواد ١٥٥ و ١٨٠
و ٢١١ من قانون تحقيق الجنايات

المادة ٢٢ - هي المادة ٤٨ من القانون القديم مع تعديل فيها
وكانت المادة ٤٨ القديمة غير كاملة لأنها ما كانت تذكر الغرامة بصفة عقوبة يجوز
الحكم بها في الجنايات وكانت غير صحيحة لأن الغرامات النسيئة في مواد الجناح قد تزيد
عن عشرة آلاف قرش (راجع التعليق على المادة ١١)
المادة ٢٣ - هناك حالتان يمكن أن يحتسب فيهما الحبس الاحتياطي في تخفيض
الغرامة وهما :

أولا - فيما حكم على إنسان بالغرامة فقط وكان قد حبس احتياطيا
ثانيا - فيما لو حكم بالحبس والغرامة معا وكانت مدة الحبس الاحتياطي تزيد عن
المدة المحكوم بها عليه وعلى هذا الفرض يكون من الانصاف أن يحتسب له ما زاد من
حبسه الاحتياطي فيما يتعلق بالغرامة ويحتسب بمقتضى المادة الحالية ما يستزل من
الغرامة بسبب الحبس الاحتياطي طبقا للقواعد المتبعة في الإكراه البدني مع بعض التمييز

فيها وهذه القواعد وارد الكلام عليها الآن في المادة ٢٩٧ من قانون تحقيق الجنايات وما ينبغي أن يلاحظ هنا أن الحبس الاحتياطي لا يكون له أدنى مفعول فيما يتعلق بحصول المصاريف فإذا حكم على منهم مثلاً بغرامة قدرها عشرون قرشاً وبالمصاريف بعد أن قضى هذا اللتمم عشرة أيام في الحبس الاحتياطي فإن مبلغ المصاريف لا ينقص شيئاً وإن كانت مدة الحبس التي قضاهم تبرئه من غرامة قدرها مائة قرش وذلك لأن للبداً المتبع هو أن مدة الحبس الاحتياطي تحسب في تنقيص العقوبة المحكوم بها لا في تعديل ما للحكومة من حق المطالبة بالمصاريف التي أنفقتها

القسم الثاني

(في العقوبات التبعية)

المادة ٢٤ — راجع المادة ٧ من القانون القديم

المادة ٢٥ — راجع المواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من القانون القديم التي عدلت

وجعت في مادة واحدة

وأن المواد المذكورة موضوعها النص عن أهم مستلزمات الحكم بالعقوبات الجنائية وقد سبق التنبيه إلى أن الحرمان من الحقوق الخ غير معتبر في القانون القديم عقوبة أصلية وزيادة على ذلك الحرمان المؤبد معتبر عقوبة تبعية محضة في القانون المتفق (راجع التعليق على المادة ١٠) وينتج من ذلك أن الحجر القانوني والحرمان من الحقوق الوطنية والحرمان المؤبد جميعها من مستلزمات الحكم ببعض العقوبات

وحيث لم تعد حاجة للنص في الحكم عن هذه العقوبات الثلاث فلا موجب لإبقاء أسماؤها وملاحظ أن ذلك هو الأسلوب الذي جرى عليه واضعو قانون العقوبات البلجيكي والحاجة في مصر أمس إلى عدم إبقاء أسماء مخصوصة لتلك العقوبات إذ أنه كلما وجدت ألفاظ في القانون المصري يقابلها مثلاً في القانون الفرنسي فإنه يرجع للقانون الفرنسي على أن الظروف والاحوال في مصر مختلفة عنها في البلاد الفرنسية اختلافاً تكون معه هذه الطريقة مدعاة للخطأ ومتى حذفت أسماء هذه العقوبات أمكن أن تضمن في مادة واحدة كافة الأحكام المتعلقة بها ولم تبق ثم حاجة لأن تعتبر أنواع عدم الأهلية التي تترتب على تلك العقوبات إلا بصفة عقوبات تابعة مباشرة للأحكام التي تصدر بعقوبة جنائية والغرض من القانون الجديد كما سبق التنبيه لذلك هو جعل تلك العقوبات ملائمة لنظام البلاد وحالتها

الفقرة الأولى والثانية — راجع المادة ٣٩ من القانون القديم ولا موجب لابقاء عقوبة الحرمان من المرتب حيث أن المرتب لا يناله الا من كان في خدمة الحكومة

الفقرة الثالثة — راجع الفقرة الرابعة من المادة ٤١ القديمة وقد أزيلت مدة عدم الاهلية الى مدة العقوبة الاصلية فانه كثيرا ما يتأثر الانسان من البينة ولو لم تميز بين حق ان هذا المنع من تأدية الشهادة باليمين قد لا يترتب عليه الا معاقبة المحكوم عليه من العقوبات المقررة للشهادة الزور على أن القاضي له أن يقدر قيمة الشهادة ولو أدبت بعد حلف اليمين

الفقرة الرابعة — راجع للمادة ٣٧ من القانون القديم يراجع جارو جزء أول صحيفة ٥٤٠ عقوبات للوقوف على الصعوبات التي عرضت عند تقرير حد لعقوبة الحجر القانوني المنصوص عنها في المادة ٢٩ من قانون العقوبات الفرنسي وبيان نوعها والغرض منها وهذه الصعوبات أشد في مصر منها في فرنسا وذلك من وجهين

الاول — ان في الشرائع الاسلامية نوعين من الحجر حجر لته وحجر لاسراف ولم يكن واضح قانون العقوبات القديم يفكر في الغالب حين وضعه الا في الحجر الوارد في قانون العقوبات الفرنسي

والثاني — ان مسائل الحجر من الاحوال الشخصية والمحكمة التي تحكم بالعقوبة غير مختصة على العموم بالنظر في مسائل الاحوال الشخصية ومن ثم تكون الحالة في مصر ادعى الى وضع حد بين ماهية الحجر والى حل جميع مسائل الاختصاص الجائز أن تعرض والطريقة التي جرى عليها القانون الجديد هي الطريقة المشروحة في جارو صحيفة ٥٤٢ بحيث ان المحكوم عليه يصبح بسبب الحالة التي آل اليها بعد الحكم غير قادر على ادارة أمواله فقد راعى القانون ذلك ووضع القواعد الواجب اتباعها في هذه الحالة وبناء عليه يكون المحكوم عليه ممنوعا من ادارة أمواله ولكن الى متى يستمر هذا المنع والجواب عن ذلك أن القانون الجديد جرى على أن الحجر القانوني يدوم ما دام المحكوم عليه غير قادر فعلا على ادارة أمواله أي ما دام محبوسا وبذلك يتقي ضرر ان كانا محتملين اذ يستحيل الآن أن يتحمل تبعه الحجر من تعامل مع المحكوم عليه بغير علم منه بسابقة الحكم عليه وكذلك عند ما يفرج عن المحكوم عليه ولو بشرط فانه يضع يده على أمواله وربما كان ذلك ضروريا لتداركه حاجات معيشته

ويرتب على الحجر ضرورة تعيين قيم على المحكوم عليه وكان اختيار القيم بمقتضى نصوص القانون القديم من حقوق المحكوم عليه نفسه بشرط التصديق من المحكمة على ذلك ولا يصير اختيار القيم من اختصاص المحكمة التابع لدائرتها المحكوم عليه الا اذا كان لم يختز هو أحداً لذلك وقد حصل خلاف فيما اذا كان التمين يحصل من الدائرة المدنية أو من الدائرة الجائية للمحكمة والقول الذي عليه المعول هو أنه يحصل من الدائرة المدنية والظاهر أن هذا الرأي مبني على مبدأ تادل لأن صفة وظيفة القيم مدنية محضة ومستقلة تمام الاستقلال عن الاحوال والظروف التي اقترنت بالجريمة

وكانت هناك مسألة أشد اشكالا وهي معرفة الجهة التي يحاسب القيم أمامها عن شؤون قوامته أبحساب أمام قاضي الاحوال الشخصية أم أمام المحكمة الاهلية وقد حدثت في منازعة قريبة المهد أن كلا من محكمة مصر الابتدائية والمجلس الحسبي حكم بعدم اختصاصه بذلك إذ أن الحجر من جهة معتبر على العموم من متعلقات الاحوال الشخصية كما سبقت الإشارة لذلك ومن جهة أخرى فإن الشرع لا يشتر الحسب في جنابة موجبا لاقامة قيم واذن لو كان قرر وجوب محاسبة القيم أمام محكمة الاحوال الشخصية لكان يخشى من أن قاضيا يأبى الاقرار على حجب لم يحكم هو به وكذلك كان يأبى الاقرار على قيم لم يقمه هو وبالجملة حيث أن حق العزل ينبغي أن يكون للجهة التي لها حق المراقبة على تصرفات القيم فما لم تجبره عادة أن تكون ولاية التمين للجهة وولاية العزل للجهة أخرى وبعد التمعن في هذه المسألة والنظر فيها يمكن أن يقال فيها تأييدا أو تفنيذا قرر جعل هذه المادة برمتها من اختصاص المحكمة الاهلية أما عن تقديم الحساب فراجع المادة ٣٠ من القانون الفرنسي

واذ كانت حقوق القيم قاصرة على ادارة أموال المحكوم عليه فبعض التصرفات لا تدخل في حدوده وحيث قد يتفق أن بعض هذه التصرفات يكون اضطرابا لما فيه من الفائدة فيلزم التدبر في طريقة اجرائها ومن الامثال الجلية على ذلك دفع النفقة الى الزوجة والاصول أو الفروع ومقتضى القانون الجديد ابقاء الحق في اجراء التصرفات للمحكوم عليه بشرط الاذن بذلك من المحكمة وكذلك الايضاء أو الوقف بقيان أيضا حقا له لأن مثل هذا التصرف لا تنافيه الحالة التي هو فيها

وبالجملة فانه كان يقتضي إيجاد نص صريح يقضي ببطلان ما يخالف مقتضى الحجر الواقع على المحكوم عليه تكون عبارته كما يأتي (كل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغي من نفسه)

الفقرتان ٥ و ٦ — استبدلت في القانون الجديد المادة ٤١ بهاتين الفقرتين مع الفقرة ٣

المادة ٤١ القديمة يظهر أنها مأخوذة من القانون الفرنسي ولم يراع عند وضعها التوفيق بينها وبين الأحوال الخاصة بالبلاد

فالاولى من الفقرات الخمس التي كانت هذه المادة محتوية عليها كانت واردة في المادة ٣٩ والثانية يغني عنها ما ورد في قانون الانتخاب والثالثة كانت صعبة التأويل حيث ان قوله جملة من الجمعيات وطائفة وحرقة تحتاج كل منها لزيادة ابصار في تعريف مدلولاتها والقانون لم يرسم خطة لتنفيذ هذا المنع ولم يرد فيه نص يضمن تنفيذه

ونظرا لان بعض الطوائف والحرف تابع لجهات لا سلطان للمحاكم عليها فقد حصرت الطوائف والشركات التي لا يصح أن يتحقق بها شخص محكوم عليه بالاشغال الشاقة حصرا أو في مما كان عليه واقصر في هذا الحصر على الذين يمكن أن يتحقق نفاذ موجب الحكم عليهم

وقد حذف من التعداد الوارد في الفقرة الخامسة ذكر مجلس شوري القوانين ومجالس المديرية والجمعية العمومية لان القانون النظامي وقانون الانتخاب قد تكفلا بالكلام عليها بما هو أوسع مما في القانون الحالي فيما يتعلق بعدم الاهلية

وقد زيد في أحكام المادة القديمة بمقتضى القانون الجديد ما يقضي بأن الحكم بالسجن يستوجب العزل أما القانون النظامي وقانون الانتخاب فلم يفتنا عند هذا الحد كما تقدم بل جاء قاضين بأن الحكم بالسجن لمدة طويلة أو بالحبس مطلقا في جريمة مخلة بالشرف يستوجب العزل لا محالة ولكن أمثال عدم الاهلية هذه يجب أن تدرج في القوانين المسنونة لهذه الهيئات بالاولوية عن قانون العقوبات « راجع مثلا الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ القاضي بانشاء بلدية اسكندرية »

وقد نص هنا أن كل حكم صادر في جنابة ولو غاييا يستوجب العزل وقد أخذ بهذا المبدأ لأنه يصعب غالبا استبعاد الاعضاء الذين يكونون بهذه الحالة والظاهر أن العمل بهذه القاعدة ليس فيه احجاف لان هؤلاء الاعضاء لا يستطيعون مباشرة وظائفهم بالنظر لتقيهم

أما عدم الاهلية المؤبد الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٤١ القديمة والذي هو من متعلقات الحكم بالاشغال الشاقة فقد ورد الكلام عليه في الفقرة السادسة الجديدة

والفقرة الرابعة من المادة القديمة خاصة بما يتعلق بالمخلفين وغيرهم عن لهم علاقة

بالقضاء أما أنواع عدم الاهلية التي تقضي بها هذه الفقرة فيجب أن يلاحظ أنها غير متضمنة في المحاكم المختلطة (راجع حكم الاستئناف المختلط رقم ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ مجموعة القضاء المختلط جزء سادس صحيفة ٥١) وحيث ان نظام المحلفين غير موجود في المحاكم الاهلية فقد سكت عن كل ما ذكر في هذه الفقرة متعلقا بهم وقد أبقى عدم الاهلية للشهادة على العقود وللتمين بصفة أهل خبرة ويلاحظ هنا عن عدم أهلية الشهادة على العقود أن القوانين الاهلية لا تحم أبدا وجود شهود وعلى ذلك لا تكون النصوص الخاصة بشهود العقود واجبة الاتباع الا فيما يتعلق بالعقود التي تحرر أمام محاكم الاحوال الشخصية وتمسك بها أمام المحاكم الاهلية ويؤخذ من ذلك أن مثل هذا القيد المحرر على يد شاهد غير أهل للشهادة بموجب هذه المادة يجب أن يعتبر ملغي لدى المحكمة الاهلية وقد سبق الكلام فيها يختص بتأدية الشهادة وبقى البحث في الفقرة الخامسة من المادة القديمة وفي ذلك يقال أنه ليس من سبب لان يكون من سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة غير أهل للاشتغال بمعرفة التعليم دون غيرها من الحرف فان التعليم في مدارس الحكومة محظور عليه بمقتضى الفقرة الاولى وأما في المدارس الاخرى فليس نمت ما يحتم عليها العمل بحكم هذه الفقرة ولذلك حذف

المادة ٢٦ — المادة ٤٧ من القانون القديم معدلة تعديلا خفيفا

قد حصل تخوير في تحرير هذه المادة لكي يزول التضارب الذي بين قوله (الغزل من الوظيفة البرية الخ) الذي هو أمر يقع في الحال وبين قوله (مدة هذه العقوبة الخ) ونظرا لنصوص المادة الآتية جمل أقصى المدة التي يجوز الحكم بحرمان المحكوم عليه أثناءها ست سنوات

المادة ٢٧ — لاحظنا فيما سبق (راجع التعليق على المادة ١٠) أنه متى ارتكب أحد الموظفين العموميين جناية مستوجبة في الاصل لعقوبة (الحرمان المؤبد الخ) ولم يحكم عليه الا بالحبس رافة به « فالحرمان من الحقوق الخ » كان حتى اليوم يزول دون أن يستبدل بشيء وكان يظهر أن هناك أمرا متعلقا بالجرائم الواردة في هذه المادة يجب النص عنه فيها اذ من الواجب أن تكون مدة عدم الاهلية أطول من مدة الحبس حتى يكون للعقوبة تأثير حقيقي ولذلك جعل حدا الأدنى ضعف مدة الحبس وحيث ان الحبس الذي يجوز الحكم به في الجناية مدته على الأقل ستة أشهر وعلى الاكثر ثلاث سنين فتكون مدة عدم الاهلية من سنة الى ست سنين وذلك يطابق الجداول المقررة في المادة السابقة

للمادتان ٢٨ و ٢٩ — راجع للمادتين ٥٣ و ٥٥ من القانون القديم للمدلتين
بالامر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠

نصوص هذه المواد بحسب عبارتها موافقة لنصوص الامر العالي الصادر في ٢٩
يونيه سنة ١٩٠٠ المتعلق بملاحظة البوليس والمصالح التي من خصائصها القيام بما
تقتضيه هذه الملاحظة قد لاحظت أنها وإن كانت ضرورية في بعض الاحوال الا أنها
تكون غالبا عقبة للمحكوم عليهم في سبيل اكتساب عيشهم بلا تكدير لراحهم وتلجهم
الى ارتكاب الجرائم بدل أن تصدّهم عنها ولذلك قصد قصرها على الجرائم التي تكون
لازمة لها بنوع خاص مع وضع حدّ معقول لمدتها

والفقرة الاخيرة من المادة ٥٣ القديمة قد أدخلت في الباب الخاص بحق العفو
حيث أن وضعها فيه أولى وإن الفقرة الاولى من المادة ٥٥ أسقطت لأنها يجب أن
تكون من ضمن الامر العالي المختص بملاحظة البوليس

المادة ٣٠ — مادة للمصادرة أتبع فيها حتى الآن الامر العالي الصادر في ٢٢ ابريل
سنة ١٨٩٠ الذي نصه « جميع الاشياء التي تستعمل في ارتكاب جنابة أو خفة أو مخالفة
تكون حيا ملكا للحكومة » ولو قيل بأن هذه المادة ليس فيها من الفائدة سوى التعميم
لما كان في ذلك غلو في التقد قاتها لم يراع فيها جانب الغير إذ أن الظاهر منها هو أن
الشيء الذي استعمل في ارتكاب الجريمة يصادر في كل الاحوال ولو كان استعماله في
ذلك عن غير قصد من صاحبه وكذلك لا يمكن تعيين ما استعمل حقيقة في ارتكاب
الجريمة بدون حكم قضائي ولو أن المصادرة لا تتوقف على حكم

وقد تكون هذه العقوبة في كثير من الاحوال غير مناسبة لجسامة الجريمة فانه
يظهر من مقتضى أحكام المادة ٣٤٧ القديمة مثلا أن المرة التي تكون سائرة في الطريق
على اليسار بدل اليمين بسبب سوء قيادتها ومحدثا جروحا بجواد للغير يجب أن تصادر
لجانب الحكومة وكذلك الحيوان الذي يسرح في أرض للغير

أما المادة الجديدة فهي مأخوذة عن المادة ٣٦ من القانون الطلياني ونصها
يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة أن يحكم بمصادرة الاشياء التي استعملت في ارتكاب
الجنحة أو أعدت لذلك وكذلك الاشياء التي تحصلت من الجريمة الا اذا كانت تلك
الاشياء ملكا لاشخاص لا دخل لهم في ارتكاب تلك الجنحة واذا كانت الاشياء المذكورة
من التي يمدّ صنعها أو استعمالها أو حملها أو حيازتها أو بيعها جريمة فيحكم بمصادرتها
ولو لم يحكم بعقوبة ولم تكن ملكا لغيرهم (ترجحة لا كواتنا)

وقد أدخل بعض المحررين على هذا النص الطلياني فالنص الذي في المادة الجديدة يقضى من جهة بقصر المصادرة على الأشياء التي يضبطها رجال الضبطية القضائية اذ ليس من المفيد أن يحكم المحكمة فيما يخص بأشياء لم تقدم إليها . ومن جهة ثانية فإن قوله « التي أعدت لذلك » لا تكاد تكون وافية فانه في كثير من الاحوال تكون الجريمة التي أعدت هذه الأشياء لاستعمالها في ارتكابها مخالفة قليلا للجريمة التي حكم على المتهم من أجلها

وكذلك في الفقرة الثانية يلاحظ أولا أن كلمة « حيازتها » يدخل في مدلولها « الحل » و « وضع اليد » وثانيا أن مجرد التريض للبيع قد يكون جريمة كتريض اللحم الغير الصالح للاكل للبيع وضبطه قبل أن يباع وقد أحييت مسألة المصادرة فيما يتعلق بالمخالفات على المواد المعينة لتلك المخالفات وهذه المصادرات تدخل تحت قوله في المادة ٣١ « وفي الاحوال الاخرى المنصوص عنها في القانون »

المادة ٣١ - راجع المواد ٧ و ٤٥ من القانون القديم
وللاحظ أنه قد أُلغيت من القانون القديم بعض المواد الخاصة بالعقوبات التابعة
المادة ٥٢ من القانون القديم كما تقدم غير معمول بها في الاحكام التفصيلية من
قانون العقوبات

وللمادة ٤٣ القديمة بحث في نشر صور الاحكام الجنائية وأمثال هذا النشر قلَّ أن تعتبر عقوبة مؤثرة والسبب الوحيد في تقرير النشر هو ضرورة اشهار الاحكام التي تصدر بعقوبة الا أن الاحكام يعلم بها اليوم في الحقيقة اولو الشأن علما كافيا ويكفي لتبرير التعديل الذي أدخل أن يلاحظ أن النشر بطريق اللصاق لم يمتلئ به قط
وقد ألغيت مادة أخرى من القانون القديم أيضا وهي المادة ٦ لان الاحوال التي يحكم فيها بعقوبات مجموعة او متفرقة تستفاد جليا من الاحكام التفصيلية من قانون العقوبات

القسم الثالث

❖ في تعدد العقوبات ❖

المادة ٣٢ - هذا القسم يبحث فيما نسميه كتب القانون عموما « تعدد الجرائم » والفقرة الاولى من هذه المادة التي هي في الحقيقة عبارة عن المادة ٧٨ من القانون الايطالي تنص عن التعدد المعنوي أعنى الحالة التي فيها تنطبق الجريمة الواحدة سواء

تركت من جملة أفعال أم لا على جملة نصوص من قانون العقوبات مثلا اذا ضرب أحد يقصد القتل ثم لم ينشأ عن الضرب الا عجز عن الاشغال أكثر من ٢٠ يوما فهذه الجريمة عقابها الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن اذ تعتبر شروعا في القتل (المادة ١٩٨) ويعاقب عليها بالحبس فقط بموجب المادة ٢٠٥ وبديهي أن واضع القانون لم يقصد توقيع العقوبات معاً فلم يخرج المادة المقترحة عن كونها مؤيدة للمبدأ الذي جرت عليه المحاكم في هذا الموضوع

والفقرة الثانية من المادة تنص عن حالة مختلفة عن هذه بعض الاختلاف وهي ارتكاب جملة جرائم تنفيذا لقصد جنائي واحد ولكن قانون العقوبات لم يبلغ من التوسع الى حد جعل تعدد هذه الجرائم جريمة مخصوصة قائمة بذاتها كما لو ارتكب أحد الصيارف اختلاسا في مال الحكومة الذي تحت يده وتزويرا في الدفاتر بقصد اخفاء احتلاسه وكما لو ساعد أحد الاهالي متهما على الهرب وآواه في منزله بعد ذلك وكما لو زيف شخص حقودا وتعامل بها بعد ذلك فان المبدأ الذي كانت المحاكم سائرة عليه وكاد يصح مقررنا فيها هو الحكم بمقوبة واحدة في مثل هذه الاحوال جريا على المبدأ المقرر في محاكم فرنسا والظاهر أن الاولى تقرر هذا المبدأ بنص صريح في القانون وقاعدة العمل بهذه الطريقة هي وضع حد للاحوال التي يجب حصر تطبيق هذا المبدأ عليها ويلاحظ أن لأهمية لذلك في القانون الفرنسي بالنظر لان المادة ٣٦٥ منه قررت بصراحة تمبدأ عدم تعدد العقوبات ولم يرد في القانون المصري نص يقرر هذا المبدأ والقاعدة المقررة تنترك للقاضي حل مسألة تتعلق بوقائع الدعوى وربما كان في حلها بعض الصعوبة وهذه المسألة هي معرفة ما اذا كانت الجرائم المختلفة تكون مجموعا غير قابل للتجزئة وان هذه القاعدة تستلزم في كل دعوى حل مسألة توصلنا لمعرفة ما اذا كان يجب الحكم بمقوبة واحدة أو أكثر

المادة ٣٣ — هذه المادة تضمنت المبدأ العام الذي قرره القانون القديم من قبل وهو أن العقوبات المقيدة للحرية كالعقوبات الاخرى يجب أن تتعدد الا ما استثنى منها والاستثناء موجود في المادتين ٣٥ و٣٦

وقد اقترح تعديل القانون القديم في هذا الموضوع وجعله كالقانون الفرنسي الا في بعض المسائل التفصيلية فيمضى القانون الفرنسي اذا ارتكبت جنايتان أو أكثر قبل أن يحكم في احدها فلا يحكم على مرتكبها الا بالمقوبة المقررة لأشدها (المادة ٣٦٥ من قانون تحقيق الجنايات)

فن المهم ان نبحث في هذا النص وأول ملاحظة عليه هي أنه لا يؤيده مبدأ من العدالة من حيث هي إذ انه يؤدي الى هذه النتيجة التي يؤسف عليها وهي أن من يرتكب جريمة شديدة يكون في أمن من العقاب على كل جريمة أقل شدة يرتكبها قبل اكتشاف تلك الجريمة والقاء القبض عليه من أجلها فإذا وجد سبيل لمنع وصول مدة العقوبات الى حد مفرط بسبب تعددها يكون للبدا الذي من مقتضاه أن تكون عقوبة من يرتكب جريمتين أشد من عقوبة من يرتكب جريمة واحدة أعدل على وجه العموم

وفضلا عن ذلك فإنه يجب أن يلاحظ أن النص الفرنسي لو أخذ بسببانه من غير تحوير فيه لكان ذلك عبارة عن مجرد تقليد فيقتضى القانون الفرنسي مثلا اذا أزيل مدة الحبس الى يوم رأفة بلتهم فإن هذه العقوبة يجب عقوبة الغرامة مهما بلغت وكذلك عقوبة السجن فإنها يجب عقوبة الحبس في حصن (réclusion) مع أن هذه العقوبة أشد في تنفيذها من الاولى (جارو جزء ٢ صحيفة ٢٧٧)

وأخيرا فإن هذا النص يفضي الى مصاعب جمة في تأويله اذا اقتضى الحال العمل به خصوصا اذا كانت الجرائم ارتكبت في دوائر اختصاص جملة محاكم (جارو جزء ٢ صحيفة ٢٨٨ وما يليها) نعم ان المحاكم الفرنسية حلت باحكامها كثيرا من مثل هذه الاشكالات ولكن لعدم وجود قاعدة قانونية مهمة فيما يتعلق بهذا المبدأ يظهر أن لا داعي لأن ندرج في القانون المصري نصوص يستدعي تأويلها تصفح أحكام المحاكم التي لا يخفى كثرتها وليست في كل وقت سهلة المثال على القاضي

وقد جرى مقتنو بعض البلاد الاخرى خصوصا في بلاد البلجيكي على طريقة تشابه هذه الاثنا أكثر نوسا منها (المواد ٥٨ وما بعدها الى ٦٥) وقد اقترح ادخال الطريقة التي جرى عليها القانون البلجيكي في القوانين المصرية ويجوز التنبيه الى أن الجزء الاهم من القانون البلجيكي تضمنته المادتان ٤٠ و ٤١ أما نصوص هذا القانون الاخرى فلا تحل الاشكالات التي نشأت عن نص القانون الفرنسي حينما تكون الجرائم واقعة في دوائر اختصاص محاكم مختلفة ولتمثل على ذلك بالمادة ٦٢ حيث تقول اذا ارتكبت جملة جنايات فلا يحكم الا بالعقوبة الأشد وعلى مقتضى ما جرت عليه محاكم فرانس فان العقوبة الأشد هي عقوبة الجريمة المقرر لها أشد العقوبات (راجع جارو) ولنفرض أن العقاب المقرر للجريمة التي حكم فيها أولا هو الاشغال الشاقة المؤقتة وأن الحكم صدر بالحبس بسبب استعمال الرأفة وأن العقوبة المقررة للجريمة الثانية هي عقوبة السجن فاذا تكون اذن سلطة المحكمة التي من اختصاصها النظر والحكم في الجريمة الثانية واذا صرف من جهة

أخرى قوله العقوبة الأشد الى الأشد من العقوبات المحكوم بها فلا يعلم ما هو الأشد الا بعد الحكم بالمعقوبتين

والاوجه المشروحة آنفا تين العلة في عنوان الباب بتمدد العقوبات بدل العنوان المتخذ لذلك على العموم وهو تمدد الجرائم فان الصعوبات تقل كثيرا اذا كانت جميع العقوبات يجوز الحكم بها وقررت الحدود التي تتبع في التنفيذ منها لتعدددها بلا حد ومجمل القول أنه ليس هناك أسباب قوية تدعو الى تغيير المبدأ الذي اتبع الى اليوم وهو تمدد العقوبات

المادة ٣٤ — لو كان هذا التص غير موجود لوجب ظاهرا تنفيذ العقوبات المقيدة الحرية عند تنوعها على ترتيب صدور الحكم بها لكن اذا حكم على انسان بالاشغال الشاقة أثناء التنفيذ عليه بالسجن أو الحبس فيلوح أنه أقرب للعدل نقله في الحال الى الحبس الذي تنفذ فيه عقوبة الاشغال الشاقة حتى يكون للعقوبة أقصى مفعولها

وكذلك اذا حكم على شخص بحدّة عقوبات من نوع معين وعقوبة أو أكثر من نوع أخف فليس من المستحسن أن تنفيذ العقوبات الاولى يتخلله تنفيذ العقوبات الاقل شدة منها فاذا حكم على الانسان مثلا بالسجن أو الحبس أثناء التنفيذ عليه بالاشغال الشاقة فلا يحسن نقله من حبسه الى حبس آخر لينفذ عليه بالسجن أو الحبس ما دام من المحقق أنه يعود بعد ذلك الى الحبس الاول ليستوفى فيه عقوبة أشغال شاقة أخرى وكذلك في حالة الحكم بمعقوبات حبس كثيرة بعضها مع الشغل وبعضها بغير شغل فلا تكون قائمة في الزام المحكوم عليهم بالشغل تارة وتركهم أخرى مخيرين بين الشغل وعدمه

وموضع هذه المادة قد ينتقد عليه ومع ذلك فالظاهر أنه من المعقول أن تنال المادة ٣٣ وما دامت القاعدة الواردة فيها غير مقررة تكون المادتان ٣٦ و٣٥ غير واضحتين تماما وربما قيل عنها أيضا ان الاولى أن يكون موضعها في قانون تحقيق الجنايات لانه مختصة بالتنفيذ الا أنها نظرا للمادتين ٣٦ و٣٥ لا تتعلق فقط بالترتيب الذي تنفذ بحسبه العقوبات بل تتعلق أيضا بمسألة ما اذا كانت هذه العقوبات ينبغي تنفيذها أم لا في حالة ما اذا اُجتمعت حكم بالاشغال الشاقة مع أكثر من حكم بمعقوبات أقل شدة وفي حالة ما اذا كانت مدة السجن والحبس مما تزيد عن ٢٠ سنة

المادة ٣٥ — ان وضع القاعدة المضمنة في هذه المادة هو خطوة في طريق تطبيق القاعدة الفرنسية الخاصة بتمدد الجرائم (وهي أن العقوبة الأشد تجب العقوبات الاخف) وهذه المادة هي من بعض الوجوه أكثر توسعا في هذا المعنى من القاعدة

الفرسايية حيث تقضي بأن الحكم بالاشغال الشاقة يجب بمقدار مدتها كل عقوبة بالسجن او الحبس محكوم بها من قبل ويؤيد هذا المبدأ اعتبار أن ليس من الحزم تعدد العقوبات كلها بما يخرج عن حد الاعتدال وأن ليس من المستحسن أن المحكوم عليه بعد أن يستوفي الجانب الاشد من عقوبته أي الاشغال الشاقة ينقل الى حبس آخر قبل أن يفرج عنه ليستوفي فيه عقوبة أقل شدة وهذا المبدأ الاخير ان تقرر برمته فانه يؤدي الى جب عقوبة الاشغال الشاقة لكل عقوبة مقيدة للحرية مهما كانت مدتها ولكن قد يكون من الخطر في العمل أن تجب تماما عقوبة اشغال شاقة مدتها ثلاث سنين مثلا عقوبة سجن أطول منها مدتها ١٥ سنة مثلا وستكون نتائج هذا المبدأ أكثر مريانا في الحقيقة مما يرى من ظاهره وذلك بسبب تطبيق أحكام الافراج بشرط التي من مقتضاها جواز الافراج عن المحكوم عليهم الذين قضوا ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليهم بها ويظهر حسن سلوكهم أثناءها

وبمقتضى القاعدة التي أتبع لاتباع عقوبة الاشغال الشاقة عقوبات الحبس والسجن اذا كانت تلك العقوبات صادرة بشأن جرائم ارتكبت بعد عقوبة الاشغال الشاقة ولوجعلت القاعدة عامة لما أمكن معاقبة المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة الا بالعقوبات التأديبية عما يرتكبونه من الجرائم أثناء وجودهم في الحبس

وينبغي أن يشار هنا الى استثناء القاعدة المقررة في هذه المادة وهو أنه ان كان الحكم في المرة الاولى صادرا بالحبس وأوقف تنفيذه مؤقتا عملا بالمادة ٥٢ ثم حكم في المرة الثانية بالاشغال الشاقة فان للمادة ٥٣ قضي بتعدد العقوبتين

وقد يقال ان عقوبة السجن يجب أن تجب بمقدار مدتها عقوبة الحبس والجواب عن ذلك هو أن عقوبة السجن في الواقع كمعقوبة الحبس في التنفيذ ولو كانت تقرر هذه القاعدة لكانت قضي الى نتيجة غريبة وهي أن من يحكم عليه بالحبس ثلاث سنين ثم بالسجن ثلاث سنين أخرى لا تنفذ عليه العقوبة الثانية مع أنه ان لم يحكم في المرة الثانية الا بحبس ثلاث سنين رافقه به فان كل العقوبة الثانية تضم الى الاولى

المادة ٣٦ — هذه المادة تقرر للمبدأ المسلم به على العموم وهو أن تعدد العقوبات يجب أن يوضع له حد اذ لا يلزم أن العقوبات للمؤقتة المقيدة للحرية تسهل بسبب تمددها الى عقوبة مؤبدة ويلاحظ أن ما يترك بلا تنفيذ عملا بالمادة ٣٥ عند اجتماع عقوبات السجن والحبس اذا زاد مجموعهما عن عشرين سنة أعما هي عقوبات الحبس او بعضها والقاعدة الواردة في هذه المادة لا تنطبق الا على تعدد الجرائم (بالمعنى المتفق

عليه عند جمهور العلماء في فرنسا) يعني أنها لا تتناق بالاحكام الصادرة بعقوبة لجريمة ارتكبت بعد الحكم بعقوبة لجريمة أخرى

المادة ٣٧ - قد أعترض على أن تعدد الغرامات بغير حد قد ينشأ عنه استتراق ثروة المحكوم عليه ونحوها من ثم الى عقوبة المصادرة العامة (جارو جزء ثاني بحقيقة ٢٧٠) ويقتضي مع ذلك أن يلاحظ أن للقاضي في مواد التحالفات والجناح الحق المطلق في تنزيل الغرامات وإذا نفذت ثروة المحكوم عليه بسبب استعمال هذا الحق فاما أن تكون موارد ثروته قليلة جداً وفي هذه الحالة لا تكون النتيجة أشد من النتيجة التي يفترض حصولها لو نفذ على المحكوم عليه بالاكراه البدني تحصيل الغرامة واما أن يكون المحكوم عليه غنياً وحينئذ تكون هذه النتيجة هي طاقبة فساد أخلاق وسوء سلوك دائمين يستوجبان أشد العقوبات

وأما في المواد الجنائية فالخوف من حصول تلك النتيجة أشد منه في مواد الجناح والتحالفات الا أن القانون الجديد لا يبقى في المواد الجنائية الا الغرامات النسيية وعلى ذلك لا يحكم بالغرامات الا في الجرائم التي يكون قد استفاد منها المحكوم عليه مالياً فاذا تجرد الجاني بسبب القانون من الثروة التي جمعها بارتكابه جرائم متوالية فلا محل للرافعة به بنوع خاص

المادة ٣٨ - الغرض من هذه المادة هو تقرير العمل بالمبدأ العام السالف الذكر الوارد في الامر العالي المختص بمراقبة البوليس أعني المبدأ الذي من مقتضاه أن الحد التقريبي لتلك المراقبة الذي اذا تعدته بعد ذلك يكون ضرباً من الميث والجور هو خمس سنين

ولمناسبة هذا الباب بتعين ذكر المواد ٢٢ و ٢٣ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من قانون العقوبات القديم المختصة بالاكراه البدني وتنفيذ العقوبات المالية وبالنظر للاسباب الموصحة في التعليق على الكتاب الرابع من قانون تحقيق الجنايات الذي عنوانه « في التنفيذ » قد اعتبر الاكراه البدني كوسيلة للتياسية في تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبات مالية بدون حاجة الى حكم به ومن ثم لا تكون احكام تلك المواد الا قواعد مختصة بالتنفيذ ويجب اذن أن يكون موضعها في كتاب قانون تحقيق الجنايات المختص بالتنفيذ

الباب الرابع

﴿ في اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة ﴾

في القوانين الحديثة طرقتان مختلفتان لحل مسألة الاشتراك ومقتضى الاولى أن

الشريك يعاقب مادة بنفس عقوبة الفاعل (راجع نصوص القانون الفرنسي والقانون المصري القديم ونصوص القانون الهندي فيما يتعلق بالشركاء ونصوص القانون الإنجليزي الخاص بالفاعلين الأقل اداة من الفاعلين الاصليين وكذا من كان عندهم علم بالجريمة قبل ارتكابها) وأهم الاعتراضات التي ترد على هذه الطريقة مستنبطة من أنه متى وجد حد أدنى للعقوبات المقررة للجرائم قد يضطر القاضي لتوقيع عقوبة زائدة في الشدة على الشركاء مع ضعف درجة اشتراكهم في الجريمة ومن هذا الوجه يكون الحد الأدنى الحقيقي هو ما يمكن النزول اليه بفرض استعمال الرأفة

ومقتضى الطريقة الثانية أن يكون العقاب العادي للشركاء أقل من المقرر للفاعلين الاصليين وبديهي أنه ان لم تناول لفظة فاعل الا الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة حقيقة (الفاعلين للماديين) فانه يجب التسليم بأن اداة من دربو الجريمة قد تكون أكبر من اداة الفاعل الذي استعملوه آلة في ارتكابها ولذلك بحث القوانين التي جرت على هذه الطريقة في اطلاق لفظ فاعلين أو من يعاقبون بهذه الصفة على فريق من الشركاء الذين يكونون بالنسبة للجريمة في حالة قضي بأن يحسبوا شركاء في المسؤولية المنوطة مع الفاعلين الاصليين

وقد اقترح ادخال هذه الطريقة في القانون المصري وهي واردة بتمام التفصيل في القانون البلجيكي بالمواد ٦٦ وما يليها الى ٦٩ ومشروحة شرحا وافية بمعرفة هوس وهو أهم واضع لهذا القانون في مؤلفه الذي عنوانه « قانون العقوبات البلجيكي - الكتاب الرابع جزء أول صحيفة ٣٤٢ وما يليها » وهذه الطريقة مستحسنة للغاية من الوجهة العلمية ولكن اذا سبرت يتضح أنها في العمل قد تؤدي الى صعوبات لا يمكن تذليلها في بلد ليس فيها محكمون لازالة العقوبات التي تنشأ من التعريفات الفنية

والمادة ٦٦ من قانون العقوبات البلجيكي تعتبر أولا كفاعلين من ساعدوا بأي عمل كان على ارتكاب الجريمة ولولا مساعدتهم لما أمكن ارتكاب الجريمة أو الجناية أو الجنحة

ولكن يلاحظ أولا أن عدم إمكان ارتكاب الجريمة الذي تشير اليه هذه المادة ليس في رأي العلماء الا نسبيا لا مطلقا (راجع مثلا كتاب هوس في الصحيفة ٣٦٣) حيث قال « ومع ذلك لا يجب ان يحمل هذا النص على معنى الاطلاق فلاجل أن يكون المتهم مستحقا لان يعاقب بصفة فاعل يكفي أن الجريمة لم تكن تقع بالظروف والكيفية وفي اليوم الذي وقعت فيه ... لولا مساعدته » فاذا كان الامر كذلك فالتكون حدود قاعدة بهذا الاتهام وما الظروف التي يكون الرجوع اليها في التفريق بين الفاعل

والشريك كما لو ارتكب السارق مثلاً سرقة بدخوله من باب بيت بواسطة مفتاح مصطنع أعطاه إليه شريك وكان يمكنه أن يدخل من شباك بخلف المنزل بغير مفتاح ولكن بتبريئه نفسه لابقاط السكان من نومهم فهل يجب أن يعاقب الشريك في هذه الحالة بصفة فاعل وكما لو وقعت سرقة في الطريق العام من إنسان يصوب إلى رأس المسروق منه سلاحاً نارياً أعطاه إليه الشريك فإن السارق إذا كان قوي البنية وبيده نبوت (هراوة) كبير فانه ربما يفتنه عن السلاح الناري ومثل هذه الاعتبارات لا يؤدي إلى صعوبة ما في نظر محلفين يمكنهم في الواقع أن يعتبروا المتهم فاعلاً أصلياً أو شريكاً على حسب العقوبة التي يريدون أن يحكم بها عليه والأمر بخلاف ذلك بالنسبة لمحكمة يجوز أن تعدل حكمها المبنية أسبابه محكمة استئناف عليا

وثانياً حيث أن عدم إمكان ارتكاب الجريمة قد ينشأ من ظروف مجهولة بالمرء للشريك أو يكون بعيداً عنها بالكلية فادانته في نظر القانون لعدم كل رابطة بينهما وبين قصده الجنائي فإذا تسوّر سارق حائطاً مثلاً بسلّم أعطاه له شريك خفالة الشريك مرتبطة بعمرة ما إذا كان السارق يمكنه تسوّر الحائط بغير هذا السلم والشريك الذي يعطي للزور حبراً ملوناً تبقى صفته متعلقة بحالة العمل في المحل الموظف فيه من ارتكب الزور لأن النظر في تمكن الزور وعدمه من الحصول على الحبر اللازم إنما يتوقف على تلك الحالة والشريك الذي يقف مترصداً وقت ارتكاب الجريمة ويتفق أنه يئيه الفاعل تكون مسؤوليته أشد مما إذا لم يحتاجه أحد من رجال البوليس

والمادة نفسها تعتبر كالفاعل من جهة ثانية من حرّضوا مباشرة على هذه الجناية أو الجنبحة بهدية أو وعد أو وعيد أو استعمال سطوة أو سلطة أو مخادعة أو دسيسة

وقوله مخادعة أو دسيسة قول عام يدخل تحته التحريض على أي شكل وقع ومع ذلك فمجموع العلماء يسعون لإيجاد تقييد لهذا التعميم (راجع كتاب هوس صحيفة ٣٨٠) فإذا صرف هذان اللفظان إلى أهم معانيهما صدقاً على المشورة والحض والإيثار ولكن القانون قد جعل لهذا اللفظ معنى مقيداً وإذا أخذنا قوله المخادعة أو الدسيسة بمعناها العام فيكون تعداد باقي الوسائل التي هي التهديد والوعد الخ لا لزوم له وأما إذا قيدنا معناها فبصير مدلولهما غير محقق ويجوز أن يجنوا أشخاص هم في الحقيقة مدانون بجرائم من طائفة كل عقاب

ويلاحظ أخيراً أن هذه المادة لم تتكلم عن حالة ما إذا اتفق الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ولم يكن أحدهما محرّضاً للآخر ولكن ارتكب أحدهما هذه الجريمة

وجه الصدفة كما لو اتفق زيد وعمرو على قتل بكر وسارا في الطريق حاملين نبتين. لهذا القصد فتبايلا به في الطريق فضربه زيد ضربة كانت القاضية بالظاهر أن عمروا لا عقوبة عليه بمقتضى القانون البلجيكي (وهذا النقص وجد ايضا في قانون العقوبات المصري)

والظاهر أن الاصح هو أن الظروف التي يترتب عليها وجود الاشتراك كثيرة جدا ومختلفة باختلاف الاحوال حتى ان درجة ادانة الشريك يجب ان تترك تماما لنظر المحاكم وتوكل اليها ويصح ان يحوّل القاضي فيما يتعلق بالعقاب المقتضي توقيع على الشريك فسخة اوسع من التي له في تقدير عقوبة الفاعلين ان رؤى لزوما لذلك ولكن اذا روعي انه يقتضي اولا على حسب التعريف الوارد في القانون الجديد ان يكون الشريك قد حرض على جريمة حصلت فعلا بناء على هذا التحريض ثانيا أن يكون قد تواطأ مع آخرين على ارتكاب جريمة وأن تكون الجريمة التي وقعت نتيجة هذا التواطؤ او ثالثا يكون قد عمل محتارا في ارتكاب هذه الجريمة فالظاهر ان لا محل لتحويل القاضي فيما يتعلق بمقدار العقوبة بالنسبة للشريك سلطة اوسع مما له بالنسبة للفاعل الاسمي لان القصد الجنائي وهو الامة على ارتكاب الجريمة جلي في كل هذه الاحوال

المادة ٣٩ — « بعد فاعلا للجريمة »

قوله فاعل لا يصدق كما أسلفنا الا على الفاعلين الحقيقيين وقد حصل خلاف كثير في الرأي بين المحاكم الابتدائية وبين محكمة الاستئناف فيما يتعلق بمدلول هذه الكلمة. ولذلك يحسن وضع تعريف لهذا اللفظ

والفقرة الاولى ظاهرة بنفسها لكنها لازمة لاستيفاء تعداد الفاعلين فاذا وجد أكثر من فاعل ولم يكن اشترك كل منهم في كل الجريمة فهذه الحالة تنطبق على الفقرة الثانية من المادة وهذه الفقرة مقررة للحالة التي فيها تكون الجريمة مركبة من عدة افعال. ويجب التفريق بين الافعال الداخلة في الجريمة والافعال التمهيدية لها (راجع المادة ٤٥ من القانون بشأن الشروع) وان تميز الافعال التي تكون داخلة في الجريمة مما يدخل في الوقائع لا من المسائل القانونية

عن قوله « من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة اعمال فيأتي عمدا عملا من الاعمال المكونة لها »

لكي يستبر شخص فاعلا ينبغي ان يكون عنده نية التداخل في ارتكاب الجريمة وان يكون اشترك فعلا في جزء منها فالسارق الذي يكسر قفلا بيت ولكن لا يدخل

خيه والذي يدخل فيه ويسرق كلاهما فاعلان للسرقه بكسر ولو أن الثاني لم يشترك في كسر الباب وكذلك اذا أوقف زيد مثلاً عربية عمرو ثم قتل بكر عمراً فزيد هو فاعل للقتل اذا كان أوقف العربية بقصد القتل

وكا لو شرع زيد مثلاً في قتل عمرو وتركه على أنه مات ثم أبى بكر بعد ذلك وقتل عمراً فحيث ان زيدا لم يدخل في ارتكاب جريمة القتل فهو لا يكون مدنياً الا بجريمة الشروع في القتل

(الفقرة الأخيرة من المادة) متى وجدت ظروف خاصة بأحد الفاعلين من شأنها أن تغير نوع الجريمة التي ارتكبا بإتيان فعل جنائي معين فيعدّ الجانيان فاعلين لفعل جنائي واحد وان اختلفت جريمة كل منهما والفرض من النص تقرير هذه الحالة وحلها على الوجه الذي جرت عليه المحاكم الفرنسية وهو اعتبارهما مرتكبين لجريمتين مختلفتين وان كانا أتيا عملاً واحداً

عن قوله « تقتضى تغيير وصف الجريمة او العقوبة بالنسبة له » مثلاً اذا كان احد السارقين خادماً عند المسروق منه فالسرقة تعتبر بالنسبة للخادم واقعة على مال الخدم وفي هذه الحالة كما في غيرها من الاحوال المشابهة لها يستحق كل فاعل العقوبة التي كانت تنوقع عليه لو ارتكب الجريمة منفرداً

عن قوله « او العقوبة »

اذا كان احد الجانين عائداً فلا يترتب على هذه الحالة تشديد العقوبة على الباقيين عن قوله « وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة او كيفية علمه بها »

ويندر في القانون المصري وجود ما ينص عن ارتباط نوع الجريمة بعلم الجاني بها عند ارتكابها واما في الشرائع الاخرى فالأمثلة على ذلك كثيرة عن قوله « قصد »

كثيراً ما تعرض في احوال التمدي على النير حالة ما اذا كان احد الجانين لا جميعهم قد كان عنده سبق اصرار

المادة ٤٠ — تقارن هذه المادة بالمادة ٦٨ القديمة وراجع التعليق العام على هذا الباب

عن قوله « في الجريمة »

ليس من سبب يدعو الى قصر تطبيق قواعد الاشتراك على الجنايات والجنح كما

كان في القانون القديم (مادة ٦٧) سوى قلة أهمية مواد المخالفات على العموم مع أن من المخالفات ما يكون فيها الانسان المسؤول ادبيا أقرب الى الدخول في الاشتراك بمعناه. الوارد في القانون الجديد منه الى الدخول في معنى الفاعل الاصلي ومثال ذلك على الاخص الاحوال التي تقع فيها جرائم من الحدم بناء على تعليلات مخدوميهم او بتواطئهم معهم

(الفقرة الاولى من المادة) انواع التهريض المنصوص عنها في القانون القديم قد حذفت من المشروع وذلك للاسباب الواردة في التعليلات العامة على هذا الباب وقوله « فوقت بناء على تحريضه » قد أريد به منع الابهام الذي يمكن ان يعترض عليه لو ذكر التهريض بوجه عام دون تعيينه تعيينا كافيا

وقد نصت هذه الفقرة على التهريض على الفعل المكون للجريمة دون ذكر التهريض على ارتكاب الجريمة نفسها لتعيين حالة ما اذا كان الفعل المرتكب لا يعد جريمة بالنسبة لمن ارتكبه لعدم وجود القصد الجنائي عنده

(الفقرة الثانية من المادة) راجع التعليق العام ثقف على ما أريد من هذه الفقرة من ملاقة النص الذي كان موجودا

(الفقرة الثالثة من المادة) قد جمعت هذه الفقرة بين حكمي الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٨ القديمة وان ذكر الاسلحة ٠٠٠٠ الخ لضرورة له كما هو ظاهر ومع ذلك فقد أبقي خشية ان يؤدي حذفه الى الخطاء

وبلاحظ ان الفقرة الرابعة من المادة ٦٨ القديمة والمادة ٦٩ قد اغفلنا في القانون الجديد وسبب ذلك هو ان اخفاء الجناة والاشياء المسروقة اعتبرا في هذا القانون حريمتين مستقلتين لاتوعين من انواع الاشتراك (راجع للمادتين ١٢٦ و ٢٧٩) وما يحق ان ينتقد به على المادة ٦٩ القديمة هو ان هذه المادة قد جعلت درجة اداة من أخفى الاشياء المسروقة مرتبطة بنوع السرقة التي اخذت بها هذه الاشياء بقطع النظر عن علم من اخفى الاشياء بنوع السرقة او عدمه

المادة ٤١ — عن قوله « الا ما استثنى قانونا بنص خاص »

في القانون عدا حالة القتل المنصوص عنها في المادة ١٩٩ احوال كثيرة يعاقب على الاشتراك فيها بصفة جريمة خاصة ومثال ذلك مساعدة مسجون على الهرب من قوله « فعليه عقوبتها »

هذه العبارة ترفع الشك الحاصل من عبارة المادة ٦٧ القديمة الوارد فيها « مثل »

عقوبة فاعلها « فالعقوبة هي اذن ما قرره القانون للجريمة التي ارتكبت فضلا وعلى هذا فقد يشدد نوع العقوبة بسبب ظروف خاصة بالفاعل قد يجعلها الشريك واذن فالظاهر ان هذه القاعدة يجب ان يدخلها تعديل ليس موجودا في القانون الفرنسي وهو قصص بين فيه وقد اورد هذا التعديل في الجزء الاخير من المادة

(الفقرة الاولى من المادة) من الصواب ان يتعدى اثر الظروف الخاصة بأحد الفاعلين الى الشركاء متى كان لديهم علم بهذه الظروف فمساعدة والد على اتيان ابنته بغير رضاء منها مثلا هي جريمة اشد من مساعدة رجل على اتيان امرأة غريبة عنه بغير رضاها ومن هذه الوجهة تكون عقوبة الشريك اشد مما لو كان مرتكبا للجريمة مع الفاعل لان الشريك يساعد على اتيان امر له عقوبة خاصة في القانون واما مرتكب الجريمة مع فاعلها فقصده الجنائي هو عين ما كان يقصده لو فعل منفردا

(الفقرة الثانية من المادة) المراد من هذا الشرط هو النص عن احوال متعلقة بالشركاء مماثلة للاحوال المنصوص عنها في النص المقابل لهذه الفقرة المختص بحالة تعدد الفاعلين وقد يجوز ان يترتب على هذا الشرط ان يعاقب الشريك بعقوبة اشد من عقوبة الفاعل ومثال ذلك ان مجرم الشريك الفاعل على التمدي بالضرب على شخص انسان مصاب بمرض يعمله الشريك ويجعله الفاعل فيفقد الضرب الى الموت بسبب هذا المرض ويكون الشريك قد قصد حصول هذه النتيجة مع انه لو لم يكن هذا المرض لما افضى الضرب الى هذه العاقبة القاتلة ففي هذه الحالة يكون الشريك مدانا بالقتل عمدا ويكون الفاعل مدانا بضرب افضى الى الموت

ولمناسبة هذه المادة ربما كان من المفيد ان تذكر حالة الاشتراك في القتل العمد فقد اضطر القضاء في الغالب مع وجود التعريف القديم للاشتراك ان يحكموا بأن الشخص الذي يكون مسؤولا عن الجناية بمقتضى القانون القطري لا يعد بمقتضى القانون الاشريكا وبذا نجاء اولئك الاشخاص من العقوبة التي كان يجب ان يعاقبوا بها وستكون نتيجة التعريف الجديد ان يدخل في عداد الشركاء اشخاص يتبرون اليوم فاعلين ولذا تعدلت العقوبة المنصوص عنها في المادة ١٩٩

المادة ٤٢ — هذه المادة الجديدة موافقة لما جرت عليه المحاكم في احكامها وعلى حسب عبارة المادة ٥٨ الجديدة لانتع جريمة من فاعل في الاحوال المنصوص عنها في المادة المذكورة فلو لا وجود المادة ٤٢ الجديدة لترتب بالضرورة على ذلك بمقتضى المادة ٤١ الجديدة ان لا يعاقب الشريك

المادة ٤٣ — جديدة (راجع المادة ١٠٧ فقرة ثانية من قانون العقوبات الهندي) ومثال انواع الاحوال الواردة في هذه المادة الحالة الآتية وهي ان يذهب سارقان زيد وعمر ليل يسرقا مكانا مسكونا ومعهما سلاح فيقاومهما السكان فيطلق عليهم زيد النار ويقتل احدهم فيجوز للقاضي ولو ان السرقة لا القتل هي المقصودة في هذه الحالة ان يعتبر ان القتل كان نتيجة محتملة لعملهما معا ويحكم على عمرو من اجل قتل بمقتضى هذه المادة ولا غرض من هذه المادة في الحقيقة سوى تقرير قاعدة ان الجاني لا يمكن ان يدافع عن نفسه بقوله انه لم يقصد النتائج التي كان من المحتمل ان يؤدي اليها عمله

المادة — ٤٤ راجع المادة ٢٤ القديمة ومن المقترح هنا تعديلا للقانون المعمول به الى اليوم ان تكون القواعد العامة المتبعة في الدعاوي المدنية سارية على ما يتعلق بمسئولية التهمين للمدعي بالحقوق المدنية والظاهر ان ليس من داع قوى لتحويل المدعي بالحقوق المدنية حقوقا زائدة او غير التي يحصل عليها لو رفع دعواه امام المحاكم المدنية

والرأي الاوفق للانصاف فيما يتعلق بالقرامات المتروكة تقديرها لرأي القاضي هو ان تكون مسؤولية كل منهم فيها مرتبطة بدرجة ادانته حسب تعيين القاضي لا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل او حسب عمرهم واما القرامات النسبية فالظاهر انها مؤسسة على قاعدة تقاير هذه القاعدة وهي تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت او كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة او تقدر بملغ ما يعين بالوجه المتقدم اهمية الجريمة وبناء على ذلك فالظاهر ان كل انسان اتي فعلا بجمله مسؤولا للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزما بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة ان تحصله ومسألة المصاريف عند تمدد الحياة منصوص عنها في قانون تحقيق الجنايات (راجع المادة ٢٥٣ الجديدة)

الباب الخامس

﴿ في الشروع ﴾

المادة ٤٥ — هي عبارة عن المادتين ٨ و ٩ من القانون القديم

المادة ٤٦ — هذه المادة تقابل المادة العاشرة من القانون القديم

ولقد كانت المادة القديمة سببا في وجود عقوبات عند العمل بها لعدم وجود تعريف « للعقوبة التالية » ولوجود ترتيبين للعقوبات في القانون أحدهما في المادة (٣) والآخر في المادة (٣٥٢) وقد ظهر أن الاوفق إيجاد ترتيب للعقوبات خاص بالشروع ولوضع هذا الترتيب قد اعترضت صعوبات بالنسبة للجرائم المعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة أو المعاقب عليها بالسجن فانه مما يجب ملاحظته بالنسبة للصنف الاول من تلك الجرائم ان العقوبة التالية لعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة هي السجن وهي عقوبة تختلف في نوعها عن عقوبة الاشغال الشاقة على ان الفرق بين الشروع والفعل التام ليس الا فرقا عرضيا ناشئا عن اختلاف في النتيجة لا في المسؤولية الادبية وعقوبة الاشغال الشاقة هي قبل كل شيء عقوبة جعلت لاشرار الجناة الذين تمردوا ارتكاب الجرائم بلا مبالاة ومعلوم أن الخطر لا يقل من جانب مجرم بسبب حؤول ظروف لاتفاق لها بارادته بينه وبين اتمام مرغوبه واذا جاز قبول عقوبة أخف فلا يكون ذلك الاسباب عدم وجود ضرر أو بسبب قلة أهميته

وبالنظر لهذه الملاحظات قد جعل للقاضي في حال الشروع في ارتكاب جريمة معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة أن يحكم بدلا من السجن بعقوبة الاشغال الشاقة لمدة لا يمكن أن يزيد أقصاها عن نصف العقوبة المقررة للجريمة اذا وقعت وبهذه الطريقة يكون في استطاعة القاضي أن يحكم بالاشغال الشاقة على من يستحقها كما أنه من جهة أخرى يجوز له باستعمال الرأفة أن ينزل الى الحد الأدنى الذي كان يمكنه النزول اليه حتى اليوم (وهو الحبس لمدة ستة أشهر)

وفما يخص بالشروع في الجنايات المعاقب عليها بالسجن (وقد يجوز أن تكون مدته في بعض الاحوال خمس عشرة سنة) يظهر أن عقوبة ما بالحبس أقصاها ثلاث سنين قليلة جدا ولذا قررا القانون الجديد هنا أيضا إيجاد عقوبة احتياطية هي السجن مدة لا تزيد عن نصف أقصى العقوبة المقررة للجريمة اذا ارتكبت تماما ولا ضرر في تقرير هذا الحد ولأن عقوبات الاشغال الشاقة والسجن أحدهما الأدنى ثلاث سنين لانه لا يتصور شروع بالنسبة للجريمتين المعاقب عليهما في القانون الجديد بالسجن أو الاشغال الشاقة لمدة أقل من ست سنوات (راجع للمادتين ٢٠٤ و ٢٨٦)

وللمادة الجديدة ليس فيها نص عن الغرامات في أحوال الجنايات لانه يتضح من مراجعة المواد التي تنص عن غرامات نسبية أنه لن تكون صعوبة في هذه الاحوال لان المقدار الذي يحتمل بمقتضاء مبلغ الغرامة لا وجود له في أحوال الشروع

والمادة ١٥٢ و ٣٣٩ القديمتان كانتا تنصان عن غرامات محددة في أحوال الجنايات وقد حذفت هذه الغرامات وبذا لا تعود قائمة للنص عن أية غرامة وقد أدرجت في المادة هذه الكلمات « إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك » بما أن الشروع في بعض الجرائم منصوص عنه ومعاقب عليه في القانون في عدة أحوال بصفة جريمة من نوع مخصوص

المادة ٤٧ — تراجع المادة ١١ القديمة

المادة ١١ القديمة كانت لا تنطبق إلا على الشروع في سرقة (مادة ٣٠٢ القديمة) لأن القانون كان قد نص عن العقوبة الواجب الحكم بها في كل شروع في جنحة أراد أن يعاقب عليه وهذه القاعدة لم يعد فيها استثناء بمقتضى القانون الجديد الذي أتبع فيه القانون البلجيكي فيما يخص بهذه القاعدة (مادة ٥٣) وفضلا عن هذا فإنه لا يمكن أن تفسر المادة القديمة تفسيراً ينطبق على العقل حيث أنه ما كان يوجد ترتيب للعقوبات يمكن العمل به

الباب السادس

❖ في المود ❖

المود مشروح في القانون القديم في المادة ١٢ وما بعدها إلى ١٨ ولكن بما لا ينطبق على قاعدة أن تذكر نتائج المود في المادة ١٢ قبل ذكر تعريفه (مادتي ١٣ و ١٨) ولم تعد قائمة للمادة ١٤ من القانون القديم بعد حذف « الحرمان المؤبد الخ... » و« المنع من الحقوق الوطنية » من العقوبات الجنائية الأصلية وكذا لم تعد حاجة للمادة ١٥ حيث قد عيى النفي للمؤبد

أما المادة ١٦ فالظاهر أنها كانت بالغة في الشدة بلا مقتض واليك مثلاً أن الحكم بالاشغال الشاقة ولو لمدة ثلاث سنوات فقط كان يستلزم الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة لو ارتكبت بعده جريمة من المنصوص عنها في المادة ٢١٨ القديمة (المادة ٢٠٤ الجديدة) مهما كان الزمن الفاصل بين الجريمة الأولى والثانية مع أن أقصى عقوبة مقررة في هذه المادة للجرائم المنصوص عنها فيها وترتكب لأول مرة هي السجن لمدة خمس سنين والظاهر أنه يمكن الاكتفاء بالمادتين ٤٨ و ٤٩ من القانون الجديد القاضيتين بأن أقصى العقوبة للجرائم التي ترتكب في الأحوال الميئنة في المادة ١٦ من القانون القديم يكون عشرين سنة في الاشغال الشاقة أو السجن على حسب الظروف

وقد دعا إيجاد الامر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ الذي سبق الإشارة إليه والمتعلق بمراقبة البوليس الى الغاء المادة ١٧ من القانون القديم وأن النظر في مواد القانون الجديد يدعو الى ابداء للملاحظات الآتية

المادة ٤٨ — هذه المادة قد جمعت للمادتين ١٣ و ١٨ من القانون القديم فالفقرة الاولى منها هي العبارة الاولى من المادة ١٣ القديمة

وفي الفقرة الثانية قد وضع «حبس سنة أو أكثر» بدل «حبس أزيد من سنة» وهذه نتيجة للمبدأ الذي قرر في المادة ٢٠ ومقتضاه التمييز بين حبس سنة أو أكثر في مواد الجنب وبين حبس يقل عن سنة وقد وضع أيضا قيد للمدة لتحقيق العود في مواد الجنب (راجع للمادة ٥٨ من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٥٦ من قانون العقوبات البلجيكي وبالمادتين ٨٠ و ٨١ من قانون العقوبات الطلياني)

وفي الفقرة الثالثة المتعلقة بأحوال العود لفعل جريمة مماثلة للاولى (أنظر المادة ١٨ القديمة) يوجد نص عن الحالة التي تكون فيها الجريمة الاولى جناية لم يحكم فيها الا بحبس أقل من سنة بسبب وجود أحوال تستدعي الرأفة ومثال ذلك أن تثبت على منهم جناية سرقة ثم ترى المحكمة الرأفة به فتحكم عليه بحبس أقل من سنة وبعد سنتين يثبت عليه أنه ارتكب جريمة نصب فعلى حسب القانون القديم كان الجاني لا يعتبر عائدا ولو أن الجريمة الثانية مماثلة للجريمة الاولى وذلك لان الجريمة الاولى تعتبر جناية لا خصة والفقرة الاخيرة المستجدة قد وضعت في القانون ليستدل بها على ما ينبغي أن يفهم من لفظ «مماثلة» راجع نص المادة (٥٨) من قانون العقوبات الفرنسي وهو

«جنح السرقة والنصب وخيانة الامانة تعتبر من حيث العود خصة واحدة» فلفظ «مماثلة» أبقى في القانون بدل استعمال لفظ «واحدة» المستعمل في القانون الفرنسي لانه أوضح في التصير عن سرائر نص عنها في مواد مختلفة ولا ريب في أن عبارة القانون الفرنسي في مجموعها تدل على أن تلك الجرائم متى كانت «مماثلة» يجب أن تعتبر كجريمة واحدة أي أن كل واحدة منها عين الاخرى

المادة ٤٩ — (أنظر المادة ١٢ القديمة)

وفي هذه المادة احالة على نوع العود المتخصص عنه في المادة السابقة لان العبارة الواردة في هذه المادة الاخيرة وهي «يعتبر عائدا» لا تبين كل أنواع العود فان أنواعا أخرى قد نص عنها قانونا (أنظر مثلا الامر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ فيها يتعلق بالتشرد)

وطبقاً للمبدأ الذي بمقتضاه حذف الحد الأدنى للعقوبات في مواد الجنيح والمخالفات جعل تشديد العقوبة في حال العود اختيارياً لا اجبارياً ويمقتضى القانون القديم كان للقاضي أن يستعمل الرأفة في حال العود وبذلك كان يسترد ما كان له من الحق الذي انتزع منه شكلاً بسبب وضع المادة التي كانت تقضي بوجوب الحكم بأقصى العقوبة ولربما قيل بأن النص الجديد الذي هو أقل شدة في ظاهره قد يذهب بالقضاء الى الحكم بعقوبات أخف مما كانوا يحكمون به من قبل وهذه العقوبات معترف بعدم كفايتها والجواب على ذلك هو أن ما كان للقاضي من السلطة المطلقة لن يزيد بمقتضى هذا التصوير عما كان عليه من قبل وبعد النظر في المسألة من كل وجوهها يرى أنه من المحتمل أن القاضي يستعمل تلك السلطة التي تركت له بمقتضى الحكمة ما دامت القاعدة الواجب عليه العمل بها سهلة ومدونة بمبارة واضحة جلية وفضلاً عن ذلك ففي كثير من الاحوال يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة الاولى شديداً جداً وعلى الاخص في الجنايات بحيث أنها تكون زائدة عن الكفاية لو لم تكن في الجريمة ظروف خصوصية وما يجب ملاحظته فضلاً عما سبق أن العائد لا يكون دائماً من الوجهة العلمية ممن اعتادوا ارتكاب الجرائم فإذا حكم على زيد مثلاً بالحبس سنة لارتكابه جريمة قتل خطأ « مادة ٢٠٢ » وارتكب بعد ذلك في بحر الخمس سنوات التالية لانتفاء عقوبته جنحة أخرى جاز الحكم عليه بالعقوبات المقررة للعود مع أن الجنحة الثانية قد تكون جنحة ضرب (مادة ٢٠٦) أو جنحة مطبوعات وليس من سبب ظاهر يدعو الى مراعاة الجريمة الاولى عند تقرير العقوبة الثانية بخلاف ما اذا كانت الجريمة هي جريمة قتل خطأ (مادة ٢٠٢) فانه يجب في هذه الحالة مراعاة العقوبة الاولى وبالجملة فان القاضي اذا لم يوجد أمامه نص يحتم عليه العمل بمقتضاه في كل الاحوال بنير مراعاة الظروف الخاصة بكل قضية يكون أميل الى العمل بالقانون بما ينطبق على فكر الشارع

وقد جعل الحد الأقصى لعقوبتي الاشغال الشاقة المؤقتة والسجن في حال العود عشرين سنة وهذه المدة تلائم المبدأ المقرر بمقتضى المادة ٣٦ المتعلقة بتعدد العقوبات. للادة ٥٠ — الظاهر أنه من الواجب ان توضع نصوص خاصة بالسارق الذي اتخذ السرقة عادة لانه يكون خطراً على الهيئة الاجتماعية باتخاذ الاضرار بالناس حرفة له لان هذه الجريمة تعود عليه بنفع زائد يدعو الى الاستقرار عليها ان لم تكن هناك عقوبة شديدة تبده عنها ومن ثم يظهر أنه اذا تكررت الاحكام عليه فصبح عقوبة الحبس غير كافية لردعه فقد تكون عقوبة الحبس البسيط لمدة اقل من سنة

كافية في عقابه على سرقة ارتكبا لأول مرة فإذا عاد للسرقة مرة ثانية واستعمل القاضي حاله من الحق المطلق بحكمة وجب أن تكون العقوبة الثانية أشد من الأولى وأن لا تنقص غالباً عن سنة في هذه المرة أو على الأقل في المرة الثالثة وإذا حكم عليه ثلاث مرات كانت العقوبة في أحداها سنة على الأقل أو حكم عليه مرتين وكانت العقوبة في كليهما سنة أو أكثر جاز له أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة بدون أن يكون ذلك محتماً عليه لأن السرقة الأخيرة قد تكون قليلة الأهمية (ولو أن ذلك قليل الاحتمال) وقد اعتبرت بمثابة السرقة بعض الجرائم التي تشترك معها في سبب ارتكابها وهو الطمع في مال الغير وما يجب ملاحظته أن الجرائم السابقة أو أحداها يجوز أن تكون جناية وأخيراً فإنه قد جعل للجاني سبيل إلى التوبة حتى إذا ندم على ما فرط منه يكون لذلك تأثير على حاله بما أن المادة تستلزم أن يكون الجاني طائفاً فإذا لم يكن سبق الحكم عليه بعقوبة جناية ومضى خمس سنوات على آخر مرة حبس فيها فلا يجوز تطبيق هذه المادة حتى يعود مرة أخرى لارتكاب جريمة

المادة ٥١ — العمل بهذه المادة قليل الاحتمال لأنه يصعب كثيراً اكتشاف من يرتكبون أمثال الجرائم المينة فيها والحكم عليهم ولكن بالنظر لأن هذه الجرائم كثيرة الوقوع في بعض جهات من القطر يظهر أنه من الضروري أن يحكم على مرتكبيها عند العثور عليهم بعقوبات أشد من عقوبة الحبس إذا كانوا مائدين

الباب السابع

﴿ في الأحكام الملحق تنفيذها على شرط ﴾

أن هذا الباب الذي أدخل في القوانين المصرية مبدأً جديداً مؤسس على أنه من الشخصن وقاية من يرتكبون الجرائم لأول مرة من تأثيرات السجون المفسدة للأخلاق كما كان هناك أمل في أن هذه الرافة لا تكون في غير موضعها وهذا المبدأ مستبطن من القانون البلجيكي الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٨ (قانون لوجون) وكذا من القانون الفرنسي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ (قانون بيراجيه) بما أن البلجيكي وفرنساها من البلاد التي أدخلت في تشريعاتها قواعد كالقاعدة إلا أنه وإن كان من المفيد وضع أحكام كهذه في القانون فإن نجاحها مرتبط بالضرورة بالكيفية التي يتصرف بها القضاء في الحق المنقول لم أذكر شيئاً آخر بمصالح العدالة من أن يظن الجانون أن لاعتقاب على أول جريمة يرتكبوها

المادة ٥٢ -

(في جنة)

قد سرى هذا القانون على المخالفات في فرنسا وبلجيكا ولكن بما ان تذاكر السوابق لا تحتوي على ذكر الاحكام الصادرة في مواد المخالفات فليست تمت طريقة لمعرفة ما اذا كانت المخالفة المرتكبة هي اول جريمة أم لا فضلا عن هذا فان الحكم بغرامة وتحويلها في حال مخالفة يكون اولى من الحكم بالحبس وتعليق تنفيذ على شرط الا اذا كان فيها ظروف توجب التشديد

عن قوله « ماعدا مانص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون » هذا الاستثناء قد وضع بناء على اقتراح مجلس شوري القوانين وهو كان يريد ان يزيد في المستثنيات ويخرج جميع الجرائم المنصوص عليها في البابين الثامن والعاشر من الكتاب الثالث (السرقات والنصب) والحكومة مع كونها تعترف بأنه يجب أن يكون تطبيق هذه المادة على الجرائم المنصوص عليها في هذين البابين من باب الاستثناء ترى انه قد توجد أحوال للسرقة والنصب يمكن أن تنطبق عليها أحكام هذه المادة بوجه حق

عن قوله (بالحبس أقل من سنة)

يجوز بمقتضى القانون الفرنسي الحكم بغرامة معلق تنفيذها على شرط والظاهر أن أحسن حل لهذه المسألة هو الحكم بغرامة يمكن دفعها والقانون يسرى في بلجيكا على الاحكام بالحبس لمدة اقل من ستة شهور وأما في فرنسا فانه يسرى على كل حكم صادر بحبس

ويظهر انه اذا كانت العقوبة تزيد عن سنة فان الحكم يكون من الاهمية بمكان لا يصح معه أن يدخل في نوع الاحكام التي يجوز إيقاف تنفيذها عن قوله (لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بالحبس أكثر من أسبوع)

لا يترتب على سبق الحكم بالفرامة والحبس لمدة اسبوع أو أقل عدم سريان هذه المادة (الفقرة الأخيرة)

إيقاف تنفيذ الحبس الصادر به الحكم لا يترتب عليه إيقاف دفع التعويضات ولا الغرامة ولا للمصاريف التي يمكن أن يكون محكوما بها على الجاني ولا يمنع كذلك من تنفيذ الغزل او المصادرة

المادة ٥٣ -

عن قوله (خمس سنين)

هذه المدة هي المقررة أيضا في القانون الفرنسي وأما في بلجيكا فاتها متروكة لتقدير القاضي بشرط أن لا يتجاوز خمس سنوات ولقد تطرف بعض قضاة البلجيكي في استعمال هذه السلطة المخولة لهم وحددوا مواعيد قصيرة جدا

عن قوله (جنابة أو خنعة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بقوبة مقيدة للحرية ومع هذا فانه يكون مانعا من الامر بإيقاف تنفيذ أي حكم آخر) هذا المبدأ جديد ولكنه مع عدم وجود نص عنه في قانون البلجيكي فان محاكمها جرت عليه في احكامها

ولتكون العقوبة الاولى واجبة التنفيذ يكفي ان تكون الجريمة الجديدة ارتكبت في مدة خمس سنوات ولو لم يحكم فيها الا بعد انقضاء تلك المدة فانما كانت الجريمة الجديدة مخالفة أو خنعة لم يحكم من أجلها الا بفرامة فقط فاتها لا تؤثر على الحكم الذي أوقف تنفيذه

عن قوله (ولا تدخل العقوبة الاولى في الثانية) سيكون هذا المبدأ في بعض الاحيان استثناء للقاعدة العمومية المقررة في المادة ٣٥ للمادة ٥٤ - (عقوبات العود)

كل ما ورد في ذلك موافق لما جرت عليه المحاكم البلجيكية

الباب الثامن

❖ في أسباب الإباحة وموانع العقاب ❖

الباب الخامس من القانون القديم عنوانه : في بيان الاحوال التي يقبل فيها عذر التهم أو تكون مستوجبة للمسؤولية أو للعقوبة ، فالاشتراك (المواد من ٦٧ الى ٦٩ من هذا القانون) وورد في الباب الرابع من القانون الجديد ومادة المجرمين الاحداث قد توسع في البحث فيها حتى انها تكاد تستغرق بلا على حدة (أنظر الباب التاسع) واذن فلا يسبق الا سبيان يكونان مانعين للعقاب وهما الاكراه والجنون المتخصص عنهما في المواد من ٦٣ الى ٦٥ من القانون القديم وقد أضيف عليهما في هذا الفصل السكر بغير اختيار وبعض أسباب عمومية موجبة للإباحة يجوز أن يتمسك بها الموظفون العموميون وكذلك قد أضيف اليهما المادة ٥٥ التي اقتصر فيها على ذكر مبدأ مقرر علما وعملا

المادة ٥٥ — هذه المادة ليس فيها كما قدمنا الا النص عن قاعدة مقررة لدى الموم فان بعض الأفعال التي يمتريها القانون شرعية قد يمكن أن تنطبق عليها بعض مواد اذا شيق في تأويل هذه المواد وأخذت على ظاهرها كتأديب الوالد لولده مثلا فان هذا الفعل قد يقال أنه جريمة الضرب على حسب ما جاء بالمادة ٢٠٦ اذا أخذت على ظاهرها على أنه بمقتضى القواعد العامة لا عقاب في مثل هذه الحالة على الوالد لتجرده من نية الاجرام وعلى ذلك لا يكون هناك مانع من تقرير هذا المبدأ بنص صريح وقد أدخلت مادة بهذا المعنى في القانون عملا باقتراح مجلس شوري القوانين • غير أنه يبقى أن يقال في هذه الحالة التي ذكرت على سبل التمثيل أن الوالد الذي يتخطى حدود التأديب المقبول عقلا لا يكون تحت حماية القانون

المادة ٥٦ — (أنظر المادة ٦٥ القديمة)

والمادة القديمة مأخوذة بالنص من المادة ٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي وهي على ما فسرنا القضاة ربما كانت وافية بالمرام ولكن اذا أخذت بنصها قلها تشير الى الاكراه المادي وهو ما لا يقع الا نادرا

ومن القوانين الحديثة ما يبين بأكثر وضوحا نوع الاكراه الذي يعتبر مانعا من العقاب كالقانون الألماني مثلا حيث يقول في المادة ٥٢ ما فسه « لا عقاب على فعل متى كان قاعله اكراه على آتياء بقوة لا قبل له بردها أو اكراه بهديد مقترن بمخطر محقق بشخصه أو بحياته أو بحيات أحد ذوي قرياه ولم يتمكن من دفعه بشير ذلك »

وكالقانون الطلياني حيث يقول في المادة ٤٩

« لا عقاب على من يأتي فضلا :

• أولا • • • • •

« ثانيا متى أكرهته عليه ضرورة تحية نفسه أو غيره من خطر جسيم ومحدد مهدد لشخصه ولم يكن هذا الخطر نتيجة عمل أثاره باختياره وليس في وسعه أن ينجو منه بوسيلة أخرى » (ترجمة لا كوانتا)

والقانون الإنجليزي في هذه المسألة موافق في الواقع ونفس الامر للقانون الطلياني وان ما جاء في النص الجديد من قوله :

« ولم يكن لارادته دخل في حله » قد قصد به الحالة التي ياتمر فيها الجاني مع آخرين لارتكاب جريمة ثم يدعي انه لم يكن يقصد في آخر لحظة آتيان الجريمة ولكن طاقه الآخرون عن الامتناع

وللاحظ ان ما جاء في القانون الالماني من قوله « بقوة لا قبل له بردها » لم يؤخذ به هنا لان الاحوال المقصودة بهذه الكلمات هي التي يكره فيها انسان بقوة مادية على اشغال النار في منزل أو على دس سم في شراب وما مائل ذلك والظاهر أنه يكفي ان يلاحظ ان القوة متى كانت لا ترد في الجريمة على من استعمل القوة في الاكراه على من كانت يده آلة ليست في طوعه

المادة ٥٧ — (انظر المادة ٦٣ القديمة)

والمادة القديمة مأخوذة أيضاً بالنص عن القانون الفرنسي وان ما فيها من قصص ناشئ من عدم وجود أي تعريف لفظ الجنون وهذا الابهام كان سبباً للخلاف الذي قام منذ قرن بين الاعباء وعلماء الشريعة بشأن مسؤولية المصابين بمخلل قواهم العقلية وقد توصلت بعض الشرائع الحديثة لوضع حد ما لهذا الخلاف فالقانون الطلياني مثلاً يقول في المادة ٤٦ :

« لاعتقاب على من ارتكب فعلاً وكان أثناء ارتكابه له في حالة اختلال عقلي من شأنها ان تنزع منه ادراك ما ياتي من الافعال او حرية التصرف فيها »
والقانون الالماني يقول أيضاً في المادة ٥١ مانصه :

« لاعتقاب على فعل متى كان فاعله في وقت ارتكابه له فاقد الشعور أو في حالة عقلية انزعجت منه حرية العمل بمقتضى ارادته »

ويمكن الاستشهاد ايضاً بالمادة ٨٤ من قانون العقوبات الهندي ولو ان في معناها بعض الاختلاف :

« لاعتقاب على من أتى فعلاً وكان وقت آتيائه في حالة ضعف عقلي لا يتيسر له معه ان يعرف نوع العمل الذي يأتيه أو اذا كان هذا الفعل مضراً بالغير أم لا ومخالفاً لقانون أم لا »

وللوضوع المنصوص عليه في المادة ٦٤ القديمة سيتكلم عنه في قانون تحقيق الجنايات في الكتاب الثالث من الباب السابع من الجديد المنعون « للموهين »

السكر — ولم يقرر السكر بصريح العبارة مانحاً للعقاب في القانون القديم ولا في القانون الفرنسي والظاهر ان من المفيد النص عنه في القانون المتفق (انظر المادة ٤٨ من القانون الطلياني والمادة ٨٥ من القانون الهندي)

وما تتين ملاحظته هنا ان الفقرة الاولى من المادة ٥٧ الخاصة بهذه المسألة لا تنحصر في الفيوبة (السكر) المتسببة عن تناول المواد الكحولية

المادة ٥٨ - وهي مادة جديدة

لا يحتوي القانون القديم ولا القانون الفرنسي على أحكام عمومية تنص عن حالة موظف عمومي يعمل عملاً تنفيذياً لأمر يظنه صادراً إليه بصفة قانونية أو يعتقد من اختصاصاته ولهذه المادة غرضان الأول النص بصرامة عن عدم ارتكاب الموظف العمومي لأية جريمة عند قيامه بتنفيذ أمر صادر إليه قانوناً أو عند تأديته واجباً محتماً عليه قانوناً ولو كان عمله مما يعاقب عليه القانون لولا هذا الظرف الذي جمعه في حل بما ارتكبه والثاني تقرير حل كالسابق في حالة ما يكون الأمر الصادر إليه ليس من الأوامر التي يجب عليه العمل بها أو كان هو أخطأ في معرفة واجبه ما دام عمله مبنياً على حسن النية ومع الاحتراز الواجب بشرط أن بين أسباباً قوية تأييداً لظنه مشروعية العمل الذي أتاه.

والغرض الأول منصوص عنه بصرامة في المادة ٧٠ من القانون البلجيكي الذي نصه « لا جريمة حيث يكون العمل بمقتضى القانون ومأموراً به من أولى الأمر »

والقانون الطلياني يقول أيضاً في المادة ٤٥ « لا عقوبة على من يعمل عملاً :

« أولاً طبقاً لحكم القانون أو لأمر كان ملزماً بتنفيذه صادر إليه من جهة

الاحتصاص »

وقد أعطت الشروح للمادة البلجيكية تفسيراً ينطبق في الحقيقة على الغاية التي ترمى

إليها المادة الجديدة (أنظر قانون العقوبات لموس جزء أول صحيفة ٤٣٤

وما يليها)

والمادة ٥٠ من القانون الطلياني تنص عن عقوبة مخففة في حالة تعدى الموظف

لحدود سلطته

والمادتان ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندي تحتويان على أحكام بمعنى المادة

الجديدة تتعلق بالأحوال التي يكون فيها الموظف العمومي قاضياً أو منفذاً لحكم أو

أمر صادر من محكمة ولو كانت المحكمة غير مختصة بإصدار ذلك الحكم أو الأمر

وليس في المادة الجديدة ما يتنافى العدالة في شيء قلنا إقت الحق لمن يناله ضرر بسبب

عمل غير قانوني في المطالبة بتعويض عن ذلك

ونذكر هنا على قيل المثل للأحوال التي نص عنها في المادة الجديدة (أي الأحوال

التي يكون العمل المتوقع فيها غير قانوني من كل الوجوه) أن قبض على إنسان بمقتضى

أمر بالقبض باطل من حيث الشكل أو أن قبض بمحسن نية على إنسان غير الذي عين

في أمر بالقبض مستجمع للشروط القانونية
والمادة الجديدة تلزم الموظف بصريح العبارة بتقديم ما يثبت أنه فعل نافعل مع
كل الاحتراس الواجب قانونا وإن اعتقاده بغير أسباب معقولة وهي لا تخالف المادة
الثالثة من الأمر المالي الخاص بترتيب المحاكم وبما يؤمل أن تشدد المحاكم فيما يختص
بالأبواب المقدم
وليس للمادة ٦٦ القديمة محل في هذا الباب وبما أنه ليس لها أدنى مفعول قانوني فالظاهر
أن الأولى حذفها

الباب التاسع

﴿ المجرمون الاحداث ﴾

إن مسألة اعتبار الاحداث في نظر القانون تقتضى قسمتهم الى ثلاثة أنواع بحسب
السن وهذه الادوار الثلاثة مميزة عن بعضها تميزا كافيا ولو أنه يصعب تحديد كل منها
في الدور الاول يكون الطفل صغيرا جدا ويفترض عدم قدرته على فهم ماهية
العمل الجنائي وعواقبه وهذا الافتراض قد قوي جدا بحيث أن كثيرا من الشرائع
تعتبره عاما لا يقبل التقييد وعلى هذا فالطفل الذي لم يبلغ السبع سنوات معتبر في القانون
المصري وفي إنجلترا ولهند غير قادر على ارتكاب جريمة وتوجد قاعدة كهذه في إيطاليا
حيث السن المحدد للطفل فيها مثل هذه الحالة هو تسع سنوات وكذلك توجد مثل
هذه القاعدة في بلاد أخرى كثيرة إلا أن فرنسا وبلجيكا ليست فيهما قاعدة مطردة من
هذا القبيل ولم يعدل القانون في هذا الصدد

وفي الدور الثاني يكون الطفل الأكبر سنا مما قدمنا مع علمه بأن ما يفعله محظور لم
يبلغ من التقدم الأدبي ولا من التجربة ما يكفيه لفهم موقفه إزاء القانون وتقدير نتائج
أعماله قدرها وليس في إمكانه كذلك أن يزن مقدار جرم كل جريمة ومن جهة أخرى
يمكن أن يقال أنه لم يمر عليه من الزمن ما يجعله جنائيا غير مبال ولذا فإنه تستعين وقلته
من تأثير الوسط المفسد في السجون ولهذا السبب فإن كل الشرائع أجمت على تخفيف
وطأة العقوبة للتصوص عنها في القانون مثل أولئك المذنبين أو على التص عن عقوبات
عن أجلهم يستعاض بها عن العقوبات الاعتيادية

وأخيرا فإن كثير من الشرائع يعترف بوجود دور ثالث يجب في أنشاء تخفيف
العقوبات المتناهية في الشدة نظرا لصغر سن الجنائي فإن أولئك الجنائين وإن لم يكن يمكنهم

أن يدعوا الجهل بالقانون أو ينتج أفعالهم المستحقة للعقاب إلا أنهم مع ذلك لم يبلغوا تمام الرشد ولم يصلوا الى السن الذي يمكنهم من محاسبة أنفسهم تمام المحاسبة وأن مما تمتاز له النفوس حتى في البلاد التي لم تنص قوانينها عن مراعاة ذلك أن ينفذ حكم بالاعدام أو الحبس المؤبد على انسان لم يدخل في سن الرجال وهذا الدور الثالث قد نص عليه في مصر لأول مرة بالقانون الجديد

والدور الاول منصوص عنه في المادة ٥٦ القديمة التي أوردت في المادة ٥٩ الجديدة والدور الثاني منصوص عنه في المواد من ٥٧ الى ٦٢ القديمة التي استعاض عنها بالمواد الجديدة من ٦٠ الى ٦٥

وكانت النهاية القصوى للدور الثاني خمس عشرة سنة في القانون القديم (أنظر المادة ٥٧) وأثنا عشرة سنة في الهند والسودان وأربع عشرة سنة في إنجلترا وإيطاليا وست عشرة سنة في فرنسا وفي القانون المختلط قد جعلت ست عشرة سنة أو الى البلوغ ولا يلاحظ أن البلوغ في الشريعة الاسلامية يفترض حلول سنه في الرابعة عشرة وقد بقي الحد المقرر في القانون القديم على حاله

ولم ينص في القانون الجديد عن حالة ما يكون المتهم فعل ما فعل بتميز أو بغير تميز (أنظر المادة ٥٨ القديمة) وان وجود التميز أو عدم وجوده هو بالضرورة أمر نسبي وبما أن للقاضي بمقتضى المواد الجديدة سلطة غير محدودة في تخفيف العقوبة المراد توقيعها على الجاني الصغير السن وان له حقا غير معين في الاستعاضة عن العقوبة بوسائل أخرى فلا ضرر على المجرمين الاحداث اذن لو حذف هذا التميز وفيما يتعلق بالاحكام القاضية بارسال المذنبين من الاحداث الى مدرسة اصلاحية فان مما لا شبهة فيه ان نظام تلك المدرسة لا يكون ذا فائدة الا لمن ارتكب الجريمة وعنده بعض التميز ولذا فان المحاكم قد اضطررتها احيانا فنصوص القانون القديم الى تغيير حقيقة الوقائع وأما التأديب البدني (أنظر المادتين ٦١ و٦٣ الجديدتين) فما يؤيد لزوم تقريره انه بمقتضى الظاهر خير كافل لايجاد التميز في الاحداث

واذا روى للقاضي في مواد الجح والخالفات عدم وجوب اختيار احدى العقوبات الواردة في المادة ٦١ الجديدة فله بمقتضى القانون الجديد أن يرجع الى أحكام القانون على العموم مع عدم مراعاة صغر سن المتهم وقد دون القانون الاحكام المتبعة من قبل فيما يخص بالخالفات وأما فيما يتعلق بالجح فان هذا الحق ناتج من حذف المادة ٦٢ القديمة ويمكن أن يقال ان حذف المادة ٦٢ القديمة (التي كانت قاضية بان العقوبة التي

يحكم بها على الاحداث من المجرمين في جنحة لا ينبغي أن تزيد عن ثلث الحد الاقصى المقرر في القانون) قد يكون داعيا الى شدة جائزة الا ان استعداد القضاة بميل ٣٣ على العموم الى الرأفة وما يجب أن لا يغيب عن نظرنا أن بعض الاحداث من المجرمين قد يصلون الى عدم اللبالة بالعود الى الجريمة في بعض الجنح قبل أن يبلغوا سن الخمس عشرة سنة وقد تكون هذه الحالة في السرقات الصغيرة مثلا (المادة ٢٧٥) وثالث الحد الاقصى لهذه الجنح قد يكون غير كاف

وأما الجنايات فنصوص عنها في المادة ٦٠ وهي التي استمضت بها عن المادتين ٦٠ و ٥٩ القديمتين والنتيجة واحدة في ذلك ولا فرق الا في حذف الحد الأدنى للعقوبات في الاحوال العادية وفي حذف مراقبة البوليس طبقا للامر المالي الذي سبقت الإشارة اليه المتعلق بهذه المراقبة

المادة ٦١ — مذكور في هذه المادة ثلاث طرق يجوز للقاضي اتباعها بدلا من الحكم على الصغير بالحبس أو الغرامة وهذه الطرق الثلاث الخيرة بينها القاضي مشروحة شرعا تماما في المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤

وهذه المارة بدلا من الحكم عليه بقوة الجنحة أو المخالفة المقررة في القانون، تشير الى أن للقاضي في هذه الحالة أن يتبع أحكام القانون العمومية ولولا ما حكمت به احدى المحاكم من عدم جواز محاكمة المجرمين الاحداث على ما يرتكبه من المخالفات بالنظر لسكوت القانون القديم عن هذه الحالة لما كانت هناك قائمة لذكر هذه الانفاظ (الجنحة أو المخالفة) في المارة المذكورة

ولنتكلم الآن على كل من الطرق الثلاث السابعة التي يجوز للقاضي اتباعها أولا - يجوز أن يسلم الجاني الصغير السن الى أقاربه أو وصيه اذا تعهد أولئك الاقارب أو الوصي كتابة بحسن سيره في المستقبل

والمادة ٥٨ القديمة كانت تقضي بتسليم الجاني الصغير الى أهله اذا كان فعله بغير تمييز ما أسند اليه لكن من الاحوال ما يكون فيها الهم فعل ميمزا ويكون مع ذلك تسليمه لتأثير أهله عليه خير وسيلة يؤمل بها عدم عوده لارتكاب جرائم أخرى اذ في مثل هذه الاحوال تزداد عناية الاهل بالولد لاهم يقومون في مسؤولية مالية لو عاد لارتكاب جريمة جديدة ومقدار هذه المسؤولية مبين في المادة ٦٢ الجديدة

وهذه المسؤولية تقتصر في مبلغ غير جسم حتى لا يضيع الغرض المقصود من المادة وللاضاح أن لم ينص عن عقوبة في حالة ما تكون الجريمة الاولى مخالفة والثانية جنابة

أو جنحة إذ أنه لا داعي الى الاستئاج من ارتكاب طفل لمخالفة أنه يميل الى ارتكابه
جرائم أخرى اشد منها

ولم ينص القانون الا عن التزام احتياري من الاقارب أو الوصي ومما هم
ملاحظته هنا أن بعض الشرائع توسعت في مسؤولية الاقارب عن الجرائم المتوقعة من
أولادهم (انظر مثلا للمادة ٥٣ من القانون البلجيكي القاضي بأن الطفل الذي لم يبلغ
تسع سنوات اذا وقعت منه جريمة « جاز للقاضي أن يكلف أقاربه ومن هم منوطون
بترتيبه بأن يراقبوا سيره بحيث ان لم يراعوا ذلك وارتكب القاصر جنحة ما عوقبوا
بفرامة قد فصل الى أثنى فرنك ») (ترجمة لا كونتا)

وانظر ايضا أحكام المادة ١٧٣ من قانون العقوبات البلجيكي

ثانيا - يجوز للقاضي أن يأمر بتأديب المهمل جسمانيا اذا كان غلاما (مادتي ٦١ و ٦٣)
وهذا الاقتراح جديد في مصر ولكن التأديب الجسماني للمذنبين من الاحداث
مقرر في جميع أنحاء العالم السائد فيها العنصر الانجلو ساكسوني وهذا العقاب ناجع لان
الضرب بالعصا بخلاف الجلد لا يترتب عليه فساد عواطف الطفل وهو عبارة عن
طريقة للتأديب مستعملة في العائلات وفي المدارس وفي جزء كبير من العالم وادخله في
قانون العقوبات هو طريقة لابعاد الاحداث من المذنبين عن التأثير السي الذي يلحقه
بالسجون والظاهر أنه لا داعي للتفريق بين الجنايات والجنح فيما يخص بعدد الضربات
التي يجوز أن يؤمر بها فالطفل مفترض أنه لا يميز درجة الجرائم المختلفة بالنسبة لبعضها
وأن الجنح تظهر له في الغالب أشد جرما من الجنايات

ثالثا - يجوز أن يرسل المهمل بمحنة أو جنابة الى مدرسة اصلاحية (مادتي ٦١ و ٦٤)
والظاهر أن نظام المدرسة اصلاحية يفيد كما قدمنا من ارتكبوا جريمة بتميز
كمن ارتكبوها بغير تميز بشرط ان لا يكون المجرمون في الحالة الاولى ممن قد اعتادوا
ارتكاب الجرائم بلا مبالاة

ولم ينص عن ارسال المذنبين الى مدرسة اصلاحية بسبب المخالفات فان ارتكابه
مخالفة لا يدل على أن اخلاق المهمل تستلزم وضعه في مدرسة اصلاحية الا في احواله
نادرة للغاية

ومما اقتضى ايمان النظر فيه المدة التي يجب ان يقضيها مذب حديث السن في
مدرسة اصلاحية فان تلك المدة لو كانت قصيرة جدا لا يكون هناك وقت كاف لتحقيق
التهذيب ومن جهة أخرى فان نص للمادة ٥٨ من القانون القديم كان يقضى بأن إقام

المذنب في المدرسة الإصلاحية كان يمكن أن يستمر الى أن يبلغ سنه العشرين وفي هذا تطوُّح الى تقيض الحالة الاولى اذ أن مدرسة الإصلاح لم تجعل لليافين لأن حفظ النظام يزداد صعوبة بزيادة سن أولئك المسجونين وتزيد خشية الفساد على الصغار من الكبار والحدود الجديدة هي الموضوع في القانون الانجليزي لهذا الصدد

والفقرة الثانية من المادة ٦٤ الجديدة تنص عن الحكم بإرسال المذنب مرة واحدة الى مدرسة الإصلاح في حالة ارتكابه جريمة جراً

والفقرة الثالثة من المادة تقضي بالحكم بالحبس على الصغير الذي لم يقد إرساله مرة أولى الى مدرسة الإصلاح أو يرتكب في المدرسة جريمة لا يمكن معاقبتها عليها تأديبياً

المادة ٦٥ - مادة جديدة

وقواعد العود لا يمكن الجمع بينها وبين الطريقة العمومية المتبعة في معاقبة المذنبين الاحداث والظاهر ان الافضل ان يقرر بصراحة عدم تطبيقها عليهم وعلى حسب نص المادة فإن الصغير الذي سبق التنفيذ عليه بعقوبة حبس قبل ان يبلغ الخامسة عشرة من عمره يعتبر عائداً اذا حكم عليه مرة ثانية بعد ذلك السن

المادة ٦٦ - الاسباب التي تؤيد هذه المادة قد سبق شرحها والمبدأ المؤسسة عليه مقرر خصوصاً في القانونين الطلياني والبلجيكي وهو يتناول هنا الاشغال الشاقة المؤقتة والظاهر انه يوجد سن لا يصح فيما دونه وضع مذنب في الاغلل وقد حدد هذا السن بالسابعة

وللاحظ انه قد نص صريحاً عن وجوب مراعاة أحوال الرأفة لو وجدت قبل تطبيق هذه المادة بمعنى انه ليس الترض من هذه المادة زيادة تخفيف العقوبات الواجب توقيعها على متهمين من هذا القليل وإنما هو منع بعض انواع العقوبات من ان تنوقع عليهم

المادة ٦٧ - راجع للمادة ٦٣ من قانون العقوبات المختلط ويجب ان يكون هذا الباب ملائماً للباب الذي اضيف على قانون تحقيق الجنايات مقابلاً له وعنوانه الباب السادس من الكتاب الثالث وفيه توجد المادة ٦١ القديمة من قانون العقوبات

الباب العاشر

﴿ في حق العفو ﴾

المادة ٦٨ - هي المادة ٣٥٣ من القانون القديم

المادة ٦٩ — الفقرة الاولى — انظر للمادة ٢٧ من القانون القديم وفيما يتعلق بالفقرة الثانية انظر المادة ٥٣ من القانون الحالي والامر العالي المتعلق بمراقبة البوليس الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وفيما يخص بالفقرة الثالثة فانه يتضح من التمس في الاوامر الكريمة التي صدرت في هذا السنين الاخيرة بالعفو من الجناح العالي ان هذا العفو كثيرا ما شمل ايضا العقوبات التبعية لكنه لولا وجود مثل هذا النص المقرر هنا لا يمكن القول بان العفو عن هذه العقوبات كان الواجب ان ينشأ عن عفو تام وهي مسألة خطيرة لولا انه اخذ رأي مجلس النظار في ذلك والظاهر ان الاوفق ازالة كل اشتباه

الكتاب الثاني والثالث

جزء عظيم من التعديلات في الكتائين الثاني والثالث من قانون العقوبات متعلقة بالعقوبات ولقد رؤى من الضروري وضع عبارة جديدة للتفصوص المتعلقة بالعقوبات المقررة في مواد الجنح وذلك نظرا لحذف النص الخاص بالرافة في تلك المواد ولم يغير الحد الأقصى لعقوبة الحبس الا في الاحوال المبينة بعداته بحث في الاحوال التي يلزم جعل الرامة فيها عقوبة اختيارية يصح الحكم بها او بمقوبة الحبس بدلا منها وقد تقرر جعلها كذلك كلما كان اقصى مدة الحبس اقل من سنة وكذا اذا كان هذا الحد سنة او ثمانية عشر شهرا ماعدا في الاحوال المنصوص عنها في المواد ١٠٢ و ٩٥ و ١٣٠ و ١٣١ التي قابلها المواد (٩٦ و ١٠٥ و ١٣٩ و ١٤٠ القديمة) وقد جمعت العقوبة الحبس دون الرامة في كثير من الجرائم التي يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها سنتين ولعظم الجرائم التي حددت عقوبتها الاقصى ثلاث سنوات ولم تقرر عقوبة الحبس والرامة معا الا في بعض المواد التي تنص عن الجرائم التي تستلزم التدليس او الاضرار بالملكات

ولقد لزم مراعاة جملة اعتبارات عند تقرير الحد الأقصى للرامة في احوال الجنح التي يجوز ان تكون الرامة عقوبة لها قالوا يجب اولا ان يكون هذا الحد مرتعاً حتى يمكن توقيع عقوبة محسوسة على من توفرت لديهم وسائل الثروة ولذا فقد قدر بمبلغ يزيد بكثير عما يليق بالحكم به على فلاح من الطبقة المادية ثم ان الرامة الجسيمة في بعض الاحوال تناسب غالبا درجة الجريمة المقررة لها وأما في احوال أخرى فانه لا ينبغي الحكم بالرامة الا اذا كانت الجريمة قليلة الاهمية بالنسبة لغيرها وكانت هذه

المعقوبة اختيارية يصح الحكم بها او بعقوبة حبس قصيرة المدة بدلا منها وعلى هذا قلحء الاقصى لعقوبة الحبس قد يكون واحدا بالنسبة لجريمتين وأما الحد الاقصى للعقوبة في هاتين الجريمتين فيختلف كثيرا

وفيا يختص بالعقوبات الجنائية قد حذف الحد الأدنى المقرر قانونا لعقوبة الاشغال الشاقة أو السجن في الاحوال التي يزيد فيها عن الحد الأدنى العادى وهو ثلاث سنوات بما أنه غير محتم على القاضي مراعاة ذلك الحد الأدنى الذي حذف وهذا هو الحال في المواد ٩٧ و ١٧٠ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٣١ و ٢٤٤ التي تقابلها المواد (١٠٠ و ١٧٩ و ١٨٤ و ١٨٩ و ١٩١ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢٤٧ و ٢٥٩ القديمة) وقد دعا هذا التغيير الى حذف المادتين ٩٨ و ٢٦٧ القديمة

وقد حذف مايتعلق بعدم الاهلية للوظائف العمومية في حال اقتران هذه المعقوبة بمعقوبة جنائية اذ أن عدم الاهلية يكون بمقتضى المادة ٢٥ نتيجة محتمة لتلك المعقوبة وقد استفيض عن ذكر عدم الاهلية هذه بالعزل في احوال الجنب (انظر المواد ٩٣ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٦ و ١١٠ و ١١١ و ١١٤ التي تقابلها المواد ٩٢ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١١٢ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢١ القديمة)

وقد زيد عدد الاحوال التي يصح فيها الحكم باحدى عقوبتين اذباضافة عقوبة أزيد من المعقوبة المقررة يتيسر للقاضى أن يحكم بالمعقوبة المناسبة للجريمة في حال ما يكون الحد الاقصى الذي كان مقررا غير كاف وبقاء المعقوبة القديمة بصفة عقوبة جاز الحكم بها يبقى ما للقاضى الى الان من حق ازال المعقوبة

وقد زيدت على المعقوبة القديمة عقوبة اخف منها بصفة عقوبة اختيارية جاز الحكم بها في بعض الاحوال (كالجريمة التي عقابها الاشغال الشاقة المؤقتة مثلا واضيف السجن بصفة عقوبة اختيارية جاز الحكم بها فيها) وذلك لينسج للقاضى المجال عند ما يرى استعمال أحوال الرأفة ويظهر صواب ذلك من ان الافعال المكونة للجريمة قد تختلف كثيرا في الجساماة في بعض الاحوال بالنظر لنوع الجريمة ولقد نبه الى هذه الاحوال كلما ورد ذكر لها

ووارد في بعض مواد القانون القديم (كالواد ١٠٦ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٤٦ و ١٧١ و ١٧٨ و ٢١٧ و ٢٩٨ مثلا) ذكر عدم الاخلال بالمعوقات المقررة في مواد اخرى اذا كان الفعل ينطبق على تلك المواد وبما أن هذه المسألة يسرى عليها المبدأ العام المقرر في السادة ٣٢ الجديدة فقد حذف ذكر عدم الاخلال هذا

وأخيراً فإن بعض المواد كانت تنص بصراحة عن الحكم بما يجب رده وإن جميع الأحكام وإن كانت بمقتضى المادة ٦ الجديدة لا تخل بالحق فيما يجب رده إلا أن التصريح بذلك في تلك المواد كان عبارة عن ترخيص للقاضي بالحكم به بلا احتياج إلى دخول المجني عليه (وهو الحكومة في غالب الأحوال) بصفة مدع مدني في الدعوى وأما في الأحوال المنصوص عنها في المواد ١٧٦ و ١٧٧ و ٢٩٤ و ٣٠٩ التي تقابلها المواد ١٨٦ و ١٨٧ و ٣١٣ و ٣٢٩ القديمة فالظاهر أن الأولى دخول المجني عليه مدعياً مدنياً في الدعوى حتى يثبت حصول الضرر ولذا فقد حذف من تلك المواد ما ينص صريحاً عما يجب رده

الكتاب الثاني

البابان الأول والثاني

المادة ٧٣ — راجع نص المادة ٧٨ من القانون الفرنسي المقابل لهذه المادة الوارد فيه « مع عدم الإخلال بالحكم بقوة أشد إذا كانت هذه التعليمات نتيجة مؤامرة تعتبر نجساً » والسبب في تحوير هذه العبارة عند نقلها في القانون المصري غير ظاهر ومع ذلك فيمكن الاستغناء عن كل نص في هذا المعنى الوارد في القانون الفرنسي بما دون في المادة ٣٢ من الكتاب الأول

المادة ٧٦ — اللفاظ المقترح ادخالها في هذه المادة واردة في المادة ٨٣ من القانون الفرنسي وقد كان حذفها من القانون المصري سبباً في غموض معنى المادة ٨٣ المقابلة لهذه المادة ٧٦ العنقبة المقررة في القانون القديم مأخوذة من المادة ٩٥ المقابلة لهذه المادة من القانون الفرنسي التي لا تنص إلا عن الضرر الحاصل باستعمال اللغم وظاهر أنها متناهية في الشدة

الباب الثالث

﴿ في الرشوة ﴾

تسوية المادة ٩٠ (الجديدة) بين الموظفين وبين المستخدمين ولأموالين من أي درجة كانوا وبين الخبيرين والمحكمين وبين أي شخص كلف بخدمة عمومية هي مما يسمح بتحويل عبارة كثير من مواد هذا الباب على وجه تصير به أبسط مما كانت عليه

فقد أدرجت المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ القديمة في المادة ٩٣ الجديدة وحذفت المادة ٩٧ لأن الافعال التي نص عليها فيها معاقب عليها بأحدى المواد الثلاث ٩٣ و ٩٧ و ١٠٣ وفيما يخص بحذف المادة ٩٨ القديمة راجع التعليقات العمومية على الكتاتين الثاني والثالث

الباب الرابع

﴿ في اختلاس الاموال الاميرية والقدر ﴾

المادة ١٠٣ — (المادة ١٠٦ القديمة) — قد حالت صعوبات جمة في العمل دون التمييز بين هذه المادة والمادة ٩٧ (المادة ١٠٠ القديمة) ولا يلوح ان هناك فرقا ما بين جسامة الجرائم المنصوص عليها في كلتا المادتين وقد تشابهت العقوبات لذلك نغذفت للمادتين ١٠٧ و ١٠٩ القديمتان لأن الافعال المنصوص عليها فيهما يظهر أنها بحيث تستوجب تعويضات مدنية ليس الا ما لم يكن ارتكابها نتيجة تواطؤ مع العدو في هذه الحالة خيانة معاقبا عليها في كل الاحوال المادة ١٠٤ (المادة ١٠٨ القديمة) قد دعت حذف المادة ١٠٧ القديمة الى وضع عبارة جديدة لهذه المادة

الباب الخامس

﴿ في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم الخ ﴾

المادة ١٠٥ — قد جمعت هذه المادة احكام المادتين ١١٠ و ١١١ القديمتين ويظهر ان الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١١ هي من دون جميع الجرائم المذكورة في هاتين المادتين أقلها خطارة لكنها كانت معاقبا عليها بأشد العقوبات ولذلك جعل الحد الأقصى للسجن من ثلاثة اشهر الى ستة وقد حذفت المادة ١١٤ القديمة لأن الافعال المنصوص عليها فيها يظهر أنه من الاولى الاكتفاء فيها بإقامة الدعوى التأديبية دون المحاكمة القضائية المادة ١٠٨ (المادة ١١٥ القديمة) — قد حذفت الفقرة الثانية من المادة القديمة فان الحالة المنصوص عليها فيها قد تكلم عنها في باب الاحكام العمومية عند الكلام على الاشتراك وفي المادة ٥٨ (اسباب الإباحة الخ)

الباب السادس

﴿ في الأكرام وسوء المعاملة من الموظفين على أفراد الناس ﴾

قد حذفت من عبارات المواد بعض زوائد خفيفة لا قائمة منها
المادة ١١٠ (المادة ١١٧ القديمة) — قد زبدت عقوبة الاشغال الشاقة
عقوبة نخبيرة مع عقوبة السجن وقد حذفت الفقرة الثانية لان ما نص عليه فيها تسرى
عليه الاحكام العمومية في مسائل الاشتراك
وتشديد العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى لا يجعل قائمة في ذكر فقد
منفعة المصنوع في الفقرة الثالثة (تنظر المادة ٢٠٤)

المادة ١١٢ (المادة ١١٩ القديمة) — قد حذفت العبارة الاولى من الفقرة
الثانية (القديمة) لان ما نص عليه فيها واقع تحت احكام القواعد العمومية الخاصة
بالاشتراك واحكام المادة ٥٨ (اسباب الاباحة الخ)

وما يبقى بعد ذلك من هذه الفقرة يستعاض عنه بأحكام الباب الرابع عشر الجديد
من الكتاب الثالث (انتهاك حرمة الملكية)
المادة ١١٦ (المادة ١٢٣ القديمة) — قد زيد الحد الاقصى للعقوبة

الباب السابع

﴿ في مقاومة الحكم الخ ﴾

عبارة الباب القديم في غاية التعقيد وقد نشأ عن ذلك صعوبات مستديرة في العمل
اذ ان ذكر لفظ « أحد الموظفين » في المادة ١٢٤ القديمة كان مانعا من التمييز بين
الاحوال التي كان يعمل فيها بمقتضى هذه المادة وبين الاحوال التي كانت داخلة في حكم
المادة ١٢٥ ولما كانت الاحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية تبعد ان تكون مستقرة
على مبداء في هذا الموضوع فبا كان لها كبر قائمة فيه لان عبارة المواد الموجودة
في القانون الفرنسي مغيرة لعبارة المواد المقابلة لها في القانون المصري
وفضلا عن ذلك فان القواعد التي تعين من يشملهم لفظ « الموظفين » ومن لا يشملهم
لا يمكن تطبيقها في مصر نظرا للتيان في التنظيمات بينها وبين فرنسا وبما أنه أتى الحد
الادنى المقرر للمقوبات في مواد الجنيح فصار من الممكن الآن جمع أحكام المادتين (تنظر
المادة ١١٧ الجديدة) بحيث يكون أمر تقدير جسامه كل جريمة في الاحوال المختلفة
موكولا لتدقيق القاضي وحسن تصرفه

وكذلك كان يوجد خلط بين مادتي ١٢٦ و ١٢٨ القديمتين فيما يتعلق بالأفعال المعاقب عليها بمقتضى أحكامهما وفيما يتعلق أيضا بالتمييز (أن كان هناك تمييز بين طبقات الأشخاص الذين كانت ترتكب ضدّهم تلك الجرائم وفضلا عن ذلك فإن العقوبة المقررة للحالة الأولى المذكورة في المادة ١٢٨ كانت طفيفة جدا بحيث لو كان وصل العنف الى الضرب أو نشأ عنه جروح لكأنت لزمّت معرفة ما اذا لم يكن الواجب العمل بالمادة ٢٢٠ (المادة ٢٠٦ الجديدة) وأخيرا فإن عبارة المادة ١٢٧ كانت غامضة للغاية

والطريقة التي اتبعت في وضع مادتي ١١٨ و ١١٩ الجديدتين هي أولا تقرير عقوبة مناسبة للمقاومة الموظفين أثناء تأدية وظائفهم عند ما لا تصل هذه المقاومة الى العنف للمعاقب عليه بمقتضى المواد من ٢٠٤ الى ٢٠٦ (المواد من ٢١٨ الى ٢٢٠ القديمة) أما اذا وصلت المقاومة الى هذا الحد فقد زيد مع صرف النظر عن كون العنف استعمل مع أحد موظفي الحكومة الحد الأقصى للعقوبة في الاحوال التي تدخل في حكم المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ والحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ٢٠٤ كاف لا يحتاج الحال معه لزيادته اذا كانت العقوبات المينة بهاته المادة واقعة على أحد موظفي الحكومة

الباب الثامن

❖ في هرب المجرمين ٠٠٠ الخ ❖

هذا الباب كان قد غدل تعديلا كبيرا بموجب الامر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ الذي استهض به عن الامر العالي المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٨٩٢ وان الغاء الحد الأدنى للعقوبات في مواد الجنب قد مكن من تسهيل عبارة مواد هذا الباب ومن الغاء الاحوال المنصوص عنها في الامر العالي الصادر في سنة ١٨٩٨ وقد جعل الكتاب أوضح من ذي قبل لانه قد قسم الكلام على الجرائم المينة فيه أولا اذا وقعت بمن يهرب ثانيا اذا وقعت من مستخدمي السجون ثالثا اذا وقعت من الافراد

أما من حيث من يرتكب الهرب (المادة ١٢٠ الجديدة) فقد جعل الفرق مرتبطا بحالة الهارب فالفقرة الاولى خاصة بمن يضبطون متلبسين بالجريمة ولم يكونوا سجناء بناء على أمر صادر بسجنهم وبالسجونين بموجب أوامر صادرة بضبطهم واحضارهم وبالمجرمين بطريق الاكراه البدني والفقرة الثالثة تقضي بأن يجمع بين العقوبة التي يحكم بها بسبب الهرب وبين العقوبة التي يستوجبها استعمال القوة أو أي جريمة أخرى يرتكبها الفار أثناء هربه ويمكن ان يلاحظ هنا ان المعاقبة على الهرب تكون في غالب الاحوال

بموجب لائحة السجون

وان الجرائم التي يرتكبها مستخدمو السجون تسرى عليها أحكام المواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و اذا كان المهرب حصل بسبب اهل اولئك المستخدمين (المادة ١٢١) روعيت حالة المهرب في تقرير العقوبة قلة وكثرة من حيث نوع سجنه لكن بأقل تفصيلا من ذلك كما في حالة التواطؤ

وفيما يتعلق بحالة التواطؤ وضع فرق لم يكن موجودا من قبل في القانون القديم ويتضح ان من تواطأ مع محكوم عليه على هربه يعاقب بأشد مما يعاقب به لو تواطأ مع منهم بنفس الجريمة التي حكم من اجلها على المهرب الاول والمادة ١٢٣ تقضي بمعاقة من أهمل عمدا في القبض على احد مرتكبي الجرائم وكان هذا الفعل غير معاقب عليه بالكلية وقد نص في مادتي ١٢٤ و ١٢٥ عن امر اعانة احد الافراد لانسان على المهرب . وألتي الفرق للموجود في المادة ١٣٤ القديمة الذي من مقتضاه أن تسهل المهرب بسبب اعطاء المهرب آلات يستعين بها على ذلك كان يعاقب عليه عقابا اشد وسبب هذا الالفاء هو ان اعطاء هذه الآلات لم يخرج عن كونه من الامور التي تقع عادة في المهرب أما امر اعطاء الاسلحة لمستخدم لتسهيل هربه فانه معاقب عليه بقطع النظر عن صفة سجن المهرب لان هناك في كل الاحوال قرينة دالة على ان الاسلحة أعطيت بقصد استعمالها . وان امر ادخال آلات في السجن بقصد تسهيل المهرب معاقب عليه بمقتضى المادة ٩٠ من الامر العالمي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المتعلق بالسجون ولو لم يعقب هذا الفعل مهرب . وبما يلاحظ هنا انه اذا تواطأ أحد الافراد مع احد مستخدمي السجون على اعانة احد المسجونين على المهرب يعاقب باعتباره شريكا للموظف بمقتضى الاحكام العمومية للاشتراك بأشد مما كان يعاقب به لو ارتكب ذلك بمفرده

وقد استمضى بالمادة ١٢٦ الجديدة عن المادة ١٣٦ القديمة وضيق في الاحوال التي كانت تستثني الى الآن فيما يخص بأهل المهرب
المادة ١٢٧ - أدخلت هذه المادة الجديدة في القانون بناء على طلب لجنة شكلت من عهد قريب للبحث في قانون القرعة العسكرية

الباب التاسع

﴿ في فك الاحكام الخ ﴾

المادة ١٣٠ و ١٣٣ (المادتان ١٣٩ و ١٤٣ القديمةتان) - قد زيد

الحد الأقصى المقرر للعقوبات

المادة ١٤١ القديمة قد أدخلت في المادة ٢٧٤ (المادة ٢٩٢ القديمة)

المادة ١٣٥ (المادة ١٤٥ القديمة) — ان حالة الاشتراك تسرى عليها القواعد العمومية الخاصة به

الباب الحادى عشر

• في الجنب المتعلقة بالأديان •

قد وضع هذا الباب بناء على طلب مجلس شوري القوانين بدلا من الباب المقابل له من القانون القديم الذي كان عنوانه « في معارضة اطلاق اقامة شعائر الأديان » وقد زيد الحد الأقصى للعقوبة

المادة ١٣٨ — قد جاءت الفقرة الاولى بما جاءت به المادة ١٤٨ القديمة اما من حيث الفقرات الاخيرة فلتراجع المادتان ٢٢٣ و ٢٢٥ من قانون عقوبات السودان

المادة ١٣٩ — تراجع المادة ١٦١ القديمة

عبارة الأديان والمذاهب « التي يحوز اقامة شعائرها علنا » المذكورة في هذه المادة قد استبدلت بعبارة « التي تؤدي شعائرها علنا » نظرا لعدم وجود قانون مايسرى على ذلك

الباب الثالث عشر

• في تعطيل المحابرات التلفزيونية الخ •

المواد ١٤١ وما بعدها الى ١٤٣ (المواد من ١٥٠ الى ١٥٢ القديمة) — قد صارت احكام هذه المواد سارية بمقتضى المادة ١٤٤ الجديدة على خطوط التلفزيون التي للحكومة أو التي تأذن الحكومة للغير بإنشائها لمنفعة عمومية

المواد ١٤٥ وما بعدها الى ١٤٧ — هذه المواد عبارة عن المواد ١٥٢ (حرف ا) وما بعدها الى (حرف د) التي زيدت في القانون بمقتضى الامر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ مع بعض التفسير فيها ولما كانت حوادث السكة الحديدية ينشأ عنها بطبيعة الحال جروح وموت فكان يظهر أن من يتسببون عمدا في الحوادث التي تنشأ عنها جروح يستحقون عقوبة اشد من العقوبة التي تتوقع على من يتسببون مباشرة في جروح ولذلك صار تعديل العقوبات المدونة في المادتان ١٤٥ و ١٤٦

أما فيما يتعلق بالمادة ١٤٧ فإن أزال الحد الأقصى لعقوبة الحبس المدونة في الفقرة الثالثة من خمس سنين الى ثلاث سنين وهو الحد الأقصى الاعتيادي لهذه العقوبة يؤيد مزج الفقرة الثالثة بالفقرة السابقة

الباب الرابع عشر

﴿ في الجنايات والجناح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها ﴾

المادة ١٤٩ — قد جمعت هذه المادة احكام المادتين ١٥٤ و ١٥٥ القديمتين وقد مكن من اجراء هذا الاحتصار حذف عقوبة التي

وترتب على هذا التوحيد زيادة الحد الأقصى للحبس الذي يمكن الحكم به في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥٥

المادة ١٥٠ (المادة ١٥٦ القديمة) — قد أغفلت كلمة « ايماء » اذ بذكرها تكون قد قررت لسابقة الاحالة على المادة ١٤٨

وقد زيدت عبارة « أو اباعة في أي مكان » ليحصل البنات في مسألة سريان وعدم سريان احكام المادة ١٥٥ (المادة ١٦١ القديمة) على مجرد وضع صور منافية للشمعة للبيع في حانوت دون عرضها على انظار المارة فان المحاكم الاهلية (خلافا للمحاكم المختطة) مع وجود النص القديم قد فصلت في المسألة بالملعى السابي

المادة ١٥١ (المادة ١٦١ القديمة) — تراجع المادة ١٣٩ الجديدة فيما يخص محذف عبارة « أحد الاديان أو المذاهب التي تجوز اقامة شعائرها علنا »

المادة ١٥٩ (المادة ١٦٥ القديمة) — تنقيح الباب السابع دنا الى حذف الاحالة التي تحيلها هذه المادة على المادتين ١٢٤ و ١٢٥ القديمتين

المادة ١٦٨ القديمة قد حذفت لانها احالة لالزوم لها على الباب السابع من الكتاب الثالث

المادتان ١٦٣ و ١٦٤ (المادتان ١٧٠ و ١٧١ القديمتان) — قد زيد الحد الأقصى للعقوبة

المادة ١٧٤ القديمة قد حذفت بناء على طلب مجلس شوري القوانين وينبغي على هذا الحذف أن كل شخص يرتكب جريمة اما بصفته فاعلا اصلياً واما بصفته شريكا في جريمة بما نص عليه في هذا الباب يجب محاكمته طبقا للقانون العام

الباب الخامس عشر

﴿ في المسكوكات الزيف والمزورة ﴾

المادة ١٧٠ (للمادتان ١٧٩ و ١٨١ القديتان) — ان عبارة « المسكوكات المتداولة عرفا في بلاد الحكومة » مقصود بها حماية المسكوكات الذهبية الانكليزية والفرنساوية التي حلت محل للمسكوكات الذهبية المصرية في المعاملة الجارية

المادة ١٧١ (للمادتان ١٨٠ و ١٨١ القديتان) — لما كانت المادة ١٧٠ الموجودة في القانون الجديد تنطبق على احوال اكثر مما كانت تشمل في القانون القديم فقد جعلت المادة ١٧١ قاصرة على بعض الاحوال التي كانت داخلة في حكمها وقد ائيز للقاضي بناء على ذلك استبدال عقوبة السجن بالأشغال الشاقة المؤقتة

الباب السادس عشر

﴿ في التزوير ﴾

المادة ١٧٤ (المادة ١٨٤ القديمة) — استبدلت في هذه المادة عبارة « احدى جهات الادارة العمومية » بعبارة « احدى جهات الحكومة » توصلا للتمييز بصفة أجلى بين الحالة المذكورة فيها والحالة المذكورة في المادة ١٧٦ وبما انه رخص للبنك الاهلي بإصدار اوراق مالية فن الضروري وقاية للمعاملات حماية هذه الاوراق بنوع خاص (راجع المادة ١٣٩ من قانون العقوبات الفرنسي)

المادة ١٧٦ (المادة ١٨٦ القديمة) — الظاهر ان جريمة « تقليد » الاحتمام أو التفتت أو العلامات التي تضعها الحكومة على اصناف الاشياء والبضائع « داخلة في حكم المادة ١٧٤

المادة ١٧٧ (المادة ١٨٧ القديمة) — قد زيد الحد الأقصى للعقوبة

المادة ١٨٣ (المادة ١٩٣ القديمة) — بناء على رغبة مجلس شوري القوانين قرر ان يكون الحبس المنصوص عليه في هذه المادة دائماً مع الشغل

المادة ١٨٧ (المادة ١٩٧ القديمة) — نظرا لحذف الفقرة الاولى من المادة القديمة فلن يمكن أن يعاقب على الفعل المنصوص عليه فيها الا بطريق التأديب

المادة ٢٠١ القديمة قد حذفت لان القاعدة المدونة فيها ادخلت في المواد المذكورة عن استعمال التزوير وهي ١٧٤ و ١٧٦ و ١٨٢ و ١٨٥ وهذه القاعدة موجودة من قبل في المادة ١٨٣

المادة ١٩١ — الجديدة — الفرض من هذه المادة رفع كل شك فيما يتعلق بمعرفة ما اذا لم يكن الواجب (بمقتضى المادة ٣٢ من الكتاب الاول) المعاقبة على أفعال التزوير المذكورة بالعقوبات الأشد المدونة في المادتين ١٧٩ و ١٨٣ ولو أنه منصوص عنها في مواد مخصوصة

الباب السابع عشر

﴿ التجار في الاشياء المنوعة الخ ﴾

ان الجرائم المتعلقة بهريب البضائع معاقب عليها الآن مادة بمقتضى « قانون الجمارك » أو بمقتضى قوانين مخصوصة كالتملكة بالبحر والبارود والطرون والدخان والحشيش وغيرها وبناء عليه فإن الباب القديم قد استعيز عنه بالمادة ١٩٢ فقط التي أقيمت لانه لا يوجد قانون مخصوص متعلق بمجازة بعض أصناف من المنوع دخولها في القطر المصري حيازة ممنوعة قانونا (كالأسلحة البيضاء — راجع الامر العالي الصادر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٩) وكان الاوفق أن يدرج بصفة مادة جديدة (١٩٣) في الباب الذي نحن بصدد (لا في الباب المتعلق بالتزوير) الامر العالي المؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٨٨٩ القاضي بمنع بيع وحمل ٠٠٠ الخ التفتات والعلامات التي تكون هيئتها الظاهرة مشابهة لتفتات وعلامات البوستة والتلفرافات لان الامر العالي المشار اليه لم يستبرها تزويرا في ذاتها بل راعى التدليس والنقض الذي يقع باستعمالها وقد أهمل ذكر عبارة الضبط والمصادرة في المادتين لان هذا الامر مذكور في المادة ٣٠ من الكتاب الاول

الكتاب الثالث

الباب الاول

﴿ في القتل ٠٠٠٠٠ الخ ﴾

المادة ١٩٤ (المادة ٢٠٨ القديمة) — الالفاظ الواردة في هذه المادة وهي « حسب الاصول المقررة في هذا القانون » ما كان يظهر لها معنى فأهملت
المادة ١٩٧ (المادة ٢١١ القديمة) — المادة القديمة كانت تحمل الشروع في الجريمة كالجريمة التامة وهي مطابقة في ذلك للبادئ المقررة في القانون الفرنسي الذي أخذت منه هذه المادة والظاهر أن ليس من سبب قوي يحمل على إبقاء هذا الاستثناء للقاعدة العمومية المتبعة في القانون المصري

قد حذفت المادة ٢١٢ القديمة فإن العبارة الواردة في هذه المادة وهي « متى كان الفاعل لثقل من أرباب الشرور المتخذين الأيذاء والفساد حرفة لهم وكانت له سوابق تثبت عليه ذلك » هي من الإبهام بمكان كان يفسح للقاضي سلطة خطيرة لو كان عمل بما يقتضيه هذا النص إلا أن الواقع هو أن القاضي ما كان يميل به

المادة ١٩٨ (٢١٣ القديمة) — الفقرة الاولى — العقوبة الواردة في المادة ٣٠٤ من القانون الفرنسي هي الاشغال الشاقة المؤبدة ولقد نبه جميع الشراح الى الصعوبة المتناهية بل الاستحالة في أغلب الاحوال في تمييز المسؤولية الادبية في حال القتل مع سبق الاصرار من المسؤولية الادبية في حال القتل بغير سبق اصرار فإن القتل في هذه الحالة الاخيرة لو وقع في حالة تهيج نائض عن تحريض من نوع وان كان قويا الا أن القانون لا يقبله عذرا يمكن مع ذلك أن تراعى فيه الرفقة الى الحد الملازم لمصالح الهيئة الاجتماعية ومن وجه آخر فإن القتل ولو ارتكب بغير سبق اصرار قد يكون حصوله بكل ثبات جاش فتكون الجناية في هذه الحالة دليلا من الجاني على عدم اكترائه بالحياة البشرية وتستحق عقابا صارما وينتج من ذلك أن الفرق الذي وجد الى الآن بين العقوبات في المادتين ٢٠٨ و ٢١٣ القديمتين كان جسيما جدا فبوضع عقوبتي الاشغال الشاقة المؤبدة والرفقة كعقوبتين اختياريين يقتضى للقاضي أن يحكم في هذه الاحوال الاستثنائية بعقوبة تناسب درجة الجريمة وأما حرمة المطلقة في الاحوال المستحقة للرفقة فباقية على ما كانت عليه

الفقرة الثانية — قد جعل واضح القانون القديم في الجزء الاخير من هذه الفقرة بدل كلمة « جنحه » الواردة في القانون الفرنسي كلمتي « جناية او جنحة » وفي ذلك خلط لأحكام هذا الجزء من الفقرة بالأحكام الواردة في الجزء الاول منها والمادة الجديدة ترجع الى النص الفرنسي والعقوبة الواردة في هذا القانون الاخير هي الاعدام والمادة الجديدة جعلت هذه العقوبة اختيارية مع العقوبة الواردة في القانون القديم وهي الاشغال الشاقة المؤبدة

المادة ١٩٩ (المادة ٢١٤ القديمة) — قد سبقت الاشارة في الباب المتعلق بالاشتراك من الكتاب الاول الى أن الشريك بحسب التعريف المعطى اليه في القانون هو الشخص الذي يمكن أن يكون مدانا أدبيا بالقتل واذن فقد جعل الاعدام عقوبة اختيارية يصح الحكم بها عليه

المادة ٣٠٥ (المادة ٢١٥ القديمة) — قد نبه بعض القضاة الى أن أمر تسبب

الموت عن ضرب أو جرح (وجعل الجريمة بهذه الكيفية منطبقة على هذه المادة) هو أمر عرضي محض حتى ان الحد الأدنى المقرر للمقوبة الذي كان الى اليوم جازا الحكم بها بمد مراعاة الرأفة (وهو حبس سنتين) كان فيه تفال ولذا فقد جُعلت عقوبة السجن اختيارية معه

وقد ذهب القضاء من وجه آخر في بعض الاحيان الى تقرير عدم وجود التعمد في الاحوال التي كان الموت فيها نتيجة طبيعية لاستعمال القسوة وعلى هذا فقد جعل الحد الاقصى لمقوبة الاشغال الشاقة المنصوص عنها في الجزء الاول من المادة سبع سنوات وان ذكر اعطاء مواد ضارة يسد نقضا شوهد وجوده عملا

المادة ٢٠١ (المادة ٢٢٧ القديمة) — قد حورت عبارة هذه المادة نظرا لما أدخل من التعديل على المواد المتعلقة بالدفاع الشرعي الذي تمددت بسببه الاحالة على المادة ٢٢٦ (القديمة) (تنظر التعليقات على المادتين ٢٠٩ و ٢١٥ الجديدتين)

قد حذفت المادة ٢٢٢ القديمة بما أن الأشخاص المنصوص عنهم فيها يمكن معاقبتهم حسب القواعد العمومية المقررة للاشتراك

وقد حذفت أيضا المادتان ٢٢٣ و ٢٢٤ القديمتان بما أن القواعد العمومية للاشتراك تميز معاقبة الرئيس وإن المادة ٥٨ تبيح تبرئة الموظف في الاحوال التي يمكنه أن يثبت فيها أنه أطاع أوامر رئيسه اطاعة شرعية

المادة ٢٠٩ وما يبعدها الى المادة ٢١٥ — هذه المواد التي حلت محل المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٨ و ٢٢٩ القديمة قد أضيفت بناء على طلب مجلس شورى القوانين فالمادة ٢٢٥ القديمة كانت تنص على حق الدفاع الشرعي عن النفس دون أن تضع له حدودا

والمادة ٢٢٦ القديمة كانت تنص على جواز استعمال الدفاع الشرعي في رد تسليق منزل مسكون أو كسره أو قبه أو الدخول فيه أو تسليق ملحقاته أو كسرها أو قبه أو الدخول فيها كأنها الحالة الوحيدة التي يقبل فيها استعمال هذا الحق عن المال

فمجلس الشورى لاحظ أولا أن ضرورة دفع جريمة في التيطان ليلا هي بالنظر لموائد البلاد أشد من ضرورة دفع جريمة ترتكب في منزل مسكون ومن جهة أخرى لاحظ أن حماية المادة ٢٢٦ القديمة لمن يدفع مفسقا أو كاسرا أو قاقبا يفعل ما يفعل من ذلك في خلال الليل كانت منصوفا عليها بمباراة قبل التوسع كثيرا فكان للرجل الذي لا يملك لنفسه أي حق يدفع به ليلا عن ماله الذي في التيطان أن يقتل مطلقا

جون مراعاة ظروف الاحوال كل من حاول أن يبيع يته أو ملحقه لبلأ وقد أخذت المواد التي أقرتها مجلس شورى القوانين عن المواد ٩٦ وما بعدها الى ١٠٥ من قانون العقوبات الهندي

وكل من يرتكب في أثناء استعمال حق الدفاع الشرعي اما عن النفس واما عن المال لا عقاب عليه مطلقا (المادة ٢٠٩) ولا يفرق القانون في ذلك بين دفاع الشخص عن نفسه أو عن نفس غيره ولا بين دفاعه عن ماله أو عن مال غيره

وقد حددت المادة ٢١٠ بمادة قبل التوسع • الاحوال التي يجوز استعمال هذا الحق فيها • وقد قرر فيها بما عدا ذلك مبدأ كون القوة التي تستعمل لا يجوز أن تتخطى الحدود الضرورية للوصول الى الغرض المقصود • ودرجة القوة التي تباح شرعا هي مسألة تتعلق بالوقائع وعلى القاضي أن يبين ويحكم اذا كانت تعدت في ذلك الحد الضروري أو لم تعده ويجب عليه في ذلك أن يلاحظ اذا كان الشخص الذي يستعملها كان يدفعه اذ ذاك عامل من الظروف لا يتسنى معه أن يقدر الحد الذي ما كان له أن يتعداه حق قدره

وقد نصت المادة ٢١٣ على استثناء مهم يستثني القاعدة التي قررتها المادة ٢١٠ والتي من مقتضاها أنه يجوز ان يستعمل من القوة ما يكفي لحماية النفس أو المال حماية فعلية • ولا يكون للشخص أن يتعدى ذلك الحد الى احداث الموت عمدا الا في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٢١٣ ومعلوم أنه لا يلزم على ذلك أن يكون القتل العمدا في هذه الاحوال غير معاقب عليه دائما فانه بمقتضى المادة ٢١٠ لا يكون غير معاقب عليه حتى في هذه الاحوال الا اذا كان الوصول الى الغرض المقصود غير متيسر باستعمال قوة أقل شدة من ذلك • ومتى تجاوزت حدود حق الدفاع الشرعي جناية سلبية فلا يترتب على ذلك عدم الحكم على المتجاوز بعقوبة ما (المادة ٢١٥) وراجع المادة ٢٢٩ القديمة • فاذا كان الفعل المرتكب جنحة فعدم نص القانون على حد أدنى للعقوبة التي يحكم بها يدع للقاضي سلطة مطلقة كافية في ذلك • فاذا كان الفعل جناية وكانت حدود حق الدفاع الشرعي قد تجاوزت تجاوزا كبيرا فقد يكون من الضروري أيضاً الحكم بالعقوبات المنصوص عليها قانونا • ويمكن تزيل العقوبة في جميع الاحوال الى الحبس مدة ماعلا بالمادة ٢١٧ وذلك على حسب درجة المعذورة التي يعتبر القاضي وجودها عند ارتكاب الفعل • وقد يكون الحد الأدنى المصرح بالحكم به حسباً هو مقرر في هذه المادة زائداً عن اللازم كما لو كان المتهم لم يخطئ في غير

تقدير القوة اللازمة مثلا فلذلك قد أجاز القانون للقاضي أن يمتد المتهم معذورا فيه. فعل وأن يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز أن لا تزيد عن يوم واحد وقد أخرج من حق الدفاع الشرعي استثنان في المادتين ٢١١ و ٢١٢ فلا وجود لهذه الحق متى وجد الوقت الكافي للركون الى الاحتماء بالسلطة العمومية وكذلك لا وجود له فيما يأتيه مأمورو السلطة العمومية الا في احوال استثنائية أما بالنسبة لما يأتيه أحد مأموري الضبط والربط أثناء قيامه بعمل داخل في حدود وظيفته فظاهر أنه لا يمكن أن يكون لحق الدفاع الشرعي وجود لان عمل العامل لا يكون في هذه الحالة جريمة . فحق تحطى العامل ما حوّل من السلطة أصبح عمله غير شرعي ولا بدّ لأول وهلة من أنه يرتب عليه جواز استعمال حق الدفاع الشرعي ممن يصد هذا العمل . ومع ذلك فن الضروري ان يقوم هؤلاء المأمورون بأعمالهم وينتج عن ذلك ضرورة أنهم قد يتعدون أحيانا بسلامة نية حدود وظيفتهم في ذلك مثلا يرى عامل البوليس فلا يظنه جريمة فيقبض على من يظنه مرتكبا له غير ان الفعل لم يكن في الحقيقة جريمة فيكون حيثذ القبض على الفاعل من الوجهة القانونية حاصلًا غير حق الا ان المتهم لا يزال ملزما بالتوجه بلا مقاومة الى مركز البوليس لابتداء اقواله ومع ذلك كله قد يكون للتمم الحق في بعض الاحيان في المقاومة اذا كان الفعل الذي أتاه العامل يحتمل أن ينشأ عنه لشخصه ضرر عظيم عند عدم حصول مقاومة منه وكذلك يوجد هذا الحق اذا كان العامل سيئ النية في عمله . كما لو قبض بسوء قصد على شخص يرى . الا انه كما يلاحظ أن الموظفين العموميين مفترض لديهم حسن النية . فالشخص الذي تصدر منه مقاومة اذا رأى أن العامل غير حسن القصد يفعل ذلك وعليه نية عمله هذا

وهناك مسألة هي أخرى المسائل في هذا الباب متعلقة بمعرفة وقت انتهاء ذلك الحق كما لو سرق سارق ملاحق ثم عمد الى الفرار بعد استيلائه على الاشياء المسروقة فهو قد أتم فعل السرقة بحكم القانون . ومع ذلك فقبول أن تدخل الاحتياطات التي تتخذ لمنع من الفرار بما سرق في عداد الافعال المقصودة من عبارة « دفع سرقة » أما اذا هرب السارق فلا يكون هناك حق مطلقا في استعمال القوة لاسترجاع الاشياء المسروقة التي توجد تحت يده بل يجب أن يقبض عليه وبما حكم أما من حيث المادة ٢٣١ القديمة فتراجع للمادتين ٢٨٣ و ٢٨٤ من القانون الجديد

الباب الثاني

﴿ في الحريق عمدا ﴾

المادة ٢١٨ (المادة ٢٣٣ القديمة) — قد اعتبرت السواقي والمعاصر كالباني في الاحكام الصادرة من المحاكم والظاهر أن الاولى الثمن عنهما بصراحة في هذه المادة وقد اضيفت آلات الري بناء على طلب مجلس شوري القوانين

المادتان ٢١٩ و ٢٢٠ (المادتان ٢٣٤ و ٢٣٥ القديمتان) — ان الحالة الاكثر وقوعا عادة والتي تنطبق عليها المادة ٢١٩ والجزء المقابل لها من المادة ٢٢٠ هي التي يحرق فيها انسان أشياء يملكها ليقتض مبلغا طائلا كانت أشياءه مؤمنة عليه وليس هذا الفعل عبارة عن تدليس فقط بل هو يسبب خطرا كبيرا وكانت العقوبة القديمة غير كافية فزيد الحد الاقصى لها

وقد زيدت عبارة « سواء كان لازال باقيا بالنيط أو نقل الى الجرن » بناء على طلب مجلس شوري القوانين

الباب الثالث

﴿ في اسقاط الحوامل الخ ﴾

المادتان ٢٢٥ و ٢٢٦ (المادتان ٢٤٠ و ٢٤١ القديمتان) — قد أزيل الحد الاقصى للعنبر الى ثلاث سنوات عملا بالمبدأ العام

المادة ٢٢٩ (المادة ٢٤٥ القديمة) — أن أمر بيع الجواهر السامة بدون طلب الكفالات المناسبة من المشتري يساقب عليه الآن (بالعقوبات المقررة للمخالفات) طبقا للقرار الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ متعلقا بالجواهر السمية والمصادرة التي هي موضوع الفقرة الثانية من المادة القديمة داخلة في حكم المادة ٣٠

الباب الرابع

﴿ في هتك العرض وافساد الاخلاق ﴾

المواد من ٢٣٠ الى ٢٣٢ (المواد من ٢٤٦ الى ٢٤٨ القديمة) — ان عبارات هذه المواد في القانون القديم كان فيها خلط كثير لانها كانت تتضمن أحكاما متعلقة بالفجور (الوقاح) وأخرى متعلقة بهتك العرض وكلها متداخلة في بعضها وعلى هذا فقد وضمت هذه المبارات وضما جديدا ولقد أدخل فيها اربعة تغييرات مهمة

فجعلت عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عقوبة اختيارية للفجور وجعل استعمال التهديد كاستعمال القوة وجعل السن الذي يعتبر فيه الرضاء أربع عشرة سنة بدل اثني عشرة في المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ فصار هذا السن موافقا للمقرر في معظم الشرائع الاجنبية وفي الحالة المتصوص عنها في المادة ٢٣٢ (المادة ٢٤٦ القديمة) قد نص عن عقوبة خاصة متى ارتكبت الجريمة على شخص طفل لم يبلغ السابعة اذ في هذه الحالة يصب نظرا لعدم ادراك الطفل تمييز ما اذا كان هدد أو لم يهدد وبما ان الطفل في أوائل السن لا يمكن أن يبدي قبولا لأمر تمييز وادراك فسألة الوقوف على ما اذا كان هدد أو لم يهدد قل أهميتها لان هذه الاهمية في الاحوال المادية تنتج من ان ألجني عليه ربما كان يقبل وانه حرم من حرية ابدائه قبوله بواسطة التهديد

المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ (المادتان ٢٤٩ و ٢٥٠ القديمتان) — قد زيدت الحدود

القصوى للعقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين

المادة ٢٣٨ (المادة ٢٥٤ القديمة) — قد جعل بناء على طلب مجلس شورى القوانين اعتراف المتهم ووجوده في المحل المخصص للحریم من يت مسلم دليلين عليه والدليل الاخير منصوص عليه في المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات المختلط

المادة ٢٤١ (جديدة) — قد وضعت هذه المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد ذكر المجلس المذكور على وجه الخصوص دخول شخص في منزل وارتكابه في حضرة امرأة فعلا لو وقع علانية لمد فعلا فاصحا مخلا بالحياء

ويساقب ايضا بمقتضى هذه المادة على دخول شخص في الجزء المخصص للحریم من منزل بقصد ارغام امرأة على وجوده عندها

الباب الخامس

﴿ في القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق الخ ﴾

المادتان ٢٤٧ و ٢٥٠ (المادتان ٢٦٢ و ٢٦٥ القديمتان) — قد زيدت

الحدود القصوى للعقوبات

المادتان ٢٥١ و ٢٥٢ (المادتان ٢٦٥ و ٢٦٧ القديمتان) — قد زيدت

الحدود القصوى للعقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد مكنت هذه الزيادة من جعل عبارة المادة ٢٥٢ أبسط من ذي قبل

أما من حيث حذف المادة ٢٤٧ القديمة تنظر التعليقات العمومية على الكتاين الثاني والثالث

الباب السادس

﴿ في شهادة الزور الخ ﴾

للمواد ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ (المواد ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ القديمة) — قد خفضت كثيرا العقوبات المقررة في المواد القديمة من ٢٧٠ الى ٢٧٢ بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ حتى يعاقب على شهادة الزور كاللجج التي تقع في الجلسات ولم يمح هذا التمييز ولو أن العقوبات التي كانت تبيته ليست مناسبة لأهمية الجريمة ومع ذلك فقد أدخل بعض التمديل . أولا لان شهادة الزور التي تكون نتيجة الحكم بالاعدام تختلف بالكلية اذا نفذت هذه العقوبة عن شهادة الزور في الاحوال الاخرى لان عواقبها لا ترد والظاهر ان ليس من سبب صحيح يمنع من اعتبار هذه الشهادة الزور كالقتل . وثانيا قد أضيفت الاشغال الشاقة المؤقتة الى السجن في المادة ٢٥٥ (٢٧١ القديمة) بصفة عقوبة اختيارية في حال شهادة الزور التي تكون نتيجة صدور حكم على المتهم في قضية جنائية . وثالثا ليس من الضروري أن تنزل في المادة ٢٥٦ (٢٧٢ القديمة) عقوبة شهادة الزور في مواد المخالفات الى العقوبات المقررة للمخالفات بما ان المادة ٢٣١ (٢٤٤ القديمة) من قانون تحقيق الجنايات قد خولت للقاضي الجزئي ولو عندما يجلس بصفة قاضي مخالفات أن يحكم في اللجج التي تقع في الجلسات وأخيرا فان الحد الاقصى لعقوبة الحبس المقررة في المادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ قد أبلغ الى ستين

المادة ٢٥٩ (المادة ٢٧٥ القديمة) — ان عبارة « بالقوة والقهر » الواردة في المادة القديمة بعيد أن تكون ظاهرة المعنى

الباب السابع

﴿ في القذف والسب وافشاء الاسرار ﴾

المادة ٢٦١ (المادة ٢٧٧ القديمة) — ان الفقرة الثانية والثالثة من المادة الجديدة وهما اللتان أضيفتا بناء على اقتراح مجلس شوري القوانين استعاض بهما عن الفقرة الثانية من المادة القديمة فان عبارة هذه المادة وهي « لاقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به » وان كانت واضحة وضوحا كليا الا ان المحاكم قد أظهرت في أحكامها ميلا الى اتباع نص القانون الفرنسي الذي يميز بصريح العبارة اقامة الدليل لاثبات ما قذف به للموظف من المسائل التي تتعلق بأداء واجباته خاصة

فإذا قرر مبدئياً العمل بمثل هذه القاعدة فاللازم على ما يظهر هو تقرير عدم الحكم بعقوبة بسبب الطعن على أعمال موظف عمومي إذا كان هذا الطعن صادراً عن حسن نية لا مجرد تقرير جواز إقامة الدليل على صحة الأمور المنسوبة للموظف والفرق العليل بين الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦١ وبين الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦٥ يستلزم البحث لمعرفة في أية مادة من هاتين اللادتين يجب تقرير مبدأ عدم العقاب على الانتقاد في بعض الاحوال على أعمال الموظفين العموميين . فبالاحالة التي زيدت في المادة ٢٦٥ على المادة ٢٦١ تكون الفقرة الجديدة سارية في الحالتين

والحماية التي قررت في النص الجديد هي بالنسبة للحماية المقررة بمقتضى القانون الفرنسي (التي تسوغ إقامة الدليل لأببات كل فعل متعلق بأعمال الموظفين العموميين) اضيق نطاقاً منها من بعض الوجوه وأوسع منها من البعض الآخر فإن المادة الجديدة تشترط فيما ينسب من الأفعال أن يكون الفرض من نسبتها الى الموظف تأييد طعن صادر عن حسن نية على أعماله اما اذا أثبت أن هذا الطعن لم يكن عن نية حسنة فلا يترتب على امكان إقامة الدليل على صحة تلك الافعال عدم الحكم بعقوبة ومن جهة أخرى اذا كان الطعن صادراً عن سلامة نية لا يشترط أن تكون تلك الافعال متعلقة مباشرة بأعمال الموظف اذا كانت تؤيد هذا الطعن

والانتقاد هو عبارة عن اظهار رأي ويشترط القانون أن يكون هذا الانتقاد خاصاً بأداء واجبات الموظف فكون الشخص موظفاً عمومياً لا يترتب عليه أن يكون لأحد حق الانتقاد عليه في معيشته او احواله الخصوصية اسوة بغيره من الافراد ويجب من جهة أخرى أن يكون صادراً عن نية حسنة فإذا توفر هذا الشرط لا يلزم لتبذرة اللتهم أن يكون القاضي موافقاً له فيما أبداه من الانتقاد وشرط حسن النية هو مسألة من المسائل المتعلقة بالوقائع لا يمكن أن نقرر لها قاعدة ثابتة لكن يلزم على الأقل أن يكون موجه الانتقاد يمتد في ضيقه حتى يمكن أن يعدّ صادراً عن سلامة نية وأن يكون قدر الأمور التي نسبها الى الموظف تقديراً كافياً وأن يكون انتقاده للمصلحة العامة لا لسوء قصد

المادة ٢٦٢ (المادة ٢٧٨ القديمة) — قد وقع الريب في معرفة ما اذا كان لفظ « جنائية » الوارد في هذا المادة مستعملاً بمناه الخاص او اذا كان معادلاً للفظ « تعزيرية » والظاهر أن الأولى زيادة الايضاح

المادة ٢٦٥ (المادة ٢٨١ القديمة) — قد زيد الحد الأقصى للعقوبة

ومن حيث الاحالة على المادة ٢٦١ ينظر التطبيق على هذه المادة
قد حذفت المادة ٢٨٣ القديمة لانها احالة غير ذات فائدة على كتاب المخالفات
الواردة فيه الجريدة المنصوص عنها في هذه المادة

الباب الثامن

﴿ في السرقة والاعتصاب ﴾

كان قد نبه كثير من القضاة الى ضرورة تحويل المواد الواردة في باب السرقة
لانه كان يظهر أن لا فائدة في وجود كثير منها كما ان المواد المتعلقة بالسرقات الجناية
كانت تستلزم تحويرا كثيرا يقتضي تغييرا كليا في هذا الباب

المادة ٢٦٩ (المادة ٢٨٦ القديمة) - قد غيرت عبارة الجزء الاول من المادة
القديمة المتعلقة بمحالة خصوصية قضي اعفاء اللهم من العقوبة ولم يغير شيء من معناه وقد
حذف الجزء الاخير منها لأن المادة ٤٢ الجديدة تنص عن حالة الاشتراك عند ما
يكون الفاعل الاصلي معني من العقوبة

المادة ٢٧١ وما يليها الى ٢٧٣ - (التي استعاض بها عن المواد ٢٨٨ و ٢٨٩ و
٢٩١ القديمة) - كان في المواد القديمة خلط كثير أما أولا فلان العقوبة المنصوص
عنها في المادة ٢٨٨ للسرقة باكرام وبشرطين كذلك من الشروط الخمسة المدونة في
تلك المادة كانت عين العقوبة المقررة في المادة ٢٩١ للسرقة باكرام عندما لم يترك
الاكراه أثرا لأي جرح ولا يقرن بأي شرط آخر واما ثانيا فبسبب الاحالات الواردة
فيها على المادة ٢٨٧ وان التمييز الجديد لا يمس الموضوع في شيء غير اضافة الاشغال
الشاقة المؤقتة بصفة عقوبة احتيائية الى الاشغال الشاقة المؤبدة في المادة ٢٧١ في حال
السرقة باكرام اذا ترك الاكراه أثر جروح اذا ان الجروح قد تكون خفيفة لدرجة
لا تستوجب زيادة العقوبة

المادة ٢٧٤ - (٢٩٢ القديمة) - هذه المادة تنص عن السرقات التي تعد
جنحا وتكون معصية بظروف مشددة والفقرة الاولى منها كانت تخم في القانون القديم
وجود شرطين مما من الشروط الثلاثة المذكورة فيها وهي ان تكون السرقة حصلت
ليلا ومن شخصين فاكتر أو في مكان مسكون أو في محل عبادة والظاهر أن وجود
شرط واحد من هذه يكفي لتبرير زيادة للعقوبة (انظر الفقرات ١ و ٤ و ٥ الجديدة)
وقد اختصر في عبارة الفقرة الثانية القديمة (الفقرة السادسة الجديدة) وبما ان مجرد

حصول السرقة في مكان مسكون أو في ملحقاته يكفي بمفرده لانطباق السرقة على هذه المادة فكان يمكن أن يحذف من الفقرة الثالثة القديمة (السابعة الجديدة) هذه العبارة « سواء من مال ضيف نزل عند مخدومه او من مال صاحب منزل دخل فيه مع مخدومه » وان يحذف من الفقرة الرابعة القديمة (الثامنة الجديدة) قوله « صاحب لوكاندة او خان » والفقرة الثالثة الجديدة هي المادة ١٤١ القديمة وقد سوى بناء على طلب مجلس شوري القوانين بين الاماكن « المعدة للسكنى » وبين الاماكن « المسكونة » المادتان ٢٧٥ و ٢٧٦ — قد حذف المادتان ٢٩٤ و ٢٩٥ القديمتان لأن أقصى العقوبة المقررة فيها هو نفس الحد الأقصى المقرر للسرقة البسيطة (راجع المادة ٣٠٠ القديمة) فكان الظاهر اذن ان لا حاجة الى هاتين المادتين وقد استعفى عن المادة ٣٠٠ القديمة بالمادة ٢٧٥ الجديدة وان أحكام هذه المادة تنطبق على أنواع السرقات المنصوص عنها في الجزء الاول من المادة ٢٩٦ القديمة وللقاضى الحق في خفض العقوبة كلما دعت الظروف لذلك في حال سرقة الغلال الخ ٠٠٠ والخطر في ابقاء الفعل المنصوص عنه في الجزء الاول من المادة ٢٩٦ القديمة بصفة جريمة خصوصية ناشئ من ان المحاكم كانت مختلفة في تعريف المراد من قوله في القانون « محمولات الارض النافعة » وقد جعل الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص الجديد الحبس مدة سنتين لعدم كفاية الحد الأقصى المقرر الآن وهو سنة — أنظر الحد الأقصى وهو خمس سنوات المقرر في المادة ٣٨٨ من القانون الفرنسي وهي المقابلة لمادة القانون المصري — وكان يوجد الجزء الاخير من المادة ٢٩٦ القديمة نوعا خاصا من السرقات معاقبا عليه بالعقوبات المقررة لمواد المخالفات وهذه العقوبات كافية في كثير من الاحوال لكن قد تكون للجريمة في احوال أخرى صفة سرقة خطيرة على الهيئة الاجتماعية ومن وجه آخر فان سلطة القاضى أصبحت غير مرتبطة بمحد أدنى بالنظر للقواعد الجديدة فلا يخشى ظلم من اعتبار هذه الافعال جنحا ومن ثم يجوز تطبيق العقوبات المقررة للعود اذا اقتضى الحال ذلك ولكن بما ان الغرامة غير مقررة في احوال السرقات العادية فقد قررت صريحا في المادة ٢٧٦ كعقوبة اختيارية للافعال المتقدمة الذكر متى كانت قيمة اللال المسروقة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا

وهنا يتبين الكلام على الغاء المادتين ٢٩٣ و ٢٩٧ القديمتين وفيما يخص بالمادة ٢٩٣ فان الفرض الظاهر من هذه المادة كان هو معاقبة سائق العربات وغيرهم ممن يسرقون شيئا من البضائع التي يؤتمنون عليها ويضعون بدل الاشياء المسروقة غيرها

حتى لا تظهر سرقة فإذا كان هذا هو الفرض فالقفل منطبق على الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ فإذا اعتبر بالعكس أن الفرض من هذه المادة هو المعاينة على اتلاف مال الغير بسوء القصد فليس هنا موضع هذه المادة وليلاحظ أن أمر أتلانف بتملكات الغير بسوء القصد لم يبحث فيه في أي موضع من القانون القديم بحثا كافيا

وأما فيما يختص بالمادة ٢٩٧ فليس من الواضح أن يكون قفل حد من حدود الاطيان من موضعه موصلا الى سرقة ومع ذلك فانه من صالح النظام العام ان يكون هناك عقاب على الفعل المتصوص عنه في هذه المادة ولذا فقد أدخل قفل أو ازالة حد من الحدود في المادة ٣١٣ (المادة ٣٣٢ القديمة) التي كانت تنص من قبل عن عقوبة ردم الخنادق المجهولة حدودا وغير ذلك وقد جعلت فيها عقوبة خاصة لمن ينقل حدا أو يزيله اذا كان يقصد بذلك اغتصاب أرض وهذا ما يظهر أن المادة المحذوفة كانت ترمي اليه

المادة ٢٧٧ — هي المادة ٣٠١ القديمة المعدلة بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وقد أدخلت عليها التعديلات اللازمة وأن مسألة مراقبة البوليس في حال الحكم بقوة جنائية وارد الكلام عليها في المادة ٢٨

المادة ٢٧٨ — هي عبارة عن مضمون المادة ٣٠٢ القديمة بعبارة أخرى وان الاحالة التي في المادة القديمة على المواد ٨ و ١٠ و ١١ كانت بييدة عن الوضوح ولقد أدت الى اكبر صعوبة في العمل

المادة ٢٧٩ — قد استفيض بهذه المادة عن المادة ٦٩ القديمة

المادة ٢٨٠ — راجع المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التي نصها :

« اذا احتلس المدين المحجوز على أمتته أو غيره شيئا من الامتعة المحجوزة قضائيا أو اداريا يجازي جزاء السارق »

وأن المادة ٤٦٠ القديمة لم ينص فيها الا عن احتلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا ومن ثم كان يمكن اعتبار موضعها في قانون المرافعات ثم صدر بعد ذلك أمر حال في ٩ مايو سنة ١٨٩٥ بوجوب تطبيقها في حال احتلاس الاشياء المحجوز عليها اداريا فهذه اذن جريمة يجب عقلا ان يكون موضعها في قانون العقوبات والمادة بنصها التي هي عليه من سنة ١٨٩٥ قد أدت الى خلاف كثير لمرفة ما اذا كانت الجريمة تعتبر تعديا على السلطة القضائية أو تعديا على حق الملكية وهل كلمة الغير الواردة في هذه المادة تنطبق على كل شخص غير المحجوز عليه أو على من يرتكبون الجريمة لفائده فقط وهل المراد من قوله في المادة « يجازي جزاء السارق » ان من وقع منه الاحتلاس المتصوص

عنه في هذه المادة لا يعاقب في حال من الاحوال الا بالعقوبة المقررة للسرقة البسيطة وبما لا يرب فيه ان هذه الجريمة هي في كل الاحوال اعتداء على السلطة القضائية الا انه لم ينشأ عنها اشكال الا في حال ما اذا لم تتوفر فيها اركان السرقة المعاقب عليها . أعنى اذا كان المختلس هو مالك الاشياء المختلسة أو شخص آخر يعمل لصالحه أو قريب له لا يعاقب عليه بمقتضى أحكام المادة ٢٦٩ (المادة ٢٨٦ القديمة)

والنص الجديد جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقبا عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات .

وان احتلاس الاشياء المحجوزة بمعرفة مالكها المعين لحراستها ليس هو اختلاس حقيقيا بالنظر لما تقدم وهذا الاختلاس هو جريمة خصوصية أيضا ولذا أضيفت على القانون مادة جديدة هي المادة ٢٩٧ وهذه المادة مع المادة ٢٨٠ يزيلان كل أشكال تولد عن تطبيق المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات الحالي
المادة ٢٨١ — (هي المادة ٢٩٨ القديمة)

المادة ٢٨٢ وما بعدها الى ٢٨٤ — قد استعصم بهذه المواد عن المادتين ٢٣١ و ٢٩٩ القديمتين وهذه المواد الجديدة تشمل احوالا كانت لا تدخل تحت احكام هاتين المادتين وكانت عبارة المادة ٢٣١ القديمة على ما فيها من التعقيد والحفاء لانص الى اعلى حالة معينة خصوصية من أحوال النصب بطريق التهديد وهي حالة أولى لها أن تكون بين الجرائم المختصة بالملكية

وقد جعل التهديد في المادة ٢٨٢ كالقوة واستعصم عن عبارة « سند دين أو براءة » بعبارة « سندا مثبتا أو موجودا لدين أو تصرف أو براءة » لازالة شك كان قد عرض في انطباق هذه الالفاظ على عقد بيع .

وقد نص على النصب بطريق التهديد بطريقة عامة في المادة ٢٨٣ وقد جعل في المادة ٢٨٤ التهديد بارتكاب جريمة معاقبا عليه بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة (وهي الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٣١ القديمة) كالتهديد بارتكاب جريمة معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة وزيدت حالة التهديد بنشر امور شائنة لانها مع الاسف أصبحت كثيرة الحصول ولم يرد نص عليها في القانون الحالي

ويلاحظ انه لم يشترط في المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤ أن يكون التهديد صادرا الى نفس الشخص المراد نصب ماله (قد كان أو غيره) وانه لا يشترط بمقتضى المادة ٢٨٤ أن تكون الامور الشائنة للهدد بنسبتها اليه متعلقة بشخصه

وفي النصب بالتهديد يكون التهديد ركنا من أركان الجريمة فيعتبر اذن بالنسبة اليها من الاعمال التي يمد ارتكابها بدما في تنفيذها وبذلك يمكن ان يمد ارتكابها شروعا معاقبا عليه اذا توفرت شرائط الشروع المتصوص عليها في المادة ٤٥ ويلاحظ ان الشروع معاقب عليه في الاحوال المتصوص عليها في المواد الثلاث ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ (٤٦ و ٤٧ و ٢٨٣)

الباب التاسع

﴿ في التفالس ﴾

قد صارت رعيا الحكومة الحامية تحاكم امام المحاكم المختلطة في أحوال الانحلال المختلط بمقتضى الامر العالمي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بتعديل الفصل الثاني من لائحة ترتيب المحاكم لكن بما أنه مما لا يحسن ان يتغير القانون الواجب العمل به بحسب كون بعض الدائنين من الاجانب أو بحسب كون جميعهم وطنيين فقد جعل هذا الباب موافقا للباب المقابل له من قانون العقوبات المختلط المعدل بالامر العالمي الصادر في ذلك التاريخ وان المقوبة المقررة في المادة ٢٩٤ من القانون المختلط هي الحبس من سنتين الى خمس ولكن بما أن الحبس بمقتضى القانون الاهلي لا تزيد مدته عن ثلاث سنوات فقد استبيح عن هذه العقوبة في المادة ٢٨٧ الجديدة بقوة المجهن من ثلاث سنوات الى خمس والعقوبة القديمة الواردة في المادة ٣٠٥ كانت هي الاشغال الشاقة المؤقتة

الباب العاشر

﴿ في النصب وخيانة الامانة ﴾

المادة ٢٩٣ (المادة ٣١٢ القديمة) - هذه المادة نقلت من الباب التاسع وقد زيدت فيها هذه العبارة « وأما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا بهحق التصرف فيه » بناء على طلب مجلس شورى القوانين والجريمة المتصوص عليها في هذه المادة اذا كان موضوعها عينا من الاعيان الثابتة تكون الجنيحة التي كانت معروفة في القانون الفرنسي بـ « Stéllionat » والتصرف في الاعيان قد لا يكون بيع تام كالرهن مثلا فانه كاف لسريان حكم هذه المادة وقد يجوز أن العين لم تكن قط ملكا للمتهم او لا يجوز له ان يتصرف فيها. التصرف الذي يريد اجراءه لسبق تصرفه فيها أما اذا كان المتهم يستعد حقا أنه يجوز له اجراء هذا التصرف فلا يجوز الحكم

عليه بمقوبة ما لما يقتضيه ماورد في هذه المادة من قوله « وكان ذلك بالاحتياط لسبب كل ضرورة الغير أو بعضها »

أما من حيث الإعيان المتقولة فالغالب أن يكون تطبيق هذه المادة نادر الحصول لأن الفعل المكون للجريمة بالنصب بالنسبة للمشتري يكون معاقبا عليه عادة كسرقة أو احتلاس وقع اضرار بالمالك الحقيقي ومع ذلك فمن الممكن ذكر حالتين تنطبق فيهما هذه المادة وهما :

أولا — اذا كانت السرقة وقعت اضرارا بوالد المتهم قائما تكون غير معاقب عليها بمقتضى حكم المادة ٢٦٩ لكنه من حيث النصب الواقع من السارق اضرارا بالمشتري الحسن التية لا يجوز من المقوبة بمقتضى حكم هذه المادة .

ثانيا — اذا باع المؤمن الاشياء المسلمة اليه على سبيل الامانة فان بيعه هذا يعد خيانة امانة ونسبا وشروعه في هذا البيع غير معاقب عليه بصفة شروع في خيانة امانة لكنه يجوز ان يعاقب عليه كشروع في نصب وقد حوت عبارة المادة بعض التحويل

المادة ٢٩٤ (المادة ٣١٣ القديمة) — قد استبدلت في هذه المادة الكلمات « لم يبلغ سنه احدى وعشرين سنة » بعبارة « لم يبلغ سنه ثمانية عشرة سنة كاملة أو حكم باستداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص » وذلك بناء على طاب مجلس الشورى . وقد أدخل هذا التغير نظرا لما تقرر في لائحة المجالس الحسبية من أن الرشد لا يكون الا ببلوغ المانة عشرة من العمر . وزيادة على ذلك قد زبدت العقوبة في حالة ما يكون المتهم مأمورا بالولاية أو الوصاية على المذدور

المادة ٢٩٦ (المادة ٣١٥ القديمة) — قد صارت المقوبة هي المقررة للنصب ولذا فانه يمكن ضم المادتين ٣١٥ و ٣١٦ القديمتين الى بعضهما

المادة ٢٩٧ — جديدة (راجع التايق على المادة ٢٨٠)

المادة ٢٩٨ (المادة ٣١٧ القديمة) — قد يتسبب عن الجريمة المتصوص عنها في هذه المادة اضرار جسم يشئون العدالة وقد تكون الغرامة التي كانت هي المقوبة الوحيدة المتصوص عليها في القانون القديم عقوبة غير كافية مطلقا

الباب الحادى عشر

❖ في تعطيل المزايدات الخ

قد حذفت المادة ٣٢٢ القديمة بسبب وضع مادة عامة بخاصة بالمصادرة وهي المادة ٣٠

الباب الثاني عشر

﴿ ألعاب القمار والتميب ﴾

المادة ٣٠٨ (المادة ٣٢٨ القديمة) — قد حذفت الفقرة الثانية من المادة القديمة بناء على طلب مجلس شورى القوانين وهذه الفقرة هي : (ولا تنطبق المادة الحالية على ألعاب الاوتري المقصود بها فعل الخير) وبذلك يكون من الضروري لكل ألعاب الاوتري التي تعمل لوجوه الخير الاذن بها من الحكومة ومع ذلك فقد عرض على محكمة الاستئناف المختاطة مشروع أمر عال خص بألعاب الاوتري على العموم

الباب الثالث عشر

﴿ في التخريب والتميب والانلاف ﴾

المادة ٣٠٩ (المادة ٣٢٩ القديمة) — قد زيد الحد الاقصى المقرر للعقوبة المادة ٣١٠ (المادة ٣٣٠ القديمة) — قد زيدت فيها فقرة جديدة يعاقب بمقتضاها الشروع في هذه الجريمة

وقد جملت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة من الجنايات اذا ارتكبت ليلا وذلك بناء على طاب مجلس شورى القوانين (تراجع المادة ٣١١ الجديدة)

المادة ٣١٢ (المادة ٣٣١ القديمة) — زيد الحد الاقصى المقرر للعقوبة فيها المادة ٣١٣ (المادة ٣٣٢ القديمة) — قد زيد الحد الاقصى للعقوبة أنظر فيما يتعلق بالتعديل المدخل على هذه المادة التعليق على المادة ٢٩٧ القديمة قد حذفت المادة ٣٣٣ القديمة فان المحاكم الادارية يمكن ان تحكم بالعقاب على الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة اذا كانت عبارة عن مخالفة لوائح التي هي منوطة بتنفيذها والا فالاولى أن يقتصر على طلب تمويض

المادتان ٣١٦ و ٣١٧ (المادة ٣٣٦ القديمة) — ان جريمة التسبب عمدا في فرقة آلة تجارية كانت معاقبا عليها في المادة ٣٣٦ القديمة بالحبس لمدة كان اقصاها سنتين والظاهر أن هذه الجريمة وكذا جريمة استعمال مواد مفرقة يستحان عقوبة أشد وقد أضيفت الفقرة الثانية على المادة ٣١٦ لايجاد عقوبة على الافعال التي تسبب عنها خسائر محسوسة لديوان المساحة

المادة ٣٢٠ (المادة ٣٣٩ القديمة) — الظاهر ان هذه المادة لم يعمل بها قط ولكن المبرة الاخيرة من النص القديم كانت تعطى مبدئيا أهمية زائدة للاعتذار

بالإلحاق والترحى عن الاشتراك في الأفعال المعاقب عليها بمقتضى هذه المادة ٣٢٢ — قد أضيفت هذه المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين

الباب الرابع عشر

﴿ في انتهاك حرمة الملكية ﴾

قد أضيف هذا الباب الى القانون بناء على طلب مجلس شورى القوانين • وهو بعد حاجة كانت لوحظت من قبل لتكون موضوع بحث عند الاشتغال بتنقيح القانون تنقيحا أكل مما كان مزعما • ويمكن أن يشار بينه وبين الأحكام المفصلة أكثر مما هنا التي في المواد من ٣٥٢ الى ٣٧٣ من قانون العقوبات السودانى التى قررت عقوبات أشد كثيرا من العقوبات المقررة في هذا الباب

والغرض الاصلي من هذا الباب هو معاقبة الأشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانونا أو يوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن في حيازة الغير فاذا ابتدئ بالفعل في تنفيذ القصد الجنائي كان الشخص في الغالب مرتكباً لشروع في جريمة معينة غير انه يحصل غالباً ان الشور على الشخص قبل بدئه في أي تنفيذ يحلله من كل عقاب كما هو الحال مثلا اذا دخل شخص في منزل بقصد السرقة

وفي هذه الاحوال اذا كان الدخول حصل بواسطة كسر أو قنب أو بواسطة تساق أو مكن اثبات قصد السرقة فهنا بلا أدنى شك شروع في سرقة مع كسر أو قنب • الا انه اذا كان المتهم قد دخل البيت حيث كان الباب مفتوحا واحتفى فيه فالجريمة التي شرع فيها ترجع الى سرقة من منزل مسكون والدخول فيه لا يعد شروعا في هذه الجريمة وزيادة على ما تقدم من الضروري لاجل الحكم بقوة على شخص في مقابل شروع أن يثبت الشروع في جريمة معينة لكنه قد يحصل ان يستعمل الحكم لاجل شروع في جريمة على شخص دخل بيتا حتى مع الكسر أو القنب لانه لا يمكن البت في منيب دخوله هل كان لارتكاب قتل أو سرقة وذلك رغما عن وضوح نية الاجرام عنده

وليس من الضروري بناء على نصوص المادة ٣٢٤ اثبات نية ارتكاب جريمة معينة اذا كان يؤخذ من كل الظروف انه كان عند الشخص نية أكيدة لارتكاب جريمة كاتمة ما كانت • وربما استنتج الاثبات على هذه التية من مجرد وجود شخص غريب عن المنزل فيه متى لم يستطع هذا الشخص أن يعلل وجوده تعليلا كافيا • وتكون القرينة

عليه أقوى اذا حصلت الواقعة ليلا
وهناك تعليل يمكن لمن يظن أنه سارق ان يطل به وجوده عند عدم وجود كسر
أو تقب فيدعى أنه اتما وجد بنية ارتكاب أمر مناف للأداب لابتية الاجرام . وان
كان لاشك في أنه سهل تقيد مثل هذا الادعاء إلا أن مجرد الجهر به علانية لا يصح
السكوت عنه

وقد وضعت المادة ٣٢٥ الجديدة فأصبح غير ضروري بناء على نصوص هذه المادة
لحذف مثل هذا الادعاء أن تثبت نية الجريمة اذا وجد التهم في بيت الخ محتاطا لاختفاء
نفسه عن لورأوه لكان لهم الحق في اخراجه منه

ومحيز المادة ٣٢٦ في بعض احوال أن تزداد العقوبات المقررة في المادتين ٣٢٤ و ٣٢٥
والمادة ٣٢٧ — ومثلها المادتان ٣٢٣ و ٣٢٤ من حيث الترض من وضعها وهو
معاقة من يتعرض بالقوة لواضي اليد — ترمى الى المحافظة على النظام العام
وللاحتفاظ ان المادة ٣٢٣ تشمل الاحوال التي كانت تنطبق عايبا الى اليوم أحكام
الامر العالي الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ الذي النى الآن

وقد جاء عقب ذلك في عبارة التعاليمات الفرنسية ما ترجمته « وليس في النص
الجديد لفظة « paisible » وقد حذفت هذه اللفظة لكيلا يكون هناك ريبة في أن
ما أراد الشارع ان يعاقب عليه إنما هو أفعال التعرض بالقوة الى واضع اليد على عقار
دون أن تكون هناك ضرورة لان يكون حائزا شرعيا وهو ما قد كان يتطرق الى
الذهن اذ كانت المادة القديمة تذكر صفة من صفات تلك الحياة »

غير أنه يلاحظ ان ترجمة لفظة « paisible » لا وجود لها في النص العربي
للقانون القديم

الكتاب الرابع

قد حوّر هذا الكتاب المتعلق بالمخالفات محورا كليا والذبح في ذلك هو أنه أدرجت في قانون العقوبات المتبع في المحاكم الاهلية عند صدوره أحكام كثيرة لم تكن واردة في قانون العقوبات المتبع في المحاكم المختلطة ثم ان كثيرا منها صدرت به قوانين خصوصية جديدة بعد التصديق عليها من محكمة الاستئناف المختلطة طبقا للامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ فصارت سارية على الاجانب كالاهاالي ولذا فان الاحكام المتعلقة بالمخالفات التي من هذا القليل وبعض أحكام غيرها يمكن حذفها من القانون بشير ضرر

وهذا هو بيان النصوص التي اقترح حذفها على حسب الترتيب الموجود في

القانون القديم :

أسباب الحذف	النصوص التي حذفت	
	عدد المادة	عدد الفقرة
فيما يتعلق باصحاب المخانات		
ان لهذا الموضوع قواعد مدونة في الامر العالي الصادر في ٩ يناير سنة ١٩٠٤	٢	٣٤١
	١	٣٤٢
	٢٠١	٣٤٣
فيما يتعلق بشير اصحاب المخانات		
ان الواضع المتبعة في بعض جهات الحكومة بشأن التتوير مشتملة كلها على عقوبات في هذا للوضع	٢	٣٤١
ان ما هو منصوص عنه في تلك الفقرة أقرب أن يكون شبه جريمة لا جريمة في ذاتها يعاقب عليها	٤	٣٤٦
ان للوضع المين في هذه الفقرة منصوص عنه في القرارات المحلية المتعلقة بدواب الحمل	١١	٣٤١
ان الموضوع الوارد في هذه الفقرات له أحكام مدونة في القرارات العمومية والقرارات المحلية الخاصة بالعربات العمومية وعربات النقل ودواب الحمل والحمار وغير ذلك	٥-٢	٣٤٢

أسباب الحذف	النصوص التي حذفت	
	عدد المادة	عدد الفقرة
ان الموضوع للنصوص عنه في هاتين الفقرتين صدر عنه أمر حال في ٥ يونيو سنة ١٩٠٢ شامل لعقوبات مختصة باستعمال أفعال القسوة بالحيوانات	٦	٣٤٢
الجزء الأخير	٣	٣٤٧
انه قد قررت في اللائح الخاصة بالمواضيع التي كانت واردة في الجزء المذكور عقوبات على من يخالف أحكامها	٧	٣٤٢
ان هذه الفقرة أصبحت غير لازمة بسبب صدور القرار المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ المتعلق بنزع الرأحيض	٩	٣٤٢
ان لهذا الموضوع أحكام في المادة الأولى من الامر العالي الخاص بالمتبردين	٢	٣٤٤
ان هذه الفقرة التي كانت غير معمول بها لعدم وجود تسمية ما للأثمان التي تباع بها أصناف للأكولات	١	٣٤٥
ان موضوع هذه الفقرة (مقاومة الموظفين أثناء تأدية وظائفهم) منصوص عنه في المادة ١١٨ من القانون الجديد	٨	٣٤٤
ان السرقات المذكورة في هاته الفقرة منصوص عنها في الباب المتعلق بالسرقة	٣	٣٤٨
وجود القرار الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦ المتعلق ببيوت المومسات	١	٣٥٠
وجود القرار الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ المتعلق بالتسول	٤	٣٥٠
٦	٣٥٠	

وقد استصوب أن تجمع المخالفات التي أقيمت أحكامها في القانون وترتب بحسب موضوعها لا بحسب العقوبات المدونة لها (راجع قانون نيرلاندا) والاعداد المذكورة في المحفوظات الآتية هي أعداد المواد الجديدة

ملاحظات	عدد	
	عدد المادة	عدد الفقرة
هذه الفقرة جامعة للفقرة الأولى من المادة ٣٤١ والفقرة السادسة من المادة ٣٤٧ القديمتين والقوة التي قررت للمخالفات المبينة في	١	٣٢٨

عدد المادة	عدد الفقرة	ملاحظات
		الفقرة المذكورة خفيفة لان هاته المخالفات لها على الاخص صفة مدنية وقد خفضت العقوبة المقررة بشأن « اغتصاب الطرق العامة » لانه كان ارتضى أن تكون بمثابة العقوبة المدونة في الفقرة الاولى من المادة ٣٤١ القديمة
		وقد أهمل ذكر عبارة (اطلاق الطرق العامة) الواردة في الفقرة السادسة من المادة ٣٤٧ القديمة لان هذا الفعل منصوص عنه في المادة ٣١٦ (المادة ٣٣٦ القديمة) وأغاب هذه الجرائم يعاقب عليها في الجهات السارية فيها لوائح التنظيم بمقتضى القرار الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ متعلقا بالطرق العامة
		وعبارات (بدون ترخيص من السلطة العمومية) و (أو بعمل حفر فيها) مستحقة - أنظر القرار الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ والفقرة الرابعة من المادة ٥٣١ من القانون البلجيكي
٣٢٨	٢٠	تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤١ القديمة - النص القديم ما كان يتعلق الا بمن كانوا يضعون أدوات وغيرها في الطرق العمومية الخ. ٠٠ بموجب رخصة
٣٢٨	٤	تقابل الفقرة الثامنة من المادة ٣٤٢ القديمة - قد أزيل الحد الأقصى للعقوبة من ٥٠ قرشا مصريا الى ٢٥ قرشا مصريا
٣٢٨	٥	قد أضيفت هذه المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين
٣٣٠	٤	قد أهملت عبارة « أسلحة الحارث الخ » بناء على مقترح مجلس شورى القوانين لانها لا قائمة فيها
٣٣١	١	تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٣ القديمة - النص الجديد مطابق لنص الاحكام المقابلة لذلك في قانوني فرنسا وبلجيكا وعند وضع القانون المصري القديم لم يتبع في هذا الموضوع بنبر موجب نص ذينك القانونين
٣٣١	٢	الفقرة المذكورة داخلة الى الآن في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٣ والمادة القديمة كانت تعاقب « من كان يطلق أحد الجانين أو المصاين بواج » بدون تمييز بين الحالة التي يكون ذلك فيها خطرا على الاهالي

عدد المادة	عدد الفقرة	ملاحظات
		والحالة التي يكون فيها الفعل مسيئا لخطر على نفس المجانين أو المصابين بالميلاج المذكورين وبما أن المادة الجديدة موضوعة في الكتاب الذي عنوانه « المخالفات المتعلقة بالأمن العام » فقد رؤى تكملة النص بذكر لفظ « المجانين » في المادة ٣٤٦
٣٣٣١	٣	هذه الفقرة واردة الى الآن في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٣ — وقد عدلت عبارتها حتى لا يظن أن أصحاب الكلاب هم الذين يعاقبون بمقتضاها دون غيرهم
٣٣٣٣	١	هذه الفقرة واردة الى الآن في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٦ وقد حذفت عبارة « مشتملا على سب أو قذف » لانه اذا كان للفعل هذه الصفة فالمعاقبة عليه تكون بمقتضى المواد المتعلقة بالسب والقذف (راجع الفقرة الأولى من المادة ٥٦١ من القانون البلجيكي) ولما كانت المادة تميز توقيع عقوبة الحبس فقد صار ابلاغ الحد الأقصى للعقوبة الى جنبه مصري
٣٣٣٥	٥	تقابل الى الآن الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٤ وبما ان عبارة « مجاري المياه المارة بالبلد أو القرى » ما كانت تنطبق على وضع البلاد فقد حذفت واصح النص شاملا للبرك
٣٣٣٧	١	هي الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ القديمة غير ان عبارة « أمراض يقرر من الحكومة أو من جهة الاقتضاء بأنها معدية » استبدلت بالعارة الآتية وهي: « أمراض يقرر القانون أو الحكومة بأنها معدية » اذ ان بعض الامراض مقرر صريحا أنها معدية بموجب الامر السالي الصادر في اول فبراير سنة ١٨٨٣
٣٣٣٨.	٢	هي عين الفقرة الخامسة من المادة ٣٥٠ القديمة غير أنه قد حذفت منها لفظ « أو معدية » لعدم لزومه نظرا لوجود الامر العالي الخاص بالتشردين
٣٣٣٨	٤	تقابل الفقرة السابعة من المادة ٣٥٠ القديمة ولكن جعلت الفقرة الجديدة شاملة للمحلات السومية
٣٣٣٩	٢	تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٤ القديمة ولكن أضيفت عليها عبارة « أو جعلها لا تقرأ » فان النص القديم كان قاصرا لا يشمل ما كان يقع

عدد المادة	عدد الفقرة	ملاحظات
٣٤٠	١	من الصاق اعلان على اعلان آخر سبق الصاقه بأمر من الحكومة
٣٤٠	٢	هذه الفقرة جامعة للفقرتين التاسعة والعاشره من المادة ٣٤٣ القديمة هي جزء من المادة ٣٤٣ القديمة (الفقرة السادسة) الا أنه زيد فيها لفظ « العربات » راجع الفقرة الرابعة من المادة ٥٥٧ من القانون البلجيكي
٣٤١	٣	تقابل الفقرة السابعة من المادة ٣٤٤ القديمة • وقد زيد فيها لفظ « مصابيح » حتى تكون شاملة للمصابيح الكهربائية كما أنه استبدل لفظ « سلب » بالالفاظ الآتية « أتلف أو خلع أو نقل » حتى تكون هذه الفقرة موافقة للنص السابق وسبب هذا التغيير هو أن النص القديم للمادة أوقع بعض القضاة في الخطأ وجعلهم يعتبرون بعض الافعال كما تسري عليه هذه المادة مع أنها في الحقيقة عبارة عن سرقات معاقب عليها بمقتضى المادة ٢٧٥ (المادة ٣٠٠ القديمة)
٣٤٢	٢	هذه الفقرة جامعة للفقرات ٢ و ٤ و ٥ من المادة ٣٤٧ القديمة
٣٤٣	•	تقابل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ القديمة • ولكن لم تدرج فيها عبارة « موازين أو مقاييس أو مكاييل خلاف الموازين أو المكاييل أو المقاييس المقررة بالأوامر » لعدم وجود لائحة ما يمنع صريحاً أن يكون عند الناس موازين ومقاييس ومكاييل غير مقرر
		والنص القديم ما كان يسري الا على الموازين والمقاييس والمكاييل التي توجد في « الدكاكين والمعامل ومحلات التجارة والاسواق » وقد رؤى أنه ما كان هناك وجه شديد لبقاء هذا التقييد الحالي لان لفظ « بدون سبب قانوني » كاف لان يجعل في أمن من العقاب من يستعملون الموازين الثير المضبوطة لاشغالهم الخصوصية استعمالاً غير مقرون بقصد الاضرار بالغير
٣٤٤	•	قد زيدت العقوبات زيادة طفيفة بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين
٣٤٥	•	
٣٤٦	١	تقابل الفقرة الاولى من المادة ٣٤٦ القديمة • وقد وضع لفظ « او » بدل واو العطف الذي كان وضع خطأ نظراً للحالة الواردة في المادة ٢٨٣ القديمة

قانون تحقيق الجنايات

قد خصصت في قانون تحقيق الجنايات الجديد أبواب جديدة للمواد الآتية : للصلح في مواد المخالفات (الباب الرابع من الكتاب الاول) وللمجرمين الاحداث (الباب السادس من الكتاب الثالث) ولجنة المتوهين (الباب السابع من الكتاب الثالث) وللصاريف (الباب الثامن من الكتاب الثالث) ولتنفيذ الاحكام (الكتاب الرابع) . وقد فتح الباب الخامس بتحقيق أمام النيابة (الباب الثالث من الكتاب الاول) والنصوص المتعلقة بالاستئناف قد عدلت بقصد وضع حد للاستئنافات التي لا ترفع إلا لحض المثل وكسب الوقت (تنظر للمواد ١٥٣ و ١٥٥ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ٢١١) . وقد حوّر قسم القانون الى كتب وأبواب تحويرا خفيفا والتعديلات الأخرى التي أدخلت على القانون لا يتعمق مظهرها إلا بمسائل تفصيلية وقد دنا الى وضع هذه التعديلات اما سوء التعبير في بعض النصوص الأصلية من القانون واما تناقض بعضها لبعض على أراء التعديلات الجزئية التي أدخلت عليها أثناء الأنتي عشرة سنة الأخيرة وكذا كان التعديل المطلوب ادخله في الكتاب الاول من قانون العقوبات سببا في بعض هذا التعديل كما أن العقوبات المدونة في المواد ١٤ و ٨٥ و ٨٧ و ١١٤ و ١٤١ و ١٤٤ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٣ (للمواد ١٨ و ٧٩ و ٨١ و ١١١ و ٣٨ و ٤١ و ٦٦ و ٦٨ و ٢٠٢ القديمة) يجب النص عنها بعبارة غير العبارة الحالية (راجع ما علق على المادة الحادية عشرة من قانون العقوبات)

الكتاب الاول

الباب الاول

﴿ قواعد عمومية ﴾

المادة ٤ (المادة ٦ القديمة) — قد خولت أوامر عليّة خصوصية سلطة مأموري الضبطية القضائية لموظفين غير المذكورين في المادة السادسة القديمة وقد كان تحويل هذه السلطة هؤلاء الموظفين بصفة عامة في بعض الاحوال وأما في البعض الآخر فكان تحويلها اياهم قاصرا على ما يتعلق بالجرائم التي لها علاقة بوظائفهم وكان التعداد الوارد في المادة القديمة قد أصبح غير منطبق على الحالة الراهنة من

بعض الوجوه بالنظر لما طرأ على نظام نظارة الداخلية من التغير وقد أورد في المادة الرابعة الجديدة تعداد جميع الموظفين المخولة لهم سلطة عامة (وحذف ذكر الموظفين التابعين لجهات مخصوصة) لأن الأوامر العلية التي بمقتضاها خولت تلك السلطة قد ألغيت

وأما التمدد فقد خولت السلطة التي لهم إلى المشايخ الذين يقومون بالأعمال في حال غيابهم أو وجود عذر يمنهم عن القيام بهذه الأعمال وذلك بناء على طلب نظارة الداخلية

وأما الموظفون المخولة لهم سلطة عامة في جهات مخصوصة (كضابط خفر السواحل في نقطة مرمى مطروح — أنظر الأمر العالي الصادر في ١٨ مارس سنة ١٨٩٩ ومما في الواحات — أنظر الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠) وكذا الموظفون المخولة لهم سلطة مقيدة (كفنتشي الآثار — أنظر الأمر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ — وكفنتشي الآلات البخارية — أنظر الأمر العالي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٠١) فيبقون تابعين لأحكام أوامر عليية خصوصية .

الباب الثاني

﴿ في الضبطية القضائية ﴾

المادتان ٢٢ و ٢١ — قد تخلصت في هاتين المادتين أحكام للمادتين ٢ و ٣ من الأمر العالي الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٠ الذي ألغى المادة ٢٣ — هذه المادة عبارة عن المادة ١٧ من الأمر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ المختص بالمتشردين وحيث قد ألغيت للمواد الأخرى الواردة في الباب الثالث من هذا الأمر العالي واستعض عنها بالأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ المختص بمراقبة البوليس فقد رؤى موافقة ادخال المادة الوحيدة التي بقيت معمولاً بها من بين مواد هذا الباب ضمن مواد القانون الحالي

الباب الثالث

﴿ في إجراءات التحقيق بالثبابة العمومية ﴾

قد أضيف هذا الباب الثالث الذي جرى العمل عليه إلى الآن إلى القانون بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ ولم تكن أعداد مواد متسابقة مع أعداد مواد القانون

وكانت جميع اجراءات التحقيق أمام النيابة العمومية قد أوردت في هذا الباب وكان فيه كثير من النصوص التي تخيل على الاجراءات للثبته أمام قاضي التحقيق الذي اصبح اليوم لا يبين لذلك خاصة وفضلا عن ذلك كانت أحكام هذا الباب غير وافية بالرة وعند ما يزمع تنفيح القانون تنفيحا كاملا يجب أن تكون اجراءات التحقيق بالنيابة هي الاجراءات التي تتبع عادة وأن توضع فيها جميع القواعد المحال عليها الآن الواردة في الاجراءات أمام قاضي التحقيق . وقد اكتفى الحال مؤقتا بادخال بعض اشياء اضافية وبعض تعديلات سيأتي البحث فيها .

المادة ٣٤ (ب) — حكم هذا الفقرة موافق لما هو جار عليه العمل الآن الا ان مسألة جواز حضور المحامي في التحقيقات أو عدم جوازه كانت قد عرضت أحيانا للبحث ولذا رؤي من المفيد ان يقرر حلها بنص في القانون

المواد من ٣٥ الى ٤١ — وضعت هذه المواد يدلان من المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ القديمة وليلاحظ ان للمادتين ١٠ و ١١ قد عدلتا تعديلا كلياً بمقتضى الامر المالي الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٧ وبمقتضى هذا الامر المالي أصبحت النيابة العمومية لا يجوز لها ان تصدر امر بالقبض والسجن الا بعد اذن بذلك من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة الابتدائية بعد ان كانت لها السلطة المطلقة في ذلك ولكنه لتعذر العمل بهذا النص بالنظر لان كثيرا من هذه الاوامر قد اقتضى الحال اسداها في جهات ليس بها قاض جزئي . وضعت المواد من ٣٦ الى ٣٩ التي تنص عن طريقة ساعد في وضعها مجلس الشورى للتوفيق بين هاتين الحالتين يظهر ان فيها الضمان الكافي للتمهين اذ كان يجوز الى اليوم لمتهم ان يمارس في الامر الصادر بحبسه كلما تجدد هذا الامر أي كل خمسة عشر يوما وهذا كان يدعو الى عود تداخل القاضي في الامر وقد نصت المادة ٣٩ عن جواز سماع اقوال المتهم عند التجديد اذا رغب ذلك

أما المادتان ٤٠ و ٤١ فان الغرض منهما النص بعبارة أصرح من ذي قبل عن الاختصاصات التي كانت لقاضي التحقيق وخولت للنيابة العمومية مع عدم المساس في شيء بالنصوص التي عمل بها الى الآن

المادة ٤٢ — ليست المحاكم متفقة على مبدأ واحد في تأويل نص المادة ١٤ من الباب الثالث القديم المختصة بالأحوال التي كان فيها الامر الصادر من النيابة بحفظ الاوراق مانعا من اقامة الدعوى مرة ثانية والذي كان يؤخذ من عبارة هذه المادة هو أن مثل هذا الامر ما كان مانعا من اقامة الدعوى ثانية الا اذا كان صدر فيها

أمر بالاحضار أو بالسجن ولكن محكمة النقض والابرار قد قررت أخيراً بأنه لا يجوز أن تقام الدعوى العمومية ثانياً إذا كانت قد حفظت الدعوى بعد أن أجرت النيابة فيها عملاً من أعمال التحقيق والظاهر أن ليس مما يتنافى الصواب أن يقال بوجود ارتباط النيابة بالقرارات التي تصدر منها ولذا فقد قررت هذه القاعدة لكن حرصاً على الصالح العام في حال الخطأ الين قد جعل للنائب العمومي شخصياً حق إقامة الدعوى العمومية ثانية في ميعاد معين وظاهر أن هذا الحق الخوّل للنائب العمومي لا يضر بما للمتهم من حق الافراج عنه عند صدور الامر بالحفظ اذا كان محبوساً احتياطاً

الباب الخامس

﴿ في الصلح في مواد المخالفات ﴾

قد تضمن هذا الباب ما في الامر المالي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ المعدل بالامر المالي الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٢ الذي يجب ان يكون جزءاً من القانون ومع ذلك قد ادخل فيه بعض تعديلات صغيرة فعبارة « اذا كانت العقوبة المقررة للمخالفات لم تكن قاصرة على الغرامة » المذكورة في المادة الاولى من الامر المالي قد استبدلت في المادة ٤٦ من القانون بعبارة « متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة » لتتضمن الحالات مع الذقة (كما في مواد التنظيم مثلاً) حيث في هذه الاحوال ينص القانون على الحكم بعمل شيء أو عدم اجرائه مما يجب أن لا يكون للمخالف حق في التخلص منه بدفع مبلغ زهيد . وفي الحين نفسه يظهر أن العبارة التي اختيرت ليست قابلة للتوسع بحيث يعمل بمقتضاها في الجرائم المنصوص عليها في كثير من القرارات الوزارية (مثلاً قرار نظارة الداخلية المختص بمساحي الأخذية الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٤) الخوّل فيه لرجال الادارة حق سحب الرخصة عند صدور حكم بالعقوبة على الشخص المعطاة له

وزيادة على ما تقدم يلوح أنه من الواضح أن الحكم بشئ آخر غير العقوبة الاصلية يجب ان يكون منصوصاً عليه في نفس القانون الذي يعاقب على الجريمة

أما عن المصاريف والتعويضات اذا اقتضاها الحال فيمكن ان يقال ان الحكم بها منصوص عليه في القانون بطريقة عامة

وقد وكلت مسألة تمييز الموظفين الذين يجوز لهم قبول الصلح الى ناظر الحفانية

بمقتضى المادة ٤٧

وكانت المادة ٣ من الامر المالي تأمر بدفع القيمة الى الصراف وهو كان ملازماً بإيصال المبلغ المحصل الى التابة في ظرف شهر على الأكثر وكان ينشأ عن ذلك عدم امكان محاكمة الخالف في الاقاليم قبل آخر الشهر وهي طريقة تضر بمصالح العدالة ومنافية بالمرة للبدا الذي دعا الى تعيين قضاة جديدين للمراكز ألا وهو سرعة انجاز الفصل في القضايا

ومع ذلك قد أثبت التجارب أنه ليس من الممكن اتباع طريقة واحدة في الاقاليم وفي المدن الكبرى

الكتاب الثاني

﴿ في التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق ﴾

الابواب الاربعة المخصصة للاجراءات امام قاضي التحقيق جعلت الآن كتاباً قائماً بذاته وذلك ليتبين بأوضح من ذي قبل أن الاجراءات التي يحصل امام التابة والتي تحصل امام قاضي التحقيق هي من سنة ١٨٩٥ اجراءات مخيرة

الباب الاول

﴿ في تعيين قاضي التحقيق ﴾

المادة ٥٧ (المادة ٤٨ القديمة) — كان الامر المالي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ الذي اتى اليوم ينص على تعيين قاض لتحقيق سنوياً في كل محكمة من المحاكم الكلية الا ان عدد القضايا التي تحال على قضاة التحقيق قد أصبح قليلاً جداً (ولم يبلغ الا ثمانية قضايا في سنة ١٩٠٢) حتى رؤى ان الاسهل ان يعين قاض لتحقيق كل مسألة ترى ضرورة لتحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق

المادة ٦١ (المادة ٥٥ القديمة) — تتركب محكمة الجناح اليوم من القاضي الجزئي وهو قاض كفاضي التحقيق ولنا رؤى من الاوفق ان يجعل لظفر الممارضات في الاوامر التي يصدرها قاضي التحقيق من اختصاص المحكمة الكلية منعقدة بهيئة أودة مشورة وكذلك الحال في مواد الجناح وقد تعدلت لهذا الغرض المواد ١٠٥ و ١١١ و ١١٢ و ١٢٤

الباب الثاني

﴿ في الأدلة والبراهين ﴾

المادة ٧١ (المادة ٦٥ القديمة) — بما أن النصوص الجديدة تقتضي حذف قاضي التحقيق في المحاكم الكلية (راجع المادة ٥٧) فريس النيابة هو الذي يجب ان يحل محله فيما قرره هذه المادة وقد أدخل مثل هذا التعديل في المادة ٨٩ (المادة ٨٣ القديمة) المادة ٨٧ (المادة ٨١ القديمة) — حيث ان جميع الجنج الآن من اختصاص قاض واحد فالاسهل والافق أن يرخص لقاضي التحقيق بتوقيع العقوبة المنصوص عنها في هذه المادة

المادة ٨٩ (المادة ٨٣ القديمة) — راجع التعليق المختص بالمادة ٦١

الباب الثالث

﴿ في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم ﴾

أصبحت المادتان ٩١ و٩٢ القديمتان غير معمول بهما فحذفنا.
المادتان ٩٧ و١٠٠ — هاتان المادتان موافقتان للطريقة المسنونة للمجون بمقتضى الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ القاضي بترك احدى صورتي الامر بالسجن تحت يد مأموره ليكون مستقدا لديه
حذفت المادة ٩٥ القديمة لان ما هو وارد فيها منصوص عليه في الامر العالي المختص بالسجون (المادة ٤٣)

المادة ١٠٢ (راجع المواد من ٩٨ الى ١٠٠ القديمة) — قد حذف حبس الافراد وذلك لان في السلطة المخولة لقاضي التحقيق ما يكفل استيفاء الاجراءات التي يقتضيها حسن سير العدالة ولان حبس الافراد أصبح الآن هو القاعدة في السجون الجديدة فاذا كان أبقي هذا اللفظ كان يمكن أن يقال بان واضح القانون قد أقره أيضا وأن حبس الافراد لايجوز لتلك الا اذا صدر به أمر

المادة ١٠٥ (المادة ١٠٣ القديمة) — أنظر التعليق المختص بالمادة ٦١

المادة ١١١ — هذه المادة هي المادة الراجعة من الامر العالي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ الذي أنقضى اليوم وفيما يتعلق بمفصلات التعديلات راجع التعليق المختص (بالمادة ٦١)

المادة ١١٢ (المادة ١٠٩ القديمة) — راجع التعليق على المادة ٦١

المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ (المواد ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ القديمة) — حذف كلتا محكمة الاستئناف من هذه المواد لان الظاهر أن ليست علاقة بينها وبين التحقيق التحضيري

الباب الرابع

﴿ في قتل التحقيق الخ ﴾

المواد ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ (المواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ القديمة) — راجع التطبيق على المادة ٦١

الكتاب الثالث

الباب الاول

﴿ في محكمة المخالفات ﴾

المادة ١٢٨ (المادة ١٢٥ القديمة) — قد وضعت هذه المادة وكذا المادة ١٥٦ (المادة ١٥٣ القديمة) على مقتضى الامر العالي الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ القاضي بتعيين اختصاص قاضي الامور الجزئية نهائيا وتحديد سلطاته

المادة ١٣٣ (المادة ١٣٠ القديمة) — قد عدلت هذه المادة بكيفية فيج اعلان الاحكام النيابة بخلص منها بدلا من صورتها بتمامها ومن المعلوم أن كل حكم غيابي ناقص بالضرورة لانه يصدر من غير أن تسمع أقوال المتهم او الشهود فان كان المتهم لديه دفع يريد أن يدفع به عن نفسه او يرى ان العقوبة شديدة فله أن يعارض وهذه المعارضة تستلزم حكما جديدا ومن ثم يرى أنه يكفي أن يعلن المحكوم عليه بالجريمة التي ثبتت عليه ارتكابها وبالعقوبة التي حكم بها عليه ولوقوف على مقدار ما يجهم عن اتباع هذه الطريقة من التخفيف في العمل يكفي أن نذكر هنا ان عدد الاحكام النيابة في سنة ١٩٠٢ بلغ ٣٦٣٣٦ حكما صدرت جميعها قريبا في قضايا قليلة الاهمية (لان المتهمين في القضايا المهمة يكونون محبوسين)

وقد كانت المعارضة في حكم استئنافي تعتبر بمقتضى المادة ١٨٦ القديمة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض وكان الظاهر أنه لم يكن من سبب يمنع من جعل هذا الامر متاولا

الاحكام الصادرة في اول درجة بل يمكن ان يقال انه اخرى بتناول هذه الاحكام الاخيرة منه بتناول الاحكام الاستثنائية بما ان هذه لا تقبل الطعن فيها الا بصفة غير اعتيادية وأما الاحكام الابتدائية فتقبل الاستئناف على وجه العموم

ولذا فقد اضيفت على المادة ١٣٣ فقرة شاملة لهذا النص ويكفي اذن الاحالة عليها في المادتين ١٨٧ (١٨٦ القديمة) و ١٦٣ (١٥٩ القديمة) لبيان شروط المعارضة التي قد صارت واحدة في جميع درجات المحاكم

المادة ١٣٤ (المادة ١٣١ القديمة) — قد اُهملت عبارة « يلزم أن تكون الجلسة علانية والا كان العمل لاغيا » لانه نص على علنية الجلسات بطريقة عامة في المادة ٣٣٥ الجديدة

المادة ١٤٦ — قد تضمنت هذه المادة ما في المادتين ١٤٣ و ١٤٤ القديمة مع التعديلات اللازمة للتوفيق بينها وبين عبارة المادة ١٥٣ (١٥٠ القديمة)

المادتان ١٤٧ (المادة ١٤٥ القديمة) و ١٥٠ — كان الى الآن للمعني عليه أن يطلب من محكمة الخلفات بصفة تمويض لغاية ١٠٠ جنيه مصري ولو كانت الخافطة المقتضى الحكم من أجلها بمبلغ التمويض قليلة الاهمية جدا وكان في ذلك تحميل للدعوى الاصلية بدعوى فرعية لاتناسب بين أهميتها وبين الدعوى الجنائية وبما أنه من المقرر أن أحكام الخلفات على العموم لا يجوز استئنافها الا في بعض أحوال مخصوصة (١٥٣) فقد رؤى موافقة وضع حد للمبالغ التي يجوز للمدعي بالحق المدني المطالبة بها ويكون من اختصاص القاضي الجزئي الفصل فيها نهائيا

المادة ١٤٩ (المادة ١٤٧ القديمة) — كانت المادة القديمة تقضى بأن يكون كل حكم مشغلا حرقيا على النص القانوني الذي حكم بموجبه والمتبع الآن عادة هو أن الحكم الصادر في دعوى يوضع ضمن اوراقها ثم لا يطلع عليه أحد بعد ذلك واذن فلا فائدة من ذكر النصوص الا في حالة الاستئناف على أنه من السهل ان يرجع وقتئذ الى القانون اذا كان البحث راجعا لالفاظ النص المحكوم به وهذا التعديل المطلوب الذي من مقتضاه الاكتفاء بذكر عدد المادة المحكوم بها يترتب عليه تخفيف الاعمال الكتابية كثيرا وبما ان القاضي لا يزال ملزما ببيان الوقائع التي بني عليها صدور الحكم بالقوة وأسباب ذلك الحكم فالظاهر أنه لن يحرم اللهم من أي ضمان قوى كان مكفولا له قبل هذا التعديل

المادة ١٥٢ (المادة ١٤٩ القديمة) — الظاهر أنه لو اقتصر على محاكمة الكاتب

تأديبا عند وقوع افعال منه لكان في ذلك الكفاية

المادة ١٥٣ (المادة ١٥٠ القديمة) — عبارة المادة القديمة كان يرى عليها أنها ما كان يقصد بها الا مخالفات التي لا يمكن ان يترتب عليها الا عقوبتا الرأفة والحبس أعنى المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات ويوجد الآن مع ذلك كثير من المخالفات منصوص عليه في أوامر عليه وقرارات خصوصية يجوز ان يكون نص فيها على عقوبات خصوصية مثل الامر بشئ أو التهي عنه او سحب رخصة وبعضها بما هو ذو أهمية عظيمة تسمى عليه أحكام خصوصية متعلقة بالاستئناف في الاوامر العلية الصادرة بشأن التنظيم وغيره . غير ان عددا عديدا من الدعاوي لم يكن من الجائز استثنائها بسبب مجرد كونها لم يحكم فيها بحبس ولو ان الحكم بالقوة فيها يؤدي الى نتائج مدنية ذات خطارة عظيمة

ومن جهة اخرى لم يكن القانون وافيا بالغرض من حيث مصلحة الحكومة اذ أنه تقرر أن لا يترتب على رفض المحكمة الحكم بهذه العقوبات الخصوصية جواز رفع النيابة استئنافا عنه

وتحول للمادة الجديدة في جميع هذه الاحوال حقا مطلقا في الاستئناف لكل شخص حكم عليه بشئ من هذه العقوبات الخصوصية كما تحول للنيابة العمومية في حالة عدم صدور حكم بهذه العقوبات خلافا لما طلبته النيابة المذكورة

يراجع ما جاء بعد في التعليق على المادة ١٥٥ لمعرفة ضرورة وضع حد الاستعمال المفرط في حق الاستئناف

المادة ١٥٤ — قد جمعت هذه المادة أحكام المادتين ١٥١ و ١٥٢ القديمتين ما عدا كون إيقاف الاستئناف للتنفيذ تسمى عليه المادة ١٥٥ وعبارة « ما لم ينص على خلاف ذلك » تشير الى الاستئناف في مواد المخالفات الذي يرفع الى محكمة الاستئناف العليا بمقتضى أوامر عليه خصوصية كالأوامر العلية المختصة بالتنظيم مثلا

المادة ١٥٥ — وضرورة التضييق الى حد معلوم في الإفراط في استعمال اشخاص محكوم عليهم بعقوبات زهيدة في مخالفات او في جنح لحق الاستئناف قد كانت شاغلا لظاهرة الحاقية منذ زمن مديد

وغير ممكن فصل عدد الاستئنافات في المخالفات عنه في الجنح فصلا تاما لانها مجمعة تحت عنوان واحد في الاحصائيات الا ما رفع منها امام محكمة مصر والاسكندرية +

وهامى هذه اعداد سنة ١٩٠٢ مفصلة عن بعضها قدر الاستطاعة

النسبة في المائة	استئنافات محكوم فيها	احكام بالعقوبة	قضايا
١٦٠	* ١٥٠٠	٩٣٣٢٧	مخالفات
٣٩٠	* ١٥٤٥٦	٣٩٠٨١	جـمـع

نتيجة الاستئنافات

النسبة في المائة	عدد أحكام البراءة	عدد الاستئنافات	محكمة	قضايا
٩٠	٨	٨٧٧	مصر الكلية . .	مخالفات . . .
٦٦	١٣	١٩٥	اسكندرية الكلية .	د
٧٩	١١٨٠	١٤٨٤٦	محاكم كبرى . .	جـمـع ومخالفات أخرى
٩٥	٩٩	١٠٣٨	محكمة الاستئناف العليا	د د د
٧٨	١٣٠٠	١٦٩٥٦	وعـ ذلـك	بـجـمـع

ويتضح جليا من الارقام المذكورة آفا ان اشخاصا محكوما عليهم في جمع قد افرطوا في استعمال حق الاستئناف كثيرا وذلك لمجرد المماطلة في تنفيذ الاحكام عليهم وان استئناف الاحكام في مواد المخالفات لا يرفع عادة الا لهذا القصد . ويؤيد هذا الاستنتاج ما رآه في تجربتهم القضاة الذين اشتركوا في الحكم في هذه الاستئنافات وزيدها جلاء بينا عدد الطلبات النقض والابرام المذكورة في التعليق على المادة ٢٣١

وفي جانب هذه الاحصائية يجب ان يراعى كون التنفيذ واجبا ابتاقه حتى مع عدم الاستئناف الى ان تقضى مواعيد الاستئناف فالمطل والارتباكات التي تنجم عن ذلك في الاجراءات يترتب عليها مضار شديدة بحيث ان العادة جرت بدعوة من يحكم عليهم في مخالفات الى التنازل عن مواعيد الاستئناف وهو ما كانوا يفعلونه في كثير من الاحوال ولم يقرر الى اليوم حق استئناف في مواد المخالفات مبني على مسائل متعلقة بوقائع الدعوى الا اذا كان قد حكم فيها بالحبس غير ان ٣٣٩٣٥ شخصا فقط من اصل ١١٢٦٤٤ شخصا محكوما عليهم بالفرامة في مخالفات دفعوا هذه الفرامة وأما الآخرون

(*) يجوز ان يكون عدد صغير من الاستئنافات في المخالفات هو من الجح وبالعكس

منهم فينفذ عليهم الحبس مقابل الغرامة أو يعملون عملاً يدويا بدلا منه ويستتج اذن
 بما تقدم أن معظمهم في الحقيقة قد حبسوا دون أن يكون لهم حق استئناف مبني على
 مسائل متعلقة بوقائع الدعوى وعلى هذا الاعتبار قد كان اقترح بإدء بدء ان يلقى
 الاستئناف المبني على مسائل متعلقة بوقائع الدعوى حتى لو كان قد صدر حكم بالحبس
 (في سنة ١٩٠٢ وجدت ١٧٥٢ حالة من هذه الاحوال) • وزيادة على ذلك لما
 كانت الجريمة في احوال الجنج التي يحكم فيها بغرامة صغيرة أو بحبس مدته قصيرة
 أشبه شيء بالخالفه فقد كان اقترح ان يجري حكم تلك الطريقة على قضايا الجنج التي
 يحكم فيها بغرامة لا تجاوز جنبا مصريا أو بمقويات حبس لا تزيد مدته عن اربعة عشر يوما
 (مدة مسموح في مقابلتها الحبس في مواد المخالفات دون ان يكون للمتهم الحق في رفع
 استئناف متعلق بموضوع الدعوى) وقد كان اقترح ايضا ان يكون الاستئناف المبني
 على مسائل قانونية مطلقا في هذه الاحوال على اجازة القاضي

ولما اقترح ذلك لاحظ مجلس شورى القوانين ضمن ملاحظته أن الحبس ولو
 قصرت مدته يجوز أن يجر على صاحبه وصحة أدبية وانه لا يكون الا من الانصاف
 اعطاه فرصة اخرى لتهم ليبرىء نفسه فيها

ولما كان الغرض الاول من ذلك هو التنفيذ المبجل للاحكام الصادرة بالحبس لمدة
 قصيرة وهو أمر ضروري في هذه الاحوال فقد كان اقترح أن كل حكم صادر بالقوبة
 يكون واجب التنفيذ فورا الا انه يخول حق استئناف مطلق يحمل من الممكن ان يسترد
 التهم بعد ذلك شرفه

وقد ثبت من البحث الدقيق في الاحصائيات ان الظلم الذي ينشأ عن تنفيذ الاحكام
 الصادرة بالحبس التي ياتىها الاستئناف بعد ذلك يقومه نقص مدة الحبس الاحتياطي
 الذي يصح ممكنا بالتنفيذ للمؤقت للاحكام لان الحبس الاحتياطي الذي تاتي بعده تبرئة
 يترتب عليه ظلم مماثل لما ينشأ منه عن التنفيذ المؤقت لحكم إلغاء الاستئناف بعد

وقد تقرر الطريقة المنصوص عليها في المادتين ١٥٥ و ١٨٠ على أثر ما أبداه
 مجلس شورى القوانين من الملاحظات بعد ذلك • ففي حالة الحكم بالغرامة يمكن رد
 الغرامة الى صاحبا اذا نجح في استئنافه فهذه الاحكام تكون بناء على ذلك واجبة
 التنفيذ فورا • وفي حالة الحكم بالحبس يتوقف إيقاف التنفيذ على شرط تقديم التهم
 كغالة غير ان إيقاف يكون مع هذا الشرط واجبا حتما اذا لم يكن التهم محبوسا حبسا
 احتياطيا فاذا كان التهم في جنحة محبوسا فللقاضي الخيار ان يعطيه الحق في تقديم

الكفالة أو أن لا يعطيه

وربما لا يفرج عن الشخص الذي يكون محبوسا قبل الحكم افرجا مع الضمان الى أن يصدر حكم الاستئناف الا في حالة ما يكون قد صدر الحكم بمقوية قصيرة المدة. وقد اخذت هذه الطريقة عن نصوص القانون الانجليزي المختصة باستئناف أحكام المحاكم الجزئية مع تعديل وحيز ادخل مراعاة لمصلحة المتهمين (راجع القانون الخاص بالقضاء الجزئي الصادر في سنة ١٨٧٩ المادة ٣١ منه)

وقد اضيفت حالة العود الى الجريمة على احوال السرقات والتشرد التي كانت الاحكام الصادرة فيها بالحبس واجبة التنفيذ من قبل بمقتضى المادة ١٧٩ القديمة

وليلحظ أنه متى صرح بالافراج مع الضمان يجب ان يعين في الحكم مبلغ الكفالة فتي قدم المتهم الكفالة يفرج عنه او يترك على حاله من اطلاق حتى ينقضي ميعاد الاستئناف فاذا كان قد رفع استئنافا يبقى مطلق الصراح حتى يحكم في الاستئناف واذا لم يكن رفعه حبس سواء كانت النيابة استأنفت الحكم او لا. واذا كان المتهم مطلق الصراح عند صدور الحكم عليه يجوز القبض عليه وجسه الى ان يقدم الكفالة

ومما يذكر أنه بما ان الطريقة الجديدة تسمح - كما يرى - بالقبض على اشخاص محكوم عليهم او بالزامهم بتقديم الكفالة حتى لو لم يكونوا محبوسين حبسا احتياطيا فهي متمكن من التقيص كثيرا في عدد القضايا التي قبض فيها على المتهمين قبل الجلسة

الباب الثاني

﴿ في عاكم الجنب ﴾

قد قسم هذا الباب الى فصلين ليكون الكلام على الاجراءات التي تتبع أمام الاستئناف والاجراءات التي تتبع في اول درجة كل منها على حدة. وقد عدل ترتيب المواد في الفصل الاول تمديلا جزئيا كي تكون الاحالات على الباب الاول أكثر بيانا كما كانت عليه

للسادة ١٥٦ (للمادة ١٥٣ القديمة) - راجع التعليق على المادة ١٢٨
قد حذفت المادة ١٥٥ القديمة لانها ألغيت ضمنا بمقتضى الامر العالي الصادر في

٣١ اغسطس سنة ١٨٩٢

قد استمض عن الفقرة الاولى من المادة ١٦٠ القديمة للمادة ٢٣٥ الجديدة
والفقرة الثانية وكذلك الفقرة الثانية من المادة ١٧٠ القديمة اصبحنا غير ذاتي فائدة

على أثر التعديل الذي ادخل على المادة ١٦١ القديمة (المادة ١٦٠ الجديدة) وتغيير موضع هذه المادة

المواد ١٧٥ (المادة ١٧٤ القديمة) و ١٧٧ و ١٧٨ — قد خول حق الاستئناف في هذه المواد الثلاث لوكلاء النائب العمومي لارؤساء النيابة وحدهم وقد وفق هذا التعديل بين نصوص القانون وبين ما هو جار عليه العمل منذ امتداد سلطة المحاكم الجزئية الى مواد الجنيح بما أن هذه المحاكم ليس فيها رؤساء نيابة .

المادة ١٧٩ — ينظر الامر المالي الصادر في ٢٦ يونه سنة ١٨٩٥ . وقد قررت المادة الجديدة الاجراءات السابقة عدا ما قرره في الحالة المذكورة في الفقرة الثانية من جواز رفع استئناف النيابة العمومية اما الى محكمة الاستئناف العليا واما الى المحكمة الكلية وحقيقة فان محكمة الاستئناف العليا قد لاحظت أنه بالنظر لما هو مقرر من الاحكام في الامر المالي القديم من ان استئناف النيابة يرفع دائما الى محكمة الاستئناف العليا متى كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون يزيد عن السنة حبسا قد توافرت عليها مسائل قليلة الاهمية جدا ولذلك كانت النيابة في غالب الاحيان تضطر الى عدم استئناف الاحكام التي يكون عدم كفاية العقوبة فيها ظاهرا يينا متى كانت أهمية القضية لا تستدعي الطعن في الحكم أمام المحكمة العليا

والحدود التي وضعت في هذه الحالة لسلطة المحكمة الكلية ستكون فيها الحماية الكافية للمتهمين .

المادتان ١٨٠ و ١٨١ (للمادتان ١٧٩ و ١٨٠ القديمتان) — ينظر التعليق على المادة ١٥٥ .

الواد من ١٨٢ الى ١٨٩ (للواد من ١٨١ الى ١٨٨ القديمة) — قد دنا الى ادخال هذا التعديل على الاخص امكن رفع الاستئناف الى المحكمة الكلية بدلا من محكمة الاستئناف

المادة ١٨٧ (المادة ١٨٦ القديمة) — أنظر التعليق على المادة ١٣٣

المادة ١٨٩ (المادة ١٨٨ القديمة) — حوّرت بمثل التحويل الذي أدخله الامر المالي الصادر في ٢٧ يونه سنة ١٨٩٦ على المادتين ١٤٨ و ١٧٤ نظرا لأن التحقيقات تقوم الآن بها على العموم النيابة العمومية

قد أضيفت الفقرة الأخيرة على هذه المادة لحل مسألة عرضت في أثناء العمل وهي معرفة ما اذا كانت المحكمة الاستئنافية يمكنها عند استئناف المحكوم عليه وحده أن تعتبر

الواقعة جنابة وتخل اذن بالقاعدة المتفق عليها عموما من أن استئناف التهم لا يصح أن يضر به

الباب الثالث

﴿ في المحاكم الجنائية ﴾

قد أحررت في الفصلين الاولين من هذا الباب تعديلات كثيرة فيما يختص بشكلهما فقط فخور ترتيب الجزء الثاني من الفصل الاول بحيث صارت الاحالات التي فيه على الاجراءات المتبعة في مواد المخالفات والجناح بسيطة

وقد ضمت مواد الفصل الثاني والفصل الثالث المختصة بالنقض والابرار الى المادتين ٢٤٣ و ٢٤٢ القديمتين بحيث كوّنت بلبا قائما بذاته هو باب « طرق الطعن غير الاعيادية » للمادة ١٩٦ (المادة ١٩٥ القديمة) - ضمنت الفقرة الثالثة منها أحكام الامر العالي الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٢

المادة ١٩٧ - قد جمعت هذه المادة بين أحكام المادتين ١٩٦ و ١٩٧ - المادة ١٩٧ القديمة

وقد وضعت للمادة ٢٣٥ الجديدة مكان المادة ١٩٨ القديمة
المادة ١٩٩ - ضمنت هذه المادة أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٩٦ القديمة
المادة ٢٠١ (المادة ٢٠٠ القديمة) - قد أمكن بتعديل عبارة الفقرة الاولى أن تحذف المواد ٢٠١ فقرة أولى و ٢٠٢ فقرة ثالثة و ٢٠٤ القديمة وكذلك المادة ٢٠٥ القديمة أيضا ما عدا الكلمات الاخيرة وهي مع ذلك غير ذات فائدة : وقد حذفت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٠ القديمة لعدم الفائدة منها لانها لا تزيد شيئا ما على النصوص المعمول بها في مواد المخالفات والجناح

المادة ٢٠٢ (المادة ٢٠١ القديمة) - من حيث حذف الفقرة الاولى ينظر التعليق على المادة ٢٠١ وقد حذفت أيضا الفقرة الثالثة نظرا لما جاء من الاحكام في المادة ٢٤٠ (٢٤٧ القديمة)

المادة ٢٠٥ (المواد ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ القديمة) - قد اجتهد في جعل عبارة هذه المادة أكثر انطباقا على الواقع مما كانت عليه في الحقيقة كان ملف أوراق الدعوى لا يجب حسبما قضى به القانون القديم أن يرسل الى المفتي الا في الدعاوي التي تستدعي بناء على أحكام الشريعة التراء عقوبة الاعدام في حين أن المحاكم ما كانت تقضي فيها الا

بمقتضى القوانين السياسية مهما كان الحد المتصوص عليه في الشريعة وزيادة على ذلك كان من الواجب أن ينص القانون على الحالة التي لا يقبل المفتي فيها إبداء رأي ما المادة ٢٠٧ — قد سهل ادماج أحكام المادتين ٢١١ و ٢١٢ القديمتين في هذه المادة وحدها بسبب الاحالة على باب خاص بكل ماله علاقة بالمصارف المادتان ٢١١ و ٢١٢ (تنظر المادتان ٢١٦ و ٢١٧ القديمتان) — هاتان المادتان هما تكملة لما تقتضيه المادة ١٨٠ وينظر التطبيق على المادة ١٥٥ وقد حذفت المادة ٢٢٣ القديمة لأنه لم يجر العمل قط بما هو مقرر فيها من وجوب تعليق الاعلانات وظهر أن هذه المادة كانت عبارة عن صدى عهد لم تكن تكون فيه جرائد وكانت فيه وسائل النشر الأخرى أقل انتشارا بكثير عما هي عليه الآن المادة ٢١٦ (المادة ٢٢٥ القديمة) — التعديل الوارد فيها يستلزمه حذف المادة ٢٢٣ القديمة

المادة ٢٢١ (المادة ٢٣٠ القديمة) — قد لزم تعديل الجزء الأخير من هذه المادة لأنه يجوز الانزام بالتعويضات ولو كان الحكم صادرا بالبراءة والظاهر أن النص القديم لم يشير الى احتمال ذلك المواد من ٢١٧ الى ٢٢١ والمادة ٢٢٣ (المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٠ والمادة ٢٣٢ القديمة) — يظهر أن كلتي محكمة الاستئناف بتطابق بالمحكمة للمشكلة في فرنسا لتتظر في الجنايات خاصة بمقتضى القانون « Cour d' Assises » المادة ٢٢٨ (المادة ٢٣٧ القديمة) — التعديل الذي أدخل عليها يستلزمه حذف المادة ٢٢٣ القديمة

الباب الرابع

﴿ في طرق الطعن غير الاعتيادية ﴾

قد جمع هذا الباب أحكام المواد من ٢٢٠ الى ٢٢٢ القديمة و ٢٣٨ و ٢٤٢ و ٢٤٣ القديمة أيضا المواد ٢٣٠ و ٢٣٣ و ٢٣٤ (المواد ٢٣٨ و ٢٤٢ و ٢٤٣ القديمة) — كانت محكمة النقض والأبرام قبل الأمرين الماليين الصادرين في ٩٥٥ يولييه سنة ١٨٩١ عبارة عن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف والظاهر أن اللقن سها عن هذه المواد عند تعديل المادة ٢٢٠ القديمة

المادة ٢٣١ (المادة ٢٢١ القديمة) — قد عدلت الفقرة الأخيرة من هذه المادة بحيث يوفق بين القانون وما كان جاريا عليه العمل قبل سنة ١٩٠٠ فان محكمة النقض والابرار في تلك السنة قررت بأن الطعن بطريق النقض والابرار موقف لتنفيذ الحكم وذلك لعدم وجود نص في القانون عن هذه المسألة وكانت نتيجة تقرير هذا المبدأ ان زاد في الحال عدد الاحكام التي طعن فيها بطريق النقض والابرار زيادة جسيمة ولم يكن هذا الطعن مبنيا على اسباب قانونية قوية بل كان الغرض منه تأخير تنفيذ تلك الاحكام ليس إلا وتلافيا لهذا الضرر عرضت نظارة الحفائية في سنة ١٩٠٠ مشروع امر مال بمعنى النص الذي وضع اليوم الا أنه بالنظر لما طلبه مجلس شورى القوانين حين نظر هذا المشروع قد نص في الامر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ بأن الطعن بطريق النقض والابرار كان يترتب عليه إيقاف تنفيذ الحكم اذا لم يكن سبق حبس المحكوم عليه احتياطا ولم تلبث ان ظهرت نتائج هذا التقييد غير المرضية كما كانت تتوقعه نظارة الحفائية فان عدد الطعن بطريق النقض قد زاد زيادة جسيمة اذ بلغ في مدى الاثنى عشر شهرا التي عقت تاريخ وجوب العمل بهذا الامر العالي ١٨٦٤ طعنا يقابلها ٩٦٠ في الاثنى عشر شهر السابقة عليها وكان من هذا العدد الاول ٧٥٢ طعنا قدمت من محكوم عليهم لم يحبسوا احتياطا ويقابل ذلك ١١١ طعنا في سنة ١٨٩٨ و ٢١٨ في سنة ١٨٩٩ أما في سنة ١٩٠٢ فقد بلغ عدد الطعن بطريق النقض ٢٣٨٣ طعنا يقابلها ١٠٥٤ في سنة ١٩٠٠ (وهي السنة التي كان معمولا بالامر العالي الجديد في النصف الثاني منها) و ٨٧٥ طعنا في سنة ١٨٩٩ وقد جكم برفض ٢٠٥٤ طعنا من ٢١٧٨ طعنا حكم فيها في سنة ١٩٠٢ وذلك مما يثبت ان الطعن في أكثر هذه الاحوال لم يرفع الا بقصد المماطلة ويستنتج مثل ذلك ايضا بالبحث في نتيجة ما حكم بقبوله من هذا الطعن اذ أنه من ٢١ قضا حكم فيها بتصحيح تطبيق القانون كان صدور ١٢ منها بناء على طعن من النيابة العمومية بتشديد العقوبة ولم يحكم بتصحيح تطبيق نص قانوني بناء على طعن من المحكوم عليهم الا في تسع احوال والباقي وهو ١٠٣ قضية حكم فيها بنقض احكامها واحالتها على دوائر أخرى للحكم فيها وذلك لبطان جوهرى في الاجراءات او الحكم ولذا قرر الرجوع الى المشروع الذى قدم في سنة ١٩٠٠ حتى لا تكون محكمة الجنايات العليا مضطرة لضياغ الكثير من اوقاتها ولا يكون للمحكوم عليهم غير حق سبيل لتأخير تنفيذ الاحكام الصادرة عليهم

الباب الخامس

﴿ في الاحكام التي يجوز تطبيقها الخ ﴾

قد استفيض الآن عن المادة ٢٣٩ القديمة باحكام الكتاب الرابع وفي تنفيذ الاحكام الخ وقد استعيض عن المادة ٢٤١ القديمة بالمادة ٢٥١

المادة ٢٣٧ (المادة ٢٤٤ القديمة) — لا مانع الآن من أن تجعل محاكم المواد الجنائية كلها مختصة بما يقع أثناء جلساتها من الجنج والمخالفات لان القاضي الجزئي أصبح اليوم مختصا بنظر جميع مواد الجنج

وقد حذفت الفقرة الثانية نظرا لما جاء في المواد ١٥٥ و ١٨٠ من الاحكام من حيث الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٤٦ القديمة (المادة ٢٣٩ الجديدة)

تراجع المادة ٢٥٥ الجديدة في الفصل المختص بالمصارف

المادة ٢٤١ (المادة ٢٤٨ القديمة) — التعديل التي ادخل فيها يستلزمه أمر وهو أنه لا توجد الآن الا محكمة استئناف واحدة وأن جميع مواد الجنج صارت من اختصاص القاضي الجزئي

الباب السادس

﴿ في المجرمين الاحداث ﴾

راجع الباب التاسع من الكتاب الاول من قانون العقوبات الجديد المقابل لهذا الباب وكذا ما علق عليه

المادة ٢٤٢ — راجع للمادة ٦١ من قانون العقوبات القديم

المادة ٢٤٣ — بمحقق القائمة المقصودة من الضرب يتوقف بوجه خاص على السرعة التي تنفذ بها تلك العقوبة حتى لقد رؤي من الضروري أن لا يجعل لصغار المجرمين المحكوم عليهم بها حق استئنافها اذ قلما يكون من صالحهم استئناف تلك الاحكام ما عدا في مواد المخالفات لانه ربما شددت المحكمة الاستئنافية العقوبة الصادرة عليهم ولو استأنفت التباة أيضا

المادة ٢٤٥ — راجع للمادتين ٢٦٤ و ٢٦٨ في الباب المختص بالتنفيذ

المادة ٢٤٦ — النرض المقصود من وضع الباب المختص بالمجرمين الاحداث في قانون العقوبات هو منع ارسالهم الى السجون ما أمكن ولا شك في أنه اذا حكم على

الصغير بصفة عقوبة أصلية بالضرب أو بارساله الى مدرسة اصلاحية فالتفويض عليه بالحبس عند عدم قيامه بدفع المصارف المحكوم بها عليه يكون مناقضا للفرض المقصود أما القرارات فيجوز حبس الصغير اكراها له على دفعها والا لعدم كل تأثير لثل هذه الاحكام

الباب السابع

﴿ في الجناة المتوهمين ﴾

لو كان هناك قانون تام مختص بالمتوهمين لوجب أن تكون الاحكام الواردة في هذا الباب جزءا منه (راجع القانون الفرنسي الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٣٨ والقانون البلجيكي الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٨٥٠) ولكن بالنظر لعدم وجود مثل هذا القانون في الحكومة المصرية ولا اعتبار ان وضع المجازيب في المستشفيات ومعالجتهم هو من الاجراءات الادارية المحضة التي يستتر تنفيذها من مستلزمات سلطة الحكومة فيحسن ان نعين في القانون بطريق الايجاز الاجراءات التي يجب على السلطة القضائية اتباعها في رفع الامر الى الجهة الادارية ذات الاختصاص في ذلك

وما كان في القانون القديم ما يختص بهذه المسألة الا النصوص الآتية

أولا — المادة ٦٣ من قانون العقوبات (راجع المادة ٥٧ الجديدة) وهذه المادة كانت تقضى بنبرة من كان يرتكب جريمة وهو في حالة عنه الا أنها لم تنص عن أي احتياط يقتضى اتخاذه في حالة ما يخشى من اخلاء سبيله سواء على نفسه أو على غيره

ثانيا — المادة ٦٤ التي كانت تقضى بإيقاف عاكمة من كانت تصيبه جنة بعد ارتكاب جريمة الى ان يتم برؤء منها وللاحظ أن درجة الجنون المتصوص عنها في هاتين المادتين تختلف في كل من الحالتين وقد تبينت في التعليق الوارد على المادة ٥٧ الجديدة درجة الجنون المتصوص عنها في المادة ٦٣ القديمة اما في حالة تطبيق المادة ٦٤ القديمة فالذي يجب البحث فيه هو معرفة هل كان المتهم قادرا على الدفاع عن نفسه أم لا لا معرفة هل كان غير مسؤول عما يصدر منه من الاعمال أم لا وقد تعرض هذه المسألة ايضا عند النظر في أمر تقرير عاكمة شخص لمعرفة هل كان له حق في التمسك بعدم المسؤولية أم لا وللاحظ ان هذه القواعد المطلوب تقريرها لا تختلف كثيرا عما جرى عليه العمل الى الآن

الباب الثامن

﴿ للمصاريف ﴾

أدخل هذا الباب على القانون الحالي تغييراً جوهرياً. يجب البحث فيه من وجهة ارتباطه بالمادة ٢٦٧ الجديدة وللقضية محور القواعد المتبعة الآن في الإكراه البدني والمستعاض بها عن الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المختص بهذا الإكراه وإن القاعدة التي عمل بها إلى الآن هي المقررة في المادة ١١٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وهي أن من يحكم عليه في دعوى يلزم بمصاريفها وقد كان المحكوم عليه بالمصاريف يجلس عنها في كل الأحوال إذا لم يدفعها وذلك قبل العمل بالأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ نعم إن قاعدة الزام من يحكم عليه في دعوى مدنية بمصاريف هذه الدعوى هي قاعدة قوية ومتبعة في معظم الحكومات لأن الخصم الذي اضطر لتحمل مصاريف استازمتها دعوى له الحق في استردادها ولكن المصاريف التي يحكم بها في الدعاوي الجنائية على جان ليست إلا رسوماً قررتها الحكومة كما شأت فإذا تيسر لها تحصيلها فيها إذاً تحصل بذلك على جزء من المصاريف العمومية التي تستلزمها نفقات محاكمها الجنائية والألا فلا يمكن القول بأنها خسرت شيئاً ولما كان إزاء عدد عظيم من الجناة في السجون للتنفيذ عليهم بالإكراه البدني تحصيل المصاريف يستلزم نفقات كثيرة فقد جرى البحث فيها إذا كانت المبالغ التي تحصل فضلاً من المصاريف المحكوم بها تعادل مبلغ المصاريف التي يستلزمها تقرير مبدأ الإكراه البدني في كل الأحوال عند عدم دفع المصاريف أم لا وقد ظهر أن نسبة من كانوا يدفعون المصاريف بعد التنفيذ عليهم بالعقوبات المقيدة للحرية لمدة ما كانت قليلة جداً حتى أنه تقرر في الأمر العالي المشار إليه أن لا يحكم بالإكراه البدني إلا بناء على طلب النيابة العمومية ثم أعطيت النيابة تعليمات تقتضي أن لا تطلب الحكم بالإكراه البدني إلا على من تظن فيه القدرة على الدفع وفي سنة ١٩٠٢ كان عدد الأحوال التي حكم فيها بتطبيقه قد بلغ ٢٤٤٠٥ حالة ولولا هذا الأمر لتفقد هذا الإكراه على الجناة في معظم تلك الأحوال عملاً بالقاعدة القديمة ولم تطلب النيابة العمومية الحكم بالإكراه البدني إلا في ٢٦٤٥ حالة وكانت نتيجة ذلك تخفيف ازدحام السجون ونفقاتها مخفياً محسوساً ولم يترتب على هذا التغيير نقص في الإيرادات الحقيقية بل إنها زادت زيادة عظيمة لكن هذا الأمر العالي وإن كانت النتائج التي نجمت عنه في هذا الصدد خشة جداً إلا أنه كان موجياً لتكليف النيابة العمومية بإوجب هو في الحقيقة من اختصاص القاضي وهو

تعيين العقوبة الواجب الحكم بها ولا يخفى ما في ذلك من المخالفة للقواعد المقررة وقد ترتب على العمل به أيضا صدور كثير من الأحكام التي ألزم فيها المحكوم عليهم بالمصاريف مع أنه لم ينو قط تنفيذها ولذا رؤى من الاوفق ان لا يطلب الحكم بالمصاريف الا في حالة وجود أسباب قوية تدعو الى الظن في امكان تحصيلها وزيادة على ذلك فان الرسوم المقررة الآن فيها بعض الزيادة لان الرسوم التي تؤخذ على جنحة قليلة الامة تبلغ ٤٠ قرشا ولو لم تكلف شهود بالحضور فيها أما اذا كلف بالحضور فيها شاهدان أو ثلاثة فان الرسوم تصل الى مبلغ لا ينتظر أن يقوم بسداده فلاح من الطبقة العادية ولذا خولت المادة ٢٥٠ للقاضي السلطة المطلقة في الحكم بكل المصاريف أو بعضها أو اعفاء الجاني منها كلية اذا رؤى له عدم قدرته على الدفع

المادة ٢٥١ — راجع المادة ٢٤١ القديمة

المادة ٢٥٢ — لما كانت القاعدة العمومية هي ان استئناف المحكوم عليه لا يجوز أن يرجع عليه بالضرر فاذا لم توجد هذه المادة يجوز ان يقرر بدم جواز الحكم عليه بمصاريف الاستئناف

المادة ٢٥٣ — راجع المادة ٢٤ من قانون العقوبات القديم

المادة ٢٥٤ — تقدير المصاريف يستلزم الى الآن عملا كثيرا بنير قائدة وتسبب عنه تعطيل كبير في الاعمال فتما لهذه المضار قد قرر أنه اذا رؤى للقاضي الحكم بجزء من المصاريف فقط يجب عليه ان يقدر هذا الجزء في الحكم الذي يصدره

المادة ٢٥٥ — راجع المادة ٢٤٦ القديمة والمادتين ١٩ و ٢٠ من لائحة الرسوم

المادتان ٢٥٦ و ٢٥٧ — الفرض من هاتين المادتين هو ان يعتبر المدعى

بالحقوق المدنية على قدر الامكان فيما يتعلق بالمصاريف التي يمكن ان يرجع بها على المحكوم عليه كأنه رفع دعواه الى المحكمة المدنية

الكتاب الرابع

﴿ في تنفيذ الاحكام ﴾

راجع الباب السادس المضاف الى قانون تحقيق الجنايات بمقتضى الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وكذلك الاوامر العلية الصادرة في هذا التاريخ بتتير بض. مواد قانون العقوبات ويجوز استبدال الاكراه البدني بالتشغيل في عمل يدوي أو صناعي والاولى كما جاء في التعليقات على الباب الاول من قانون العقوبات أن تجمع في

باب واحد جميع النصوص الموجودة في هذا القانون على قانون تحقيق الجنايات
المادة ٢٥٨ — راجع المادتين ٢٦ و ٢٨ من قانون العقوبات القديم

المادة ٢٥٩ — (جديدة) — راجع التطبيق على المادة ٢٦٤

المادة ٢٦٠ — (جديدة) — حكم هذه المادة مطابق لما هو جار عليه العمل الآن

المادة ٢٦١ — راجع المادة ٢٩ من قانون العقوبات القديم

المادة ٢٦٢ — راجع المادة ٣٠ من قانون العقوبات القديم

المادة ٢٦٣ — راجع المادة ٣١ من قانون العقوبات القديم

المادة ٢٦٤ — أضيفت على قانون تحقيق الجنايات وجعل عددها ٢٥٦ بمقتضى

الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وقبل صدور هذا الامر العالي لم يكن في القانون ما يتعلق بهذا الصدد سوى مادة واحدة هي المادة ٢٣٩ التي من مقتضاها أن يكون تنفيذ الاحكام الجنائية بمعرفة محضر بالطريقة المتبعة في تنفيذ الاحكام المدنية وأمر التنفيذ يشمل كل ما يلزم من البيانات الضرورية لمصلحة المسجون التي هي مسؤلة عن تنفيذ الحكم ماديا والصورة التي تترك للأمور السجين عملا بالمادة ٤٢ من الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المختص بالمسجون تكون مستندا لديه في حبس المسجون وترسل معه الى كل سجين يرسل اليه

وقد اتبع هذا النظام الى الآن بدون أن يظهر فيه خلل (راجع المادتين ٢٤٥ و

٢٥٩ الجديدتين اللتين أدخل بمقتضاها توسع طفيف في الطريقة الحالية)

المادة ٢٦٥ — أضيفت الى القانون وجعل عددها ٢٥٧ بمقتضى الامر العالي

الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

المادة ٢٦٦ — ان نص هذه المادة (المضافة الى القانون تحت عدد ٢٥٨ بمقتضى

الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١) قد عدل بحيث يؤخذ منه جليا أنه يسري على كل حكم حضوري سويت فيه المصاريف

المادة ٢٦٧ — راجع المادتين ٢٣ و ٤٩ من قانون العقوبات القديم المعدلتين

بالامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وراجع أيضا التعليق على الباب الثامن من الكتاب الثالث الذي عنوانه « المصاريف »

وان الحالة المتصوص عنها في المادة ٢٣ من قانون العقوبات بالحالة التي كانت عدلت

عليها بالامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ فيها كما خدم بعض المناقاة للقواعد المقررة

وبما أن القاضي بمقتضى أحكام الباب الخاص بالمصاريف له مطلق التصرف في أن يحكم بالمصاريف أو لا يحكم بها فيمكن الوصول الى الفرض المقصود من ذلك الامر العالمي باستعمال هذه السلطة المخولة للقاضي دون أن تكون مقيدة بما قرره الامر العالمي المذكور من الاجراءات وبذا يكون من الممكن اعتبار الاكراه البدني كطريقة لتنفيذ بالمصاريف والفرامات وغيرها مما يحكم به ويكون واجب النية في هذه الحالة قاصرا على تنفيذ الحكم ويكون هذا التنفيذ على ممتلكات الجاني متى أمكن ذلك والا فينفذ بطريق الاكراه البدني

وان مدة الاكراه البدني كان جاريا احتسابها بمقتضى التصوص التي عمل بها الى الآن بواقع ثلاثين قرشا عن كل يوم فكان الفلاح الذي من الطبقة العادية يفضل حبس يوم في الاكراه البدني على دفع هذا المبلغ وبذا كان قد فات الفرض من الحكم بالفرامات (المستبزة عقوبات أخف من الحبس) ومن الالزام بالمصاريف (التي تسترد بها الحكومة ما أنفقته)

ولذا فقد عدل المبلغ الواجب احتسابه في مقابل كل يوم يقضي في الاكراه البدني حتى يكون الدفع أفيد للمحكوم عليه من الحبس ولا ضرر في ذلك على المحكوم عليهم بما أن القضاة سيدعون الى الحكم اما بالحبس واما بفرامة ومصاريف (تقدر قيمتها حسب نظر القاضي عملا بالباب الثامن من الكتاب الثالث) مع مراعاة امكان الجاني عقلا القيام بسدادها

المادة ٢٦٨ - راجع المادتين ٢٥٩ و ٢٦٠ المضافتين الى القانون بمقتضى الامر العالمي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وقد كانت المادة ٢٥٩ المضافة بمقتضى الامر العالمي السالف الذكر والمشتملة على نص المادة ٥٠ من قانون العقوبات الملغاة بأمر حال صادر في ذلك التاريخ قضى بالتنفيذ بالاكراه بعد اعلان المحكوم عليه بالبالغ المسخقة بخمسة أيام وما كان لحكم هذه المادة مفعول الا في الاحوال التي كانت تنقضي فيها مدة عقوبة الجاني قبل انتهاء الخمسة الايام المذكورة أي في احوال المخالفات أو الجنح القليلة الاهمية وفي هذه الاحوال اما أن تكون نية الجاني أن يدفع فيفعل في الحال أو يتفق مع النيابة على الدفع بالتقسيط واما أن تكون نيته عدم الدفع وحينئذ لا يكون لميعاد الخمسة الايام المتقدمة قائمة ولا يترتب عليه الا زيادة الاعمال على عمال المحكمة وفي الحقيقة فان الجانين في أغلب الاحوال ما كانوا يمسكون بهذا الميعاد بل كانوا يتنازلون عنه وكانوا يحبسون في الحال تنفيذا عليهم بالاكراه البدني وبناء على هذا قد حذف هذا الميعاد

المادة ٢٦٩ — عبارة هذه المادة جديدة وأما موضوعها فوافق لما هو جار عليه العمل الآن

المادة ٢٧٠ — راجع المادة ٥١ من قانون العقوبات القديم ونص المادة الجديدة أن التنفيذ بالإكراه البدني يقضى بأن تبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة أي أن عقوبة الحبس محل محل عقوبة الغرامة فعلا وأما في العقوبات الأخرى المالية فلا يزال الإكراه معتبرا واسطة للحصول على الدفع ليس إلا

للمواد من ٢٧١ الى ٢٧٤ — هذه المواد قد استمضت بها عن الأمر المالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ الذي يميز استبدال الإكراه بعمل يدوي أو صناعي وهذا الأمر العالي قد حل هو أيضا محل الأمر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ متعلقا بنفس هذا الموضوع والظاهر أن لا داعي لعدم ادخال أحكام هذا الأمر العالي في نصوص القانون

المادة ٢٧٥ — راجع المادة ٢٢ من قانون العقوبات القديم ولم يكن شيء في المادة القديمة مذكورا عن المصاريف المستحقة للحكومة التي لها أسبقية الامتياز على غيرها بمقتضى القواعد العمومية في المبالغ المحصلة ويظهر أن عبارة المادة الجديدة أفضل من عبارة المدة القديمة لأن المهم إنما هو وضع قاعدة لكيفية توزيع المبالغ المحصلة وعبارة المادة القديمة كأنما كانت تنص عن حال حصول جملة تنفيذات متوالية

تعليق على الاوامر العلية الملغاة

قد ألقى عدد عظيم من الاوامر العلية التي تخص نظارة الحفانية بأمر عال صادر في نفس تاريخ الاوامر الصادرة بالقوانين الجديدة

وان جزءا عظيما من هذا العدد لم يكن الا لتعديل به القوانين القديمة وهي نفسها داخلة فيها ألقى من هذه الاوامر ٠ وكثير غيرها كانت قد اصبحت غير معمول بها أو قد استفيض عنها بالفعل بأخر صدرت بعدها ٠ ويبقى بعد ذلك بعض أوامر عالية يستدعى إلغاؤها بعض الايضاح

فن الاوامر العلية التي نص فيها عن جرائم لم تكن منصوصا عليها من قبل الامر العالي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ (الخاصة بالجلبس غير القانوني أو الذي يتبرججه حق)

والامر الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٩ (بمنع اصطناع ٠٠٠ الخ المطبوعات أو الاستنابات المشابهة لرسوم وأختام البوستة)

والامر الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ (الخاص بتقرير عقوبات اللجانيات التي تحصل من عصابات متسلطة)

والامر الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ (بشأن التعرض لواضع اليد على عقار) وقد قبلت المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ووضعت كما هي في قانون تحقيق الجنايات تحت عدد ١١١ وأما المواد الثلاث الاولى فاتها ناسة على جرائم يمكن الحكم فيها بعقوبات كافية اما عملا بخصوص في قانون العقوبات واما بطريق المحاكمة التأديبية

وقد استفيض عن الامر العالي الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٩ بالمادة ١٩٣ من قانون العقوبات الجديد وعن الامر العالي الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ بالباب الرابع عشر من الكتاب الثالث

وان الامر العالي الصادر بشأن العصابات المسلحة يرجع الى زمن كان ماتنيه فيه العصابات المسلحة من الفسوة أشد توارا منه الآن وكانت المبادئ القانونية العادية يدرکها القضاة أقل كثيرا من اليوم ولم يعمل بهذا الامر العالي قريبا ان لم يكن تحقيقا في أحوال سرقات أو شروع في سرقات ارتكبتها عصابات متسلحة وقد توالى صعوبات عند التوفيق بين هذا الامر العالي وبين مواد القانون المتخصص فيها على السرقات الجنائية وقد اصبح الآن من الممكن والمستحسن إلغاء هذا الامر العالي حيث ان القواعد

الخاصة بالاشتراك في قانون العقوبات الجديد وقد وضعت من جديد مع العناية التامة. وان عقوبة الاعدام قد جملت بمقتضى المادة ١٩٩ عقوبة تخريرية مع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة في حالة الاشتراك في القتل وانه قد أضيفت بمقتضى المادة ٤٦ عقوبة الأشغال الشاقة كمعقوبة تخريرية في حالة الشروع في جرائم مجازي عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة

ومن الواجب ايضا ذكر المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية التي استعوض عنها بالمادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون العقوبات الجديد ويمكن البحث في الاوامر العالية للمتعلقة بتحقيق الجنايات مع السهولة اذا تتبع ترتيب القانون

الضبطية القضائية

قد جمعت في المادة ٤ من القانون الجديد كل الاوامر العالية الملغاة التي كانت تخول سلطة الضبطية القضائية ولا تزال معمولاً بها وقد وضعت في القانون تحت عدد ٢٣ المادة ١٧ من الامر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ بشأن التشرذ كما هي وقد وضعت المادتان ٣ و ٢ من الامر العالي الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ بشأن الاشياء المضبوطة كما هما تحت مادتي ٢٢ و ٢١ من قانون تحقيق الجنايات والمصادرة التي كانت لا تزال تسري عليها للمادة الاولى من الامر العالي نفسه أصبحت الآن منصوصاً عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات

التحقيقات

الاورامر العالية الصادرة في ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩ وفي ١٧ يونيو سنة ١٨٩١ بشأن ما للمديرين من الحق في تولي التحقيقات في مواد الجنايات قد استعوض عنها بالفعل بقرار مجلس النظار الصادر في ٨ اغسطس سنة ١٨٩٥ وبالتعليمات التي اصدرتها نظارة الداخلية تنفيذا لهذا القرار

الصلح في مواد المخالفات

قد أضيف الامر العالي الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٩٢ للمعدل بالامر العالي الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٢ على القانون في الباب الرابع من الكتاب الاول

انشاء محاكم جزئية

ان ما احتص من أحكام الاوامر العلية المتعلقة بهذا الموضوع بترتيب المحاكم
جمت في الامر العالي الصادر بترتيب المحاكم أما الاحكام الخاصة بالاجراءات فقد
وضعت في قانون تحقيق الجنايات

الدفاع عن المتهم

قد جمع الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٩٠٢ بشأن أتاب المحاماة في
المادة ١٩٦ من القانون

التنفيذ

قد استعاض بالمواد من ٢٧١ الى ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات عن الامر
العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بالترخيص باستبدال الاكراه البدني بعمل يدوي
او صناعي (الذي اعيد صدوره في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١)

وفيا يختص بترتيب المحاكم قد سهل (بسبب تعديل المادة ٥ من الامر العالي
الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وبإصدار أمر عال واحد بتعين دوائر اختصاص المحاكم)
الفاء جميع الاوامر التي صدرت قبل ذلك التاريخ متعلقة بهذا الموضوع

وكذلك ألغيت جميع الاوامر العلية التي كانت قاضية بعدم امكان عزل قضاة المحاكم
الكلية على أثر تعديل المادة ٤٩ وحذف المادة ٥٠

جدول

بيان للمواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	قانون العقوبات	للمواد القديمة
٧		١
٩		٢
١٠		٣
١١		٤
١٢		٥
	حذفت • تراجع التعليق في آخر الكتاب الاول باب ثلث فصل ثان	٦
٢٤ و ٣١		٧
٤٥		٨
٤٥		٩
٤٦		١٠
٤٧		١١
٤٩		١٢
٤٨		١٣
	حذفت • تراجع التعليقات على المادة ١٠ وعلى الكتاب الاول الباب السادس	١٤
	حذفت • تراجع التعليقات على المادة ١٠ وعلى الكتاب الاول الباب السادس	١٥
	حذفت • تراجع التعليقات على الكتاب الاول الباب السادس	١٦
	حذفت • تراجع التعليقات على الكتاب الاول الباب السادس	١٧
٤٨		١٨
٥		١٩
٢١ و ٢٣		٢٠

ج — جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٢١		٦
٢٢		٢٧٥ تحقيق الجنايات
٢٣		٢٦٧ " " "
٢٤		٤٤ عقوبات و ٢٥٣ جنايات
٢٥		١٣
٢٦		٢٥٨ تحقيق الجنايات
٢٧		٦٩
٢٨		٢٥٨ تحقيق الجنايات
٢٩		٢٦١ " " "
٣٠		٢٦٢ " " "
٣١		٢٦٣ " " "
٣٢	ملغاة من قبل	
٣٣		١٤
٣٤		١٥
٣٥		١٦
٣٦	حذفت • ينظر التطبيق على المادة ١٦	
٣٧		٢٥
٣٨	حذفت • ينظر التعليق على المادة ١٠	
٣٩		٢٥
٤٠	ينظر التعليق على المادة ١٠	٢٥
٤١		٢٥
٤٢	ينظر التعليق على المادة ١٠	٢٥
٤٣	حذفت • ينظر التعليق الذي في آخر الكتاب الاول الباب الثالث الفصل الثاني	
٤٤		١٨ و ٦٩

جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تاج) قانون العقوبات	المواد القديمة
٢١ و ١٨		٤٥
	حذفت • ينظر التعليق على المادة ١١	٤٦
٢٦		٤٧
٢٢		٤٨
٢٦٧ تحقيق الجنايات		٤٩
• • ٢٦٨		٥٠
• • ٢٧٠		٥١
	حذفت • ينظر التعليق الذي في آخر الكتاب الاول الباب الثالث الفصل الثاني	٥٢
٢٨ و ٢٩		٥٣
٣١		٥٤
٢٩		٥٥
٥٩		٥٦
من ٦٠ الى ٦٥		٥٧
٦٥ • ٦٠ •		٥٨
٦٥ • ٦٠ •		٥٩
٦٥ • ٦٠ •		٦٠
٢٤٢ تحقيق الجنايات		٦١
من ٦٠ الى ٦٥		٦٢
٥٧		٦٣
٢٤٧ تحقيق الجنايات		٦٤
٥٦		٦٥
	حذفت • ينظر التعليق الذي في آخر الكتاب الاول الباب الثامن	٦٦
من ٤١ الى ٤٣		٦٧

جدول

بيان للمواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تاج) قانون العقوبات	المواد القديمة
٤٠		٦٨
٢٧٩		٦٩
٧٠		٧٠
٧١		٧١
٧٢		٧٢
٧٣		٧٣
٧٤		٧٤
٧٥		٧٥
٧٦		٧٦
٧٧		٧٧
٧٨		٧٨
٧٩		٧٩
٨٠		٨٠
٨١		٨١
٨٢		٨٢
٨٣		٨٣
٨٤		٨٤
٨٥		٨٥
٨٦		٨٦
٨٧		٨٧
٨٨		٨٨
٨٩		٨٩
٩١		٩٠
٩٢		٩١
٩٣		٩٢

ج — جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون المقوبات	المواد الجديدة
٩٣		٩٣
٩٣		٩٤
٩٤		٩٥
٩٥		٩٦
	حذفت • تنظر التعليقات	٩٧
	حذفت • ينظر التعليق الذي في أول الكتاب الثاني	٩٨
٩٦		٩٩
٩٧		١٠٠
٩٨		١٠١
٩٩		١٠٢
١٠٠		١٠٣
١٠١		١٠٤
١٠٢		١٠٥
١٠٣		١٠٦
	حذفت • تنظر التعليقات	١٠٧
١٠٤		١٠٨
	حذفت • تنظر التعليقات	١٠٩
١٠٥		١١٠
١٠٥		١١١
١٠٦		١١٢
١٠٧		١١٣
	حذفت • تنظر التعليقات	١١٤
١٠٨		١١٥ (١)
	حذفت • تنظر التعليقات	١١٥ (٢)

جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون المقوبات	المواد الجديدة
١١٦		١٠٩
١١٧ (١) و (٢)		١١٠
١١٧ (٣)	حذفت • تنظر التعليقات	
١١٨	تنظر الاحالة على الكتاب الثالث الباب الاول في التطبيقات	١١١
١١٩ (١)		١١٢
١١٩ (٢)		الكتاب الثالث الباب الرابع عشر
١٢٠		١١٣
١٢١		١١٤
١٢٢		١١٥
١٢٣		١١٦
١٢٤		١١٧
١٢٥		١١٧
١٢٦		١١٩
١٢٧	تنظر الاحالة التي في التعليقات على الباب الاول من الكتاب الثالث	١١٩
١٢٨		١١٨
١٢٩		١٢٠
١٣٠ (١)		١٢١ و ١٢٢
١٣٠ (٢)		١٢٤
١٣١ (١)		١٢١ و ١٢٢
١٣١ (٢)		١٢٤
١٣٢ (١)		١٢١ و ١٢٢
١٣٢ (٢)		١٢٤
١٣٣	حذفت • غير انه ينظر التعليق على هذا الباب	

جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
١٣٤	حذفت • غيراته ينظر التعليق على هذا الباب	١٢٥
١٣٥		١٢٦
١٣٦		١٢٨
١٣٧		١٢٩
١٣٨		١٣٠
١٣٩		١٣١
١٤٠		٢٧٤ (ك)
١٤١		١٣٢
١٤٢		١٣٣
١٤٣		١٣٤
١٤٤		١٣٥
١٤٥		١٣٦
١٤٦		١٣٧
١٤٧		١٣٨
١٤٨		١٤٠
١٤٩		١٤١
١٥٠		١٤٢
١٥١		١٤٣
١٥٢		١٤٥
١٥٢ (أ)		١٤٦
١٥٢ (ب)		١٤٦
١٥٢ (ج)		١٤٧
١٥٢ (د)		١٤٨
١٥٣		١٤٩
١٥٤		

ج — جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تابع) قانون العقوبات	المواد القديمة
١٤٩		١٥٥
١٥٠		١٥٦
١٥١		١٥٧
١٥٢		١٥٨
١٥٣		١٥٩
١٥٤		١٦٠
١٣٩ و ١٥٥		١٦١
١٥٦		١٦٢
١٥٧		١٦٣
١٥٨		١٦٤
١٥٩		١٦٥
١٦٠		١٦٦
١٦١		١٦٧
	حذفت • تنظر التعليقات	١٦٨
١٦٢		١٦٩
١٦٣		١٧٠
١٦٤		١٧١
١٦٥		١٧٢
١٦٦		١٧٣
	حذفت • تنظر التعليقات	١٧٤
١٦٧		١٧٥
	حذفت • ينظر التعليق الذي في اول الكتاب الثاني	١٧٦
١٦٨		١٧٧
١٦٩		١٧٨

ج — جدول

بيان للواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تاج) قانون العقوبات	المواد القديمة
١٧٠		١٧٩
١٧١		١٨٠
١٧٠ و ١٧١		١٨١
١٧٢		١٨٢
١٧٣		١٨٣
١٧٤		١٨٤
١٧٥		١٨٥
١٧٤ و ١٧٦		١٨٦
١٧٧		١٨٧
١٧٨		١٨٨
١٧٩		١٨٩
١٨٠		١٩٠
١٨١		١٩١
١٨٢		١٩٢
١٨٣		١٩٣
١٨٤		١٩٤
١٨٥		١٩٥
١٨٦		١٩٦
	حذفت • تنظر التعليقات	١٩٧ (١)
١٨٧		١٩٧ (٢)
١٨٨		١٩٨
١٨٩		١٩٩
١٩٠		٢٠٠
	حذفت — تنظر التعليقات	٢٠١
١٩٢		من ٢٠٢ إلى ٢٠٧ • تنظر التعليقات

جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	قانون العقوبات	المواد الجديدة
٢٠٨		١٩٤
٢٠٩		١٩٥
٢١٠		١٩٦
٢١١		١٩٧
٢١٢	حذفت • تنظر التعليقات	
٢١٣		١٩٨
٢١٤		١٩٩
٢١٥		٢٠٠
٢١٦		٢٠٢
٢١٧		٢٠٣
٢١٨		٢٠٤
٢١٩		٢٠٥
٢٢٠		٢٠٦
٢٢٠ (١)		٢٠٧
٢٢١		٢٠٨
٢٢٢	حذفت • تنظر التعليقات	
٢٢٣	حذفت • تنظر التعليقات	
٢٢٤	حذفت • تنظر التعليقات	
٢٢٥		من ٢٠٩ الى ٢١٥
٢٢٦		من ٢٠٩ الى ٢١٥
٢٢٧		٢٠١
٢٢٨		٢١٣
٢٢٩		من ٢٠١ الى ٢١٥
٢٣٠		٢١٦
٢٣١		٢٨٣ و ٢٨٤

ج — جدول

بيان للمواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٢٣٢	.	٢١٧
٢٣٣		٢١٨
٢٣٤		٢١٩
٢٣٥		٢٢٠
٢٣٦		٢٢١
٢٣٧		٢٢٢
٢٣٨		٢٢٣
٢٣٩		٢٢٤
٢٤٠		٢٢٥
٢٤١		٢٢٦
٢٤٢		٢٢٧
٢٤٣		٢٢٨
٢٤٤	ملغاة من قبل	٢٢٩
٢٤٥		٢٣٢
٢٤٦		٢٣١
٢٤٧ (١) و (٢)		٢٣٠
٢٤٧ (٣) و (٤)		من ٢٣٠ الى ٢٣٢
٢٤٨		٢٣٣
٢٤٩		٢٣٤
٢٥٠		٢٣٥
٢٥١		٢٣٦
٢٥٢		٢٣٧
٢٥٣		٢٣٨
٢٥٤		٢٣٩
٢٥٥		

ج — جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تاج) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٢٥٧	.	٢٤٢
٢٥٨		٢٤٣
٢٥٩		٢٤٤
٢٦٠		٢٤٥
٢٦١		٢٤٦
٢٦٢		٢٤٧
٢٦٣		٢٤٨
٢٦٤		٢٤٩
٢٦٥		٢٥٠
٢٦٦		٢٥١
٢٦٧	حذفت . ينظر التعليق الذي في اول الكتاب الثاني	
٢٦٨		٢٥٢
٢٦٩		٢٥٣
٢٧٠		٢٥٤
٢٧١		٢٥٥
٢٧٢		٢٥٦
٢٧٣		٢٥٧
٢٧٤		٢٥٨
٢٧٥		٢٥٩
٢٧٦		٢٦٠
٢٧٧		٢٦١
٢٧٨		٢٦٢
٢٧٩		٢٦٣
٢٨٠		٢٦٤

ج — جدول

بيان للواد القديمة وما يقابلها من اللواد الجديدة

المواد القديمة	(تاج) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٢٨١		٢٦٥
٢٨٢		٢٦٦
٢٨٣		٢٤٧ و ٢٦٧
٢٨٤		٢٦٨
٢٨٥		٢٦٩ و ٤٢
٢٨٦		٢٧٠
٢٨٧		٢٧١
٢٨٨		٢٧٢
٢٨٩		٢٧١ و ٢٧٣
٢٩٠	ملغاة من قبل	٢٧٤
٢٩١		٢٧٥
٢٩٢		٢٧٥
٢٩٣	حذفت . • تنظر التطبيقات	٢٧٥ و ٢٧٦
٢٩٤		٢٨١
٢٩٥		٢٨٢
٢٩٦		٢٧٥
٢٩٧	حذفت . • تنظر التطبيقات	٢٧٧
٢٩٨		٢٧٨
٢٩٩		من ٢٨٥ الى ٢٩٢
٣٠٠		٢٩٣
٣٠١		٢٩٤
٣٠٢		
من ٣٠٣ الى ٣١١		
٣١٢		
٣١٣		

جـ — جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تابع) قانون العقوبات	المواد القديمة
٢٩٥		٣١٤
٢٩٦		٣١٥
٢٩٦		٣١٦
٢٩٨		٣١٧
٢٩٩		٣١٨
٣٠٠		٣١٩
٣٠١		٣٢٠
٣٠٣		٣٢١
	حذفت • غير أنه تنظر المادة ٣٠ الجديدة	٣٢٢
٣٠٣		٣٢٣
٣٠٤		٣٢٤
٣٠٥		٣٢٥
٣٠٦		٣٢٦
٣٠٧		٣٢٧
٣٠٨		٣٢٨
٣٠٩		٣٢٩
٣١١ و ٣١٠		٣٣٠
٣١٢		٣٣١
٣١٣		٣٣٢
	حذفت • تنظر التعليقات	٣٣٣
٣١٤		٣٣٤
٣١٥		٣٣٥
٣١٧ و ٣١٦		٣٣٦
٣١٨		٣٣٧
٣١٩		٣٣٨

جـ ————— جدول

بيان للواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٣٣٩		٣٣٩
٣٤٠		٣٤٠
(١) ٣٤١		(١) ٣٤١
(٢) ٣٤١	حذفت • تنظر التعليقات	(٢) ٣٤١
(٣) ٣٤١		(٣) ٣٤١
(٤) ٣٤١	حذفت • تنظر التعليقات	(٤) ٣٤١
(٥) ٣٤١		(٥) ٣٤١
(٦) ٣٤١		(٦) ٣٤١
(٧) ٣٤١		(٧) ٣٤١
(٨) ٣٤١		(٨) ٣٤١
(٩) ٣٤١		(٩) ٣٤١
(١٠) ٣٤١		(١٠) ٣٤١
(١١) ٣٤١	حذفت • تنظر التعليقات	(١١) ٣٤١
(١٢) ٣٤١		(١٢) ٣٤١
٣٤٢ (من الـ ٦)	حذفت • تنظر التعليقات	٣٤٢ (من الـ ٦)
(٧) ٣٤٢	(حذف بعضها • تنظر التعليقات)	(٧) ٣٤٢
(٨) ٣٤٢		(٨) ٣٤٢
(٩) ٣٤٢	حذفت • تنظر • التعليقات	(٩) ٣٤٢
(١٠) ٣٤٢		(١٠) ٣٤٢
٣٤٣ (١) و (٢)	حذفت • تنظر التعليقات	٣٤٣ (١) و (٢)
(٣) ٣٤٣		(٣) ٣٤٣
(٤) ٣٤٣		(٤) ٣٤٣
(٥) ٣٤٣		(٥) ٣٤٣
(٦) ٣٤٣		(٦) ٣٤٣
(٧) ٣٤٣		(٧) ٣٤٣
٣٣٩		٣٣٩
٣٣١		٣٣١
٣٤٦ و (٣) و (٢) و ٣٤٦		٣٤٦ و (٣) و (٢) و ٣٤٦
٣٤٥ و (٢) و ٣٤٥		٣٤٥ و (٢) و ٣٤٥
٣٣٩ (٣)		٣٣٩ (٣)

ج — جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تابع) قانون المقوبات	المواد القديمة
(١) ٣٣٩		(٨) ٣٤٣
(١) ٣٤٠		(٩) ٣٤٣
(١) ٣٤٠		(١٠) ٣٤٣
(٣) ٣٤٠		(١١) ٣٤٣
(١) ٣٣٢		(١٢) ٣٤٣
(٢) ٣٣٢		(١) ٣٤٤
	حذفت • تنظر التعليقات	(٢) ٣٤٤
(٢) ٣٣٩		(٣) ٣٤٤
٣٣٥		(٤) ٣٤٤
(١) ٣٤١		(٥) ٣٤٤
(٢) ٣٤١		(٦) ٣٤٤
(٣) ٣٤١		(٧) ٣٤٤
	حذفت • تنظر التعليقات	(٨) ٣٤٤
	حذفت • تنظر التعليقات	(١) ٣٤٥
٣٣٩		(٢) ٣٤٥
(١) ٣٤٧		(١) ٣٤٦
(٢) ٣٤٧		(٢) ٣٤٦
٣٣٣		(٣) ٣٤٦
(١) ٣٤٢		(١) ٣٤٧
(٢) ٣٤٢		(٢) ٣٤٧
	حذفت • تنظر التعليقات	(٣) ٣٤٧
(٢) ٣٤٢		(٥) و (٤) ٣٤٧
٣١٦ و (١) ٣٢٨		(٦) ٣٤٧
(٣) ٣٤٢		(٧) ٣٤٧
٣٣٦		(١) ٣٤٨

جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات .	المواد الجديدة
٣٤٨ (٢)		٣٤٣
٣٤٨ (٣)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤٩		٣٣٧
٣٥٠ (١)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٥٠ (٢)		٣٣٨ (١)
٣٥٠ (٣)		٣٣٨ (٣)
٣٥٠ (٤)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٥٠ (٥)		٣٣٨ (٢)
٣٥٠ (٦)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٥٠ (٧)		٣٣٨ (٤)
٣٥١		٣٤٨
٣٥٢ (من ١ إلى ٦)		١٧
٣٥٢ (٧) و (٨)	حذفنا . ينظر التعليق على المادة ١١	
٣٥٣		٦٨

جـ ————— دول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	قانون تحقيق الجنايات	المواد القديمة
١		١
٢		٢
	ملغاة من قبل	٣
	ملغاة من قبل	٤
٣		٥
٤		٦
٥		٧
٦		٨
٧		٩
٩		١٠
١٠		١١
	ملغاة من قبل	١٢
	ملغاة من قبل	١٣
٨		١٤
١١		١٥
١٢		١٦
١٣		١٧
١٤		١٨
١٥		١٩
١٦		٢٠
١٧		٢١
١٨		٢٢
١٩		٢٣
٢٠		٢٤
٢٤		٢٥

جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد القديمة
٢٥		٢٦
٢٦		٢٧
٢٧		٢٨
	ملفئة من قبل	٢٩
	ملفئة من قبل	٣٠
٢٨		٣١
٢٩		الباب الثالث
		المادة الاولى
٣٠ (أ)		٢
٣٠ (ب)		٣
٣٠ (ج)		٤
٣٠ (ب) و (ج)		٥
٣٠ (د)		٦ (١)
٣١ (١) و ٣٢		٦ (٢)
٣٣		٧
٣٤ (أ) و (ب)		٨
٣٤ (د)		٩
٣٥		١٠ (١)
٣٦ و ٣٧		١٠ (٢) و (٣)
٤٠		١١
٣٧ و ٣٨		١٢
٣٩		١٣
٤٢ (أ)		١٤
٤٢ (ب)		١٥
٤٣		١٦

ج — جدول

بيان للمواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد القديمة
٤٥		١٧
٤٩		٤٠
٥٠		٤١
٥١		٤٢
٥٢		٤٣
٥٣		٤٤
٥٤		٤٥
٥٥		٤٦
٥٦		٤٧
٥٧		٤٨
	ملفئة من قبل	٤٩
	ملفئة من قبل	٥٠
٥٨، ٥٧		٥١
	ملفئة من قبل	٥٢
٥٩		٥٣
٦٠		٥٤
٦١		٥٥
٦٢		٥٦
٦٣		٥٧
٦٤		٥٨
٦٥		٥٩
٦٦		٦٠
٦٧		٦١
٦٨		٦٢
٦٩		٦٣

ج — جدول

بيان للمواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد القديمة
٧٠		٦٤
٧١		٦٥
٧٢		٦٦
٧٣		٦٧
٧٤		٦٨
٧٥		٦٩
٧٦		٧٠
٧٧		٧١
٧٨		٧٢
٧٩		٧٣
٨٠		٧٤
٨١		٧٥
٨٢		٧٦
٨٣		٧٧
٨٤		٧٨
٨٥		٧٩
٨٦		٨٠
٨٧		٨١
٨٨		٨٢
٨٩		٨٣
٩٠		٨٤
٩١		٨٥
٩٢		٨٦
٩٣		٨٧
٩٤		٨٨

جـ ————— دول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
٨٩		٩٥
٩٠		٩٦
٩١	حذفت • تنظر التعليقات	٩٨
٩٢	حذفت • تنظر التعليقات	٩٩
٩٣		١٠٠ و ٩٧
٩٤		١٠٢
٩٥	حذفت • تنظر التعليقات	١٠٢
٩٦		١٠٣
٩٨	حذفت • تنظر التعليقات	١٠٤
٩٩		١٠٥
١٠٠		١٠٦
١٠١		١٠٧
١٠٢		١٠٨
١٠٣		١٠٩
١٠٤		١١٠
١٠٥		١١٢
١٠٦		١١٣
١٠٧		١١٤
١٠٨		١١٥
١٠٩		١١٦
١١٠		١١٧
١١١		
١١٢		
١١٣		
١١٤		

ج — جدول

بيان للمواد القديمة وما يضافها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تاج) قانون تحقيق الجنايات	المواد القديمة
١١٨		١١٥
١١٩		١١٦
١٢٠		١١٧
١٢١		١١٨
١٢٢		١١٩
١٢٣		١٢٠
١٢٤		١٢١
١٢٥		١٢٢
١٢٦		١٢٣
١٢٧		١٢٤
١٢٨		١٢٥
١٢٩		١٢٦
١٣٠		١٢٧
١٣١		١٢٨
١٣٢		١٢٩
١٣٣		١٣٠
١٣٤ و ١٣٥		١٣١
١٣٥		١٣٢
١٣٦		١٣٣
١٣٧		١٣٤
١٣٨		١٣٥
١٣٩		١٣٦
١٤٠		١٣٧
١٤١		١٣٨
١٤٢		١٣٩

جـ — جدول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
١٤٠		١٤٣
١٤١		١٤٤
١٤٢		١٤٥
١٤٣		١٤٦ (١)
١٤٤		١٤٦ (٢)
١٤٥		١٤٧ و ١٥٠
١٤٦		١٤٨
١٤٧		١٤٩
١٤٨		١٥١
١٤٩	تنظر التعليقات	١٥٢
١٥٠		١٥٣
١٥١		١٥٤ (١) و ١٥٥
١٥٢		١٥٤ (٢)
١٥٣		١٥٦
١٥٤		١٥٧
١٥٥	حذفت • تنظر التعليقات	١٥٨
١٥٦		١٥٨
١٥٧		١٥٩
١٥٨		١٦٠ (١)
١٥٩		١٦٠ (٢)
١٦٠	حذفت • تنظر التعليقات	١٦١
١٦١		١٦٢
١٦٢		١٦٣
١٦٣		٢٣٥
١٦٤		١٦٥
١٦٥		١٦٥

ج — جدول

بيان للواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تاج) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
١٦٤		١٥٩
١٦٥		١٦٦
١٦٦		١٦٧
١٦٧		١٦٨
١٦٨		١٦٩
١٧٠ (١)		١٧١
١٧٠ (٢)	حذفت	
١٧١		١٧٢
١٧٢		١٧٣
١٧٣		١٧٤
١٧٤		١٧٥ و ١٧٦
١٧٥ (١)		١٧٩
١٧٥ (٢)		١٧٥ و ١٧٦
١٧٦	ملفئة من قبل	
١٧٧		١٧٧
١٧٨		١٧٨
١٧٩		١٨٠
١٨٠		١٨١
١٨١		١٨٢ و ١٨٣ (٢)
١٨٢ (١)		١٨٤
١٨٢ (٢)		١٨٦
١٨٣ (١)		١٨٣ (١)
١٨٣ (٢)	حذفت • ينظر الامر العالي الصادر بترتيب الحاكم الاهلية	
١٨٤		١٨٥

جدول

بيان للمواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	للمواد القديمة
٢٠٤		٢٠٦
٢٠٥		٢٠٧
٢٠٥		٢٠٨
٢٠٥		٢٠٩
٢٠٦		٢١٠
٢٠٧ الباب الثامن		٢١١
٢٠٧ الباب الثامن		٢١٢
٢٠٨		٢١٣ (١)
١٠ من الامر العالي بترتيب المحاكم		٢١٣ (٢) و (٣)
٢٠٩		٢١٤
٢١٠		٢١٥
٢١١		٢١٦
٢١١ و ٢١٢		٢١٧
٢١٣		٢١٨
٢١٤		٢١٩
٢٢٩		٢٢٠
٢٣١		٢٢١
٢٣٢		٢٢٢
	حذفت • تنظر التعليقات	٢٢٣
٢١٥		٢٢٤
٢١٦		٢٢٥
٢١٧		٢٢٦
٢١٨		٢٢٧
٢١٩		٢٢٨
٢٢٠		٢٢٩

جـ ————— دول

بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد الجديدة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد القديمة
٢٢١		٢٣٠
٢٢٢		٢٣١
٢٢٣		٢٣٢
٢٢٤		٢٣٣
٢٢٥		٢٣٤
٢٢٦		٢٣٥
٢٢٧		٢٣٦
٢٢٨		٢٣٧
٢٣٠		٢٣٨
	حذفت • تنظر التعليقات	٢٣٩
٢٣٦		٢٤٠
٢٥١		٢٤١
٢٣٣		٢٤٢
٢٣٤		٢٤٣
٢٣٧		٢٤٤
٢٣٨		٢٤٥
٢٣٩		(١) ٢٤٦
	تنظر تعريف الرسوم القضائية للملدين ١٩ و ٢٠	٢٤٦ (٢) و (٣)
٢٤٠		٢٤٧
٢٤١		٢٤٨
٢٧٦		٢٤٩
٢٧٧		٢٥٠
٢٧٨		٢٥١
٢٧٩		٢٥٢
٢٨٠		٢٥٣

ج — جدول

بيان للواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
٢٥٤		٢٨١
٢٥٥		٢٨٢
٢٥٦		٢٤٥ و ٢٦٤
٢٥٧		٢٦٥
٢٥٨		٢٦٦
٢٥٩		٢٦٨
٢٦٠		٢٦٨

خطا وصواب

في المادة ٢٨ من قانون العقوبات • وضعت كلمة « أو قتل » في السطر الثالث والصواب أن موضعها في السطر الثاني بعد كلمة « أو سرقة »

وفي المادة ١٦٦ من قانون العقوبات • وضعت الفقرة الثانية منها والصواب أنها زائدة

وفي المادة ١١٦ من قانون تحقيق الجنايات

جاء في السطر الرابع كلمة « أراد » بالافراد والصواب أنها « أرادا بالثنية

﴿ فهرسة قانون العقوبات الاهلي ﴾

قانون العقوبات الاهلي

- ٢ الكتاب الاول — احكام ابتدائية
- الباب الاول — قواعد عمومية
- ٣ الباب الثاني — انواع الجرائم
- ٤ الباب الثالث — العقوبات
- القسم الاول — العقوبات الاصلية
- ٥ القسم الثاني — العقوبات التبعية
- ٦ القسم الثالث — تعدد العقوبات
- ٨ الباب الرابع — اشتراك عدة اشخاص في جريمة واحدة
- ٩ الباب الخامس — الشروع
- ١٠ الباب السادس — السوء
- ١١ الباب السابع — في الاحكام الملحق تنفيذها على شرط
- الباب الثامن — اسباب الاباحة وموانع العقاب
- ١٢ الباب التاسع — المجرمون الاحداث
- ١٣ الباب العاشر — حق المفو

الكتاب الثاني

- في الجنايات والجنح المضرة بالصحة العمومية وبيان عقوباتها
- ١٤ الباب الاول — في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج
 - ١٥ الباب الثاني — في الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل
 - ١٦ الباب الثالث — في الرشوة
 - ١٨ الباب الرابع — في احتلاس الاموال الاميرية وفي الغدر
 - ٢٠ الباب الخامس — في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي قصيرهم في اداء الواجبات المتوقعة بها
 - الباب السادس — في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس
 - ٢٢ الباب السابع — في مقاومة الحكم وعدم الامتثال لوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره

٢٢	الباب الثامن — في هرب المحبوسين وإخفاء الجاني
٢٤	الباب التاسع — في فك الاختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة
٢٥	الباب العاشر — في احتلاس الألقاب والوظائف والأتعاف بها بدون حق
٢٥	الباب الحادي عشر — في الجنح المتعلقة بالأديان
٢٦	الباب الثاني عشر — في اتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية
٢٦	الباب الثالث عشر — في تعطيل الخبايا التلغرافية أو التليفونية وفي تعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية
٢٧	الباب الرابع عشر — في الجنح والجنابات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها
٣١	الباب الخامس عشر — في المسكوكات الزويف والمزورة
٣٢	الباب السادس عشر — في التزوير
٣٤	الباب السابع عشر — الانحجار في الأشياء المنوعة وتقليد علامات النبوة والتفراقات

الكتاب الثالث

في الجنابات والجنح التي تحصل لأحد الناس

٣٥	الباب الأول — في القتل والجرح والضرب
٣٨	الباب الثاني — في الحريق عمدًا
٣٩	الباب الثالث — في إسقاط الحوامل وصنع وبيع الاشارة أو الجواهر المنقوشة المضرة بالصحة
٤٠	الباب الرابع — في حثك المرض وإفساد الاخلاق
٤١	الباب الخامس — في القبض على الناس وجلبهم بدون وجه حق وفي سرقة الاطفال وخطف البنات
٤٢	الباب السادس — في شهادة الزور واليمين الكاذبة
٤٣	الباب السابع — في القذف والسب وإفشاء الاسرار
٤٤	الباب الثامن — في السرقة وفي الاغتصاب
٤٧	الباب التاسع — في التفالس
٤٩	الباب العاشر — في النصب وخيانة الامانة
٥٠	الباب الحادي عشر — في تعطيل المزايدات وفي القس الذي يحصل في المعاملات التجارية

٥٢	الباب الثاني عشر — في العاب القمار والتصيب والبيع والشراء بالهمزة المعروف بالوتيري
٥٣	الباب الثالث عشر — في التخريب والتصيب والاتلاف
٥٥	الباب الرابع عشر — في انتهاك حرمة ملك الغير
	الكتاب الرابع
	في المخالفات
٥٥	المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية
٥٦	المخالفات المتعلقة بالامن العام او الراحة العمومية
٥٧	المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية
٥٨	المخالفات المتعلقة بالآداب
	المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية
٥٩	المخالفات المتعلقة بالاملاك
	المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس
٦٠	المخالفات المتعلقة بالانحطاس
	المخالفات المنصوص عنها في القوانين الخصوصية

﴿ فهرسة قانون تحقيق الجنايات ﴾

قانون تحقيق الجنايات

٦١	الامر العالي الصادر به
	الكتاب الاول
	في التحقيق الابتدائي
٦٢	الباب الاول — قواعد عمومية
٦٣	الباب الثاني — في الضابطية القضائية
٦٦	الباب الثالث — في اجراءات التحقيق بالتيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي وفي الدعوى العمومية
٦٩	الباب الرابع — في الصلح في مواد المخالفات
٧٠	الباب الخامس — في الشكاوي وفي المدعي بالحقوق المدنية

٧٠	الكتاب الثاني — في التحقيق لمعرفة احد قضاة التحقيق
٧٠	الباب الاول — في تعيين قاضي التحقيق
٧١	الباب الثاني — في الادلة والبراهين
٧٢	الفصل الاول — في الادلة المحسوسة
٧٣	الفصل الثاني — في الالبات بالينة
٧٤	الباب الثالث — في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم
٧٩	الباب الرابع — في قفل التحقيق وفي الاوامر التي تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفي الاحالة
٨١	الكتاب الثالث — في محاكم المواد الجنائية
	الباب الاول — في محكمة الخلفات
٨٥	الباب الثاني — محاكم الجنح
	الفصل الاول — في محكمة اول درجة للجنح
٨٧	الفصل الثاني — الاستئناف في مواد الجنح
٩٠	الباب الثالث — في محاكم الجنايات
٩٠	الفصل الاول — في المحاكم الابتدائية للجنايات
٩٠	الفرع الاول — في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة
٩١	الفرع الثاني — في الاجراءات التي تحصل بالجلسة وفي فحص الاوراق وفي الحكم
٩٢	الفصل الثاني — في الاستئناف في مواد الجنايات
٩٣	الفصل الثالث — في الاحكام التي تصدر من اول درجة او ثاني درجة في غيبة المتهم
٩٥	الباب الرابع — في طرق الطعن غير الاعتيادية
٩٦	الباب الخامس — في الاحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية
٩٧	الباب السادس — المجرمون الاحداث
٩٨	الباب السابع — في المتهمين المعتوهين
٩٩	الباب الثامن — في المصاريف
	الكتاب الرابع — في تنفيذ الاحكام الصادرة بمقوبة
١٠٢	الكتاب الخامس — في سقوط العقوبة بلدة الطويلة

﴿ فهرسة التعديلات على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ﴾

- ١٠٣ الامر العالي الصادر •
- ١٠٤ ملحق التعديلات على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
- ١٠٥ تعيين دوائر اختصاص المحاكم
- ١٠٦ الاوامر العلية الملغاة
- ١٠٧ الملحق الاول — كشف بالاوامر العلية الملغاة
- ١١٢ الملحق الثاني — الاوامر العلية الملغى بعضها
- ﴿ انشاء محاكم للمراكز ﴾
- ١١٣ الامر الصادر — انشاء محاكم مراكز — الاختصاص في المسائل الجنائية
- ١١٥ الاختصاص في المواد المدنية والتجارية — احكام عمومية
- ١١٦ ملحق مواد قانون العقوبات
- ﴿ تعليقات على قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات ﴾
- ١١٧ قانون العقوبات — الكتاب الاول — الباب الاول
- قواعد عمومية
- ١١٩ الباب الثاني — انواع الجرائم
- ١٢٤ الباب الثالث — في العقوبات — القسم الاول — في العقوبات الاصلية
- ١٢٨ القسم الثاني — في العقوبات التبعية
- ١٣٤ القسم الثالث — في تعدد العقوبات
- ١٣٩ الباب الرابع — في اشتراك عدة اشخاص في جريمة واحدة
- ١٤٦ الباب الخامس — في الشروع
- ١٤٨ الباب السادس — في المود
- ١٥١ الباب السابع — في الاحكام الملحق تنفيذها على شرط
- ١٥٣ الباب الثامن — في اسباب الاباحة وموانع العقاب
- ١٥٧ الباب التاسع — المجرمون الاحداث
- ١٦١ الباب العاشر — في حق العقو
- ١٦٢ الكتاب الثاني والثالث
- ١٦٤ الكتاب الثاني — البابين الاول والثاني — الباب الثالث — في الرشوة

- ١٦١ الباب الرابع — في احتلاس الأموال الاميرية والغدر
- ١٦٥ الباب الخامس — في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم الخ
- ١٦٦ الباب السادس — في الاكراه وسؤ المعاملة من الموظفين على افراد الناس
- ١٦٦ الباب السابع — في مقاومة الاحكام الخ
- ١٦٧ الباب الثامن — في حرب المحبوسين ٠٠٠ الخ
- ١٦٨ الباب التاسع — في فك الاحتام الخ
- ١٦٩ الباب الحادي عشر — في الجنح المتعلقة بالاديان
- ١٦٩ الباب الثالث عشر — في تعطيل الخبايا التلغرافية الخ
- ١٧٠ الباب الرابع عشر — في الجنايات والجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها
- ١٧١ الباب الخامس عشر — في المسكوكات الزيف والمزورة
- ١٧١ الباب السادس عشر — في التزوير
- ١٧٢ الباب السابع عشر — الاحجار في الاشياء المنوعة الخ
- ١٧٢ الكتاب الثالث — الباب الاول — في القتل ٠٠٠٠٠ الخ
- ١٧٧ الباب الثاني — في الحريق صيدا — الباب الثالث — في اسقاط الحوامل الخ
- ١٧٧ الباب الرابع — في هتك العرض واقساد الاخلاق
- ١٧٨ الباب الخامس — في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق الخ
- ١٧٩ الباب السادس عشر — في شهادة الزور الخ
- ١٧٩ الباب السابع — في القذف والسب وافشاء الاسرار
- ١٨١ الباب الثامن — في السرقة والاغتصاب
- ١٨٥ الباب التاسع — في التفالس — الباب العاشر — في النصب وخيانة الامانة
- ١٨٦ الباب الحادي عشر — في تعطيل للزادات الخ
- ١٨٧ الباب الثاني عشر — الباب القمار والتصيب
- ١٨٧ الباب الثالث عشر — في التخريب والتعيب والاملاف
- ١٨٨ الباب الرابع عشر — في انتهاك حرمة الملكية
- ١٩٠ الكتاب الرابع — اسباب الحذف

قانون تحقيق الجنايات

- ١٩٥ الكتاب الاول - الباب الاول - قواعد عمومية
- ١٩٦ الباب الثاني - في الضبطية القضائية
- ١٩٦ الباب الثالث - في اجراءات التحقيق بالنيابة العمومية
- ١٩٧ الباب الخامس - في الصلح في مواد المخالفات
- ١٩٩ الكتاب الثاني - في التحقيق بمعرفة احد قضاة التحقيق
- ١٩٩ الباب الاول - في تعيين قاضي التحقيق
- ٢٠٠ الباب الثاني - في الادلة والبراهين
- ٢٠٠ الباب الثالث - في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم
- ٢٠١ الباب الرابع - في قفل التحقيق الخ
- ٢٠١ الكتاب الثالث - الباب الاول - في محكمة المخالفات
- ٢٠٦ الباب الثاني - في محاكم الجبح
- ٢٠٨ الباب الثالث - في المحاكم الجنائية
- ٢٠٩ الباب الرابع - في طرق الطعن غير الاعتيادية
- ٢١١ الباب الخامس - في الاحكام التي يجوز تطبيقها الخ
- ٢١١ الباب السادس - في المجرمين الاحداث
- ٢١٢ الباب السابع - في الجناة المعتوهين
- ٢١٣ الباب الثامن - في المصاريف
- ٢١٤ الكتاب الرابع - في تنفيذ الاحكام
- ٢١٨ تعليق على الاوامر العلية للملغة
- ٢١٩ الضبطية القضائية - التحقيقات - الصلح في مواد المخالفات
- ٢٢٠ انشاء محاكم جزئية - الدفاع عن المتهم - التنفيذ
- ٢٢١ جدول بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة من قانون العقوبات
- ٢٣٨ جدول بيان المواد القديمة وما يقابلها من المواد الجديدة من قانون تحقيق الجنايات



Bibliotheca Alexandrina



0426697